جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الـــمـــوضوع:

أثر السياسة المالية على ظاهرة البطالة دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1990-2021

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

من إعداد الطالبتين:

بـــن عـــــدة يـاســمـيـن

عـــيـــشـــور إكـــرام

تحت إشراف الأستاذة:

د/ ولـد شرشـــالي سمية

لجنة المناقشة

أ.د/ رتيعة محمد	أستاذ	جامعة المدية	رئيسا
د/ ولد شرشالي سمية	أستاذ محاضر أ	جامعة المدية	مقررا و مشرفا
د/ جعفري جمال	أستاذ محاضر ب	جامعة المدية	عضوا ممتحنا

2023-2022

جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الـــمـــوضوع:

أثر السياسة المالية على ظاهرة البطالة دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1990-2021

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

من إعداد الطالبتين:

بـــن عـــــدة يـاســمـيـن

عـــيـــشـــور إكـــرام

تحت إشراف الأستاذة:

د/ ولـد شرشـــالي سمية

لجنة المناقشة

أ.د/ رتيعة محمد	أستاذ	جامعة المدية	رئيسا
د/ ولد شرشالي سمية	أستاذ محاضر أ	جامعة المدية	مقررا و مشرفا
د/ جعفري جمال	أستاذ محاضر ب	جامعة المدية	عضوا ممتحنا

2023-2022



شكر وعرفان

عادة ما تُستَهلُّ التَّشكُّرات بذكر ربِّ العباد، منزِّل الآيات المحكمات وأخجل

أنا يا مولاي على حصر شكرك بين سطور الصفحات

فعسى شكري لك يالله تعكسه الليالي القادمات

بأن أكون لنعمة العلم من المحافظات

وإليك مني عهدا وقسما على أن أخدم بالعلم الأجيال

منك الجود والعطاء ومنا الشكر والثناء

كل الشكر، كل التقدير، كل الاحترام لمشرفتنا التي نصحتنا ووجهتنا إلى الوجهة الصحيحة وعلمتنا كيف نناضل. الأستاذة الدكتورة الفاضلة: ولـد شرشالي سمية حفظها الله ورعاها.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى اللجنة الفاضلة وإلى كافة عمال كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.





بسم الله الرحمان الرحيم و الصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف المرسلين حمل الرسالة ومؤدي الأمانة صلوات الله عليه و على أله و أصحابه و من تبعه بإحسان ألى يوم الدين

ها قد مضت تلك الأعوام التي بدأنا فيها المسيرة، ورست السفينة بمن فيها وحطت، وقيل الحمد لله رب العالمين....

فعام بعد عام كنا نتطلع ببريق الامل نحو هذا اليوم. نحو يوم نحصد فيه الثمر، سنين مضت، لن اقول بأنها مرت كلمح البصر، أو انها كانت خفيفة الظل والسفر، بل كانت أعواماً مليئة بالجد والأجتهاد باللين حيناً، وحيناً آخر بالعناد.. مرت علينا تلك الأيام وحملت إلينا أناساً نعيش بهم، زملاء نسمو بهم وعلماً نفخر به...وما علي القول في نهاية المطاف أن الحياة دمعتان..دمعة لقاء و دمعة فراق

فان لم تجمعنا الايام....فسوف تجمعنا الأحلام... فان لم تجمعنا الأحلام...فسوف تجمعنا الذكريات و روعتها بالامل و اللقاء...فاليوم رست سفينة الذكريات....

ليكون يوم التخرج أحد ركابها....!!!!

ها أنا اليوم أهدي تخرجي إلى أحن قلب إلى من حملت طموحي و شغفي على أكتافها الزمردية، لمن إحترقت لكي تنير دربي إلى نعمتي الحلوة " أمي الغالية "

إلى صاحب القلب الكبير إلى ذلك الرجل العظيم و السند وجه السعادة في حياتي " أبي الغالي

إلى إخوتي و أقرب شخصية على قلبي " نوال " " إيمان "التي طالما كانتا سندا و قوة لي و ملجئي بعد الله

إلى سندي و قوتي في هذه الحياة إلى " أخي محمد أمين "

إلى ورود بيتنا أبناء أختي " محمد " " ألاء " " أنس " " عبد الجليل " " نور الهدى "

إلى أختي ورفيقة المواقف، ذات الروح النقية الصافية صاحبة القلب الواسع الأبيض الرقيق " أحـــــــــــــــلام "

إلى خالاتي و أميرات النفوس الطيبة " هالة " نسرين " هاجر" رحيل "

إلى صديقات العمر " زينب " إكرام " لامية " خضرة " " لامية" "جهاد " غنية "

إلى من نصحني و شجعني لإتمام هذا العمل من قريب أو من بعيد

إلى كل من وسعه قلبي و لم تسعه ورقة

يـــاســـمـــيـــن





بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله محمد عليه أفضل الصلاة والسلام

5 سنوات من الجد والسهر نختمها بأسطر ولو كثرت لن تروي ما عشناه من فرح وحزن وخوف وأمل.....ها قد وصلنا يا من قلتم لن تصلو، فالحمدلله الذي أخجلنا برحمته وعطفه ونعمه.

إلى نسيم عمري الذي أستنشقه كل يوم، إلى التي قضت عمرها من أجل أن تراني أنجح،إلى التي تذرف دمعها لترى الضحكة في وجهي، إلى التي عاشت أياما سوداء عند مرضي، إلى التي مهما قلت فيها أقصر، ومهما وصفتها أعجز، إلى بلسم جروحي ونبض روحي، إلى أعز ما أملك في هذا الكون أمي الحبيبة الغالية حفظها الله ورعاهاوأطال في عمرها

إلى ملهمي، معلمي الذي علمني معنى الحياة والتربية والأخلاق والصبر والصمود، الذي كرس حياته من أجل أن يرى نجاحه فينا، إلى الذي عندما أراه أزداد عزيمة وحب الوصول إلى الهدف، إلى من أعتز به ولا عز لي بدونه،أبي الحبيب الغالي حفظه الله وأطال الله في عمره.

إلى أخي الأكبر بن عيسى الذي أعتبره بمكانة والدي ومنذ أن كنت بعمر الزهور يا أخي كنت بجانبي تمسك كفي بإحسان، إلى زوجته وأختي الكبرى بسمة طالما احتضنتني بصدر الأم والتي ساندتني في أصعب أيامي.

إلى شرايين قلبي سفيان و سيدعلي، طيبي القلب، اللذان طالما افتخرت بوجودهما وشجاعتهما.

إلى أختي الصغرى زهية الحنونة الرقيقة الجميلة المبتسمة.

إلى قطعات من روحي وقرة عيني أولاد أخي أسيل ومحمد حسين .

إلى حبيبتي وداعمتي، إلى الملاذ الدافئ خالتي الحبيبة فتيحة.

إلى خالتي نادية وحميدة وعيدة ذوي القلوب الطيبة، إلى ياسمين وفقك الله، إلى كنزة وياسمين ،إلى ابنة عمتي غاليتي منال مخبأي وبئر أسراري .

إلى صديقات عمري لاميات وجهاد وياسمين وغنية وشريهان أحبكم في الله

حقا أفتخر بوجودكم وبصداقتكم في زمن انحصرت فيه الأصدقاء.

إلى كل من أحبهم قلبي...ولم يذكرهم لساني..ولم يدونهم قلمي...

إكـــــــرام



مستخلص

تهدف الدراسة الى بناء نموذج قياسي اقتصادي لدراسة أثر السياسة المالية على ظاهرة البطالة حيث اعتمدنا على بيانات السلاسل الزمنية السنوية التي تمتد من 1990 حتى 2020؛ حيث استخدمنا المنهج الوصفي والتحليلي؛ بالإضافة لاستخدام اختبار الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة(ARDL)؛ بداية من تحليل ودراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة (معدلات البطالة، نفقات التجهيز، نفقات التسيير، الجباية العادية، الجباية البترولية)، واجراء اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات للأجل القصير والطويل، اذ توصلنا الى عدة نتائج منها: وجود علاقة ديناميكية طويلة وقصيرة الأجل بين أدوات السياسة المالية ومعدل البطالة (علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين معدل البطالة وكل من الجباية البترولية ونفقات التجهيز، ووجود علاقة موجبة ذات دلالة احصائية بين معدل البطالة والجباية العادية)، ومن بين الحلول والاقتراحات التي توصلنا اليها: يجب على الحكومة تنفيذ سياسات مالية متنوعة، تشمل هذه السياسات زيادة الانفاق الحكومي، وتشجيع الاستثمارات في البنية التحتية والصناعات الوطنية، والاهتمام أيضا إلى دعم القطاعات الزراعية والصناعية المحلية لتشجيع النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة وبالتالي الحد من معدلات البطالة.

الكلمات المفتاحية: معدلات البطالة، نفقات التجهيز، نفقات التسيير، الجباية العادية، الجباية البترولية.

Extract

The study aims to build a standard economic model to study the impact of fiscal policy on the phenomenon of unemployment, where we relied on time series data1990-2020،Where we used the descriptive and analytical curriculum. In addition to the use of late distributed self-regression test (ARDL); Starting with the analysis of the study Study, unemployment rates, processing expenses, administration expenses, regular taxes, petroleum taxes and a joint integration test among study variables

In the long run, we have reached several conclusions, including:

A long and short-term balance between fiscal policy instruments and the unemployment rate has a statistically significant reverse relationship between the unemployment rate and all There is a statistically significant correlation between the unemployment rate and regular attainment. Government expenditure, encouraging investment in infrastructure and industries Attention is paid to supporting local agricultural and industrial sectors to promote economic growth and create new jobs and thus reduce unemployment rates.

Keyword: unemployment rates, processing expenses, running expenses, regular levy, petroleum levy.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
إهداء	–
شكر و عرفان	–
مستخلص	–
فهرس المحتويات	II
قائمة الجداول	VI
قائمة الأشكال	VII
قائمة الملاحق	VII
مقدمة	ب
الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية و البطالة	1
تمهيد	2
المبحث الأول: مدخل نظري للسياسة المالية	3
المطلب الأول: ماهية السياسة المالية و تطورها	3
المطلب الثاني: أنواع السياسة المالية	7
المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية	11
المطلب الرابع: محددات السياسة المالية	29
المبحث الثاني: الإطار النظري حول ظاهرة البطالة	32

فهرس المحتويات

المطلب الأول: مفهوم البطالة و أنواعها	32
المطلب الثاني: تفسير البطالة في الفكر الإقتصادي التقليدي	43
المطلب الثالث: تفسير البطالة في الفكر الحديث	44
المطلب الرابع: إتجاهات السياسة المالية وعلاقتها بحجم البطالة	52
المبحث الثالث: الأبحاث و الدراسات السابقة	56
المطلب الأول: التعريف بالدراسات السابقة	56
المطلب الثاني: مقارنة بين الدراسات السابقة	60
خلاصة الفصل الأول	62
الفصل الثاني: دراسة كمية لمتغيرات البحث خلال الفترة 1990–2021	63
تمهيد	64
المبحث الأول: تحليل واقع تطور متغيرات البحث بالجزائر للفترة 1990-2021	65
المطلب الأول: واقع السياسة المالية في الجزائر 1990-2021	66
المطلب الثاني: واقع البطالة في الجزائر1990–2021	69
المبحث الثاني: تحليل نموذج متغيرات الدراسة بالجزائر خلال الفترة 1990–2020	71
المطلب الأول: توصيف النموذج المناسب للدراسة بناء على المقاربات السابقة	71
المطلب الثاني: دراسة الإستقرارية باستخدام اختبار pp فليبس بيرون	72
المطلب الثالث:تقدير نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ARDL	77
المطلب الرابع: الإختبارات التشخيصية للنموذج	83
خلاصة الفصل الثاني	88

فهرس المحتويات

الخاتمة	90
قائمة المراجع	94
الملاحق	102

قائمة الجداول و الأشكال و الملاحق

1/ قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول(01_01)	تفسير البطالة وفق نظرية اختلال سوق العمل	**47**
جدول (02_01)	أوجه التشابه و الإختلاف بين الدراسات السابقة	**60**
الجدول (01_02)	تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز خلال الفترة (2012-2020)	**66**
جدول (02-02)	تطور الايرادات في الجزائر للفترة 2012-2020.	**68**
جدول (02-03)	نتائج الإستقرارية باستخدام اختبار PP فليبس بيرون	**73**
جدول (02-04)	نتائج اختبار PP لمتغيرات الدراسة عند الفرق الأول	**76**
جدول (02-05)	نتائج إختبار الحدود	**78**
جدول (02-06)	نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل للنموذج (1,2,4,4,0) ARDL	**80**
جدول (02-07)	نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل للنموذج (1،2،4،4،0) ARDL	**82**
جدول (02-08)	نتائج اختبار لاغرانش	**84**
جدول (02-09)	نتائج اختبار Ramsey	**86**
جدول (02-10)	نتائج اختبار ARCH	**86**

قائمة الجداول والأشكال و الملاحق

2/ قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل (01_01)	اثار النفقات العامة على الانتاج القومي	**24**
الشكل (02_01)	الشكل العام لمنحنى فليبس	**51**
شكل (03_01)	الاتجاه التوسعي للسياسة المالية	**53**
شكل(04_01)	السياسة المالية الإنكماشية	**54**
الشكل (01_02)	منحنى بياني لتطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز خلال الفترة (2012-2020)	**67**
الشكل(02_02)	أعمدة بيانية لتطور الايرادات في الجزائر للفترة 2012-2020.	**69**
الشكل(03-02)	أعمدة بيانية لتطور معدلات البطالة من 2012-2020	**69**
الشكل(04_02)	فترات الإبطاء المثلى للنموذج	**79**
الشكل(05_02)	نتائج اختبار Jarque Berra	**85**
الشكل(06_02)	نتائج إختبار استقرارية النموذج	**87**

3/ قائمة الملاحق

الرقم	الملحق	الصفحة
01	**تحديد درجة تأخير المتغير معدل البطالة (LTCH)**	**101**
02	**تحديد درجة تأخير المتغير نفقات التسيير (LDEPEX)**	**101**
03	**تحديد درجة تأخير المتغير نفقات التجهيز (LDEPI)**	**102**
04	**تحديد درجة تأخير المتغير الجباية العادية (LRECT)**	**102**

05	تحديد درجة تأخير المتغير الجباية البترولية (LRECP)	103
06	اختبار جذر الوحدة للمتغير LTCH عند المستوى	103
07	اختبار جذر الوحدة للمتغير LDEPEXعند المستوى	106
08	اختبار جذر الوحدة للمتغير LDEPIعند المستوى	108
09	اختبار جذر الوحدة للمتغير LRECTعند المستوى	111
10	اختبار جذر الوحدة للمتغير LRECPعند المستوى	113
11	اختبار جذر الوحدة للمتغير LTCH عند الفرق الأول	115
12	اختبار جذر الوحدة للمتغيرLDEPI عند الفرق الأول	116
13	اختبار جذر الوحدة للمتغير LRECTعند الفرق الأول	117
14	نتائج اختبار الحدود	118
15	نتائج تقدير النموذج في الأجل الطويل	118
16	نتائج تقدير النموذج في الأجل القصير	119
17	تقدير النموذج باستخدام ARDL	120

مقدمة

مقدمـــة

تحتل السياسة المالية مكانة هامة من بين السياسات الأخرى، نظرا لكونها تستطيع تحقيق الأهداف التي يسعى إليها الاقتصاد الوطني ، معتمدة في ذلك على أدواتها المتعددة التي تعد من أهم أدوات السياسة الاقتصادية في تحقيق التنمية، والقضاء على المشاكل التي تعيق الاستقرار الاقتصادي.

وتعتبر ظاهرة البطالة أحد المشكلات الإقتصادية التي تعاني منها جميع الدول سواءا الدول المتقدمة أم النامية وهذا لإختلاف أنضمتها السياسية في مختلف المدارس الإقتصادية كل حسب إنتمائه لهذه المدارس و بتعدد الآراء حول مفهوم هذه الظاهرة، وتعتبر أيضا من المؤشرات الرئيسية التي لها تأثير كبير على الوضع الاقتصادي الدولي، ويعبر معدل البطالة المرتفع عن تدهور الاقتصاد الكلي، وينعكس عن ذلك آثار اقتصادية واجتماعية، كتدني المداخيل وسوء توزيعها و انتشار الفقر و التخلف..الخ ويربط البعض هذه الظاهرة إرتباطا وثيقا بالتخلف و مشكلة قصور الإنتاجية وتدني المستوى المعيشي، لذلك اهتم العديد من الاقتصاديين بدراسة الظاهرة ومحاولة معالجتها والتخفيف من حدتها، فهي إحدى القضايا الرئيسية التي تواجه المجتمع و التي تنال اهتماما واسعا على المستويين النظري و التطبيقي،نظرا للأهمية كبيرة التي تكتسيها هذه الظاهرة، فلا تكاد تخلو السياسة الاقتصادية وبرنامج الحكومات من محاولة التخفيض منها والقضاء عليها بواسطة حزمة من السياسيات، ومن أهم هذه السياسيات السياسة المالية.

و قد تبنى الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2016 عدة برامج، تمثلت في برامج الإنعاش الإقتصادي، معتمد في ذلك على سياسة مالية توسعية، و هذا بزيادة في حجم الإنفاق العام، من خلال تبني برامج و مخططات تنموية، بداية ببرنامج الإنعاش، يليه البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي ثم بتطبيق البرنامج الخماسي (برنامج توطيد النمو الإقتصادي الذي خصص له غلاف مالي ضخم لم يشهد له مثيل بالجزائر و أخيرا تبني الحكومة تطبيق برنامج النموذج الإقتصادي الجديد، ومن ثم انعكست هذه البرامج بشكل ايجابي على معدلات البطالة عامي 2013-2014، و تقديم تحفيزات ضريبية من أجل خلق مناصب شغل عن طريق زيادة الطلب الكلي الفعال، و الذي بدوره يؤدي إلى زيادة العرض الكلي، و منه التخفيض في معدل البطالة.

على ضوء ما سبق و تأسيسا لذلك تم صياغة الإشكالية التالية:

مـــا مـدى تأثير السياسة المالية على ظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2020 ؟

الأسئلة الفرعية:

من أجل معالجة هذه الإشكالية و الإلمام بموضوع الدراسة، تم طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1_كيف تساهم أدوات السياسة المالية في معالجة مشكلة البطالة بالجزائر خلال فترة الدراسة؟

2_هل توجد علاقة بين الإيرادات الضريبية و معدل البطالة في الجزائر؟

3_هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنفقات التسيير على معدل البطالة في الجزائر ؟

4_هل توجد علاقة بين نفقات التجهيز ومعدل البطالة في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

من أجل معالجة الإشكالية و التساؤلات الفرعية إعتمدنا في دراستنا على وضع الفرضيات التالية:

1_تساهم أدوات السياسة المالية في الجزائر بمعالجة مشكلة البطالة عن طريق الإنفاق و تخفيض الضرائب و هذا من خلال الفكر الكنزي، الذي يدعم تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي، من أجل خلق مناصب شغل.

2_توجد علاقة عكسية بين الايرادات الضريبية و معدل البطالة في الجزائر.

3_يوجد أثر معنوي لنفقات التسيير على معدل البطالة في الجزائر.

4_توجد علاقة عكسية بين نفقات التجهيز ومعدل البطالة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

– تقديم تأصيل مقارباتي نظري حول السياسة المالية وظاهرة البطالة.

-تحليل أدوات السياسة المالية ودورها في معالجة مشكلة البطالة.

-سرد أهم التجارب و الدراسات العلمية السابقة حول موضوع البحث.

– التعرف على الصورة الحقيقية لواقع البطالة في الجزائر.

-محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي وفق مقاربة ARDL.

أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهميتها في :

-كون أن البطالة متجددة، ما ينتج عنها آثار تخلفها وتتركها بالبلدان بشكل عام و الاقتصاد بشكل خاص،

-جاءت لتبين واقع و تطور سوق العمل في الجزائر من خلال القوة ا لعاملة و المشتغلة والعاطلة في الجزائر و تحليلها.

- كثرة المشاكل على الإقتصاد الجزائري مما يستوجب إعطاء أهمية بالغة لأدوات السياسة المالية والعمل على تقيد بالأهداف المسطرة لتحقيق النمو الإقتصاديوذلك بتقليل معدلات البطالة.

دوافع اختيار الموضوع:

هناك العديد من الدوافع التي دفعتنا إلى إختيار هذا الموضوعمن بينها:

-الأهمية التي يحظى بها الموضوع في الوقت الراهن.

-طبيعة الموضوع ضمن التخصص.

حدود الدراسة:

الحدود الزمنية: حددت الفترة الزمنية من 1990-2020

الحدود المكانية: في اقتصاد الجزائر

حدود الموضوع: يقتصر على التحفيزات الجبائية وبرامج الإنفاق و مدى مساهمتهم في معالجة مشكلة البطالة.

منهج البحث:

لقد تم الإستعانة في هذه الدراسة بجملة من المناهج المعروفة في علم المنهجية وذلك لأهمية النتائج المتوصل إليها، وقد تم استعمال المناهج التالية:

_ المنهج الوصفي تم استعانة به كأسلوب مناسب لوصف الجدل النظري المرتبط بعلاقة السياسة المالية بظاهرة البطالة

_ المنهج التحليلي فيما يخص الجانب المتعلق بتحليل و تطور معدلات البطالة في الجزائر

_ المنهج الكمي وذلك باستخدام النموذج القياسي ARDL الذي يمكننا من قياس مدى تأثير السياسة المالية على ظاهرة البطالة بالجزائر خلال الفترة1990-2020.

هيكل البحث:

للإلمام بجوانب بحثنا و الإجابة على الإشكالية الأساسية و الأسئلة الفرعية سنقسم دراستنا إلى فصلين وكل فصل يحتوي على عدة مباحث:

_الفصل الأول يشمل الإطار النظري للسياسة المالية و علاقتها بالبطالة

_الفصل الثاني سنقدم من خلاله نموذج قياسي لأثر السياسة المالية على ظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2020.

صعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات التي واجهتنا في القيام بهذه الدراسة :

_نقص البيانات الإحصائية حول نفقات التسيير ونفقات التجهيز، الجباية العادية والجباية البترولية.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية و البطالة

تمهيد:

تعد ظاهرة البطالة من أبرز التحديات الإقتصادية التي تواجهها المجتمعات، و تشير البطالة إلى حالة عدم وجود وضائف مناسبة للأفراد القادرين والراغبين في العمل حيث تتأثر البطالة بعدة عوامل بما في ذلك العوامل الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية ومن بين هذه العوامل تأتي السياسة المالية على رأس العوامل التي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على على مستوى البطالة في أي دولة.

تتعلق السياسة المالية بإجراءات التي تتخذها الحكومة لإدارة الإيرادات و النفقات العامة، فهي تلعب دورا حاسما في تحقيق التوازن في سوق العمل و تأثيرها على ظاهرة البطالة، إذا تم تنفيذ سياسات مالية سليمة تهدف إلى تطوير القوى العاملة فإن ذلك يمكن أن يسهم في تقليل معدلات البطالة و تحسين فرص العمل للأفراد في المجتمع.

المبحث الأول: الإطار النظري حول السياسة المالية

اعطى انتقال مفهوم الدولة من تطورها الفكري ابعادا جديدة للسياسة المالية ، والتي تعتبر هذه الاخيرة من أهم مكونات السياسة الاقتصادية العامة نظرا للأدوار التي تقوم بها في تحقيق الاهداف، كما اصبحت تحتل مكانة هامة بين السياسات الاخرى لأنها تؤثر وبشكل مباشر على اقتصاديات معظم الدول، ولذا فلقد تطور مفهومها استنادا الى تطور الافكار والنظريات الاقتصادية لتحاول من خلالها مختلف الدول التخلص من الازمات الاقتصادية

المطلب الأول: ماهية السياسة المالية وتطورها

تعددت التعاريف الخاصة بالسياسة المالية التي نتجت اساسا عن التطورات الحاصلة بشان تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، فقد اختلف مفهومها بشكل كبير وواسع حتى اصبحت تمثل اداة مهمة للسياسة الاقتصادية العامة للدولة، ومن اهم التعاريف التي تناولتها النظرية الاقتصادية نذكر:

الفرع الأول: مفهوم السياسة المالية

–تعريف1: السياسة المالية آلية مهمة تستخدمها الاقتصاديات المعاصرة لمراقبة الإيرادات و النفقات بالشكل الذي يمكنها من تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، لزيادة حجم الانتاج، وتخفيض مستويات البطالة الى أدنى حد ممكن، تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال ضمان ثبات المستوى العام للأسعار عند مستويات معقولة لجميع شرائح المجتمع، ومن هنا تقف السياسة النقدية كحجز أمام كل التقلبات الاقتصادية[1].

كما يقصد السياسة المالية دور الدولة في تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة للدولة، من شأنها تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، ويرى كينز بأن السياسة المالية تعني استخدام الإجراءات و النفقات والدين العام من أجل تحقيق مستوى مرتفع من الدخل الكلي ويمنح حدوث التضخم الاقتصادي، أي استخدام بعض السياسات الحكومية من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية[2].

[1]– خبابة عبد الله، **أساسيات في اقتصاد المالية العامة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص 27.

[2]– زلاقي حنان، قدوري نور الدين، **التنسيق بين السياستين النقدية والمالية للحد من التضخم–إشارة لحالة الإقتصاد الجزائري**، مجلة الإقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، المجلد 02، العدد 01، ديسمبر 2019، ص79.

-**تعريف 2**: يقصد بالسياسة المالية سياسة الحكومة في تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة للدولة وتحديد الأهمية النسبية لكل من هذه المصادر، هذا من جهة ومن جهة أخرى تحديد الكيفية التي تستخدم بها هذه الإيرادات لتمويل الإنفاق الحكومي (الإنفاق العام) بحيث تحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة[1].

وبعبارة أخرى، تتمثل هذه السياسة في استخدام السياسة الضريبية والإنفاق والقروض العامة للتأثير في أنشطة المجتمع الاقتصادية بالطرق المرغوبة. وتهتم بتخصيص الموارد بين القطاع العام و الخاص واستخدامها في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي[2].

تعتبر السياسة المالية الوسيلة التي تقوم الحكومة من خلالها بتعديل مستوى إنفاقها من أجل مراقبة اقتصاد الدولة والتأثير عليه. ووفقا له، تستند السياسة المالية إلى نظريات الاقتصادي البريطاني **جون مايناردكينز** الذي تنص نظريته أساسًا على أنه يمكن للحكومات التأثير على مستويات إنتاجية الاقتصاد الكلي من خلال زيادة أو خفض مستويات الضرائب والإنفاق العام. وهذا التأثير بدوره يحد من التضخم ويزيد من فرص العمل ويحافظ على القيمة الجيدة للنقود[3].

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف السياسة المالية على أنها الأساليب التي تسلكها الحكومة في محاولتها التأثير على اداء الاقتصاد الكلي بطريقة غير مباشرة من خلال استخدام الإنفاق الحكومي والضرائب لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الحكومية.

الفرع الثاني: تطورات السياسة المالية في الفكر الاقتصادي

[1] – حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2014 ص 243.

[2] – عماد حسنين الصعيدي و بديعة فهد العتيبي، **دور السياسات المالية والنقدية في دفع عجلة النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية (للفترة 1986–2012)**، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمان، المملكة السعودية، ص 34.

[3] - EGBULONU Kelechukwu Godslove (PHD),AMADI Kingsley wobilor, **Effect Of Fiscal Policy On Unemployment In The Nigerian Economy,** International Journal of Innovqtive Finance and Economics Research 4(3), July-Sep2016, p 02.

لقد مر الفكر المالي في تطوره بحثا عن مقصود مفهوم السياسة المالية بعدة مراحل عديدة، نتيجة لتطور أفكار وتوجهات المدارس التي تفسر دور الدولة في النشاط الاقتصادي[1]، وفيما يلي نتناول بالدراسة الجذورية التاريخية للفكر المالي على عدة عصور حيث نستعرض آراء الفلاسفة من خلال مؤلفاتهم وأبحاثهم الشهيرة.

1- السياسة المالية عند التجاريين:

متد العصر التجاري من عام 1600م إلى عام 1667ميلادية، الى ما يزيد عن نصف قرن من الزمان، حيث يرى توماس من أن الضرائب تؤدي إلى اضطراب النشاط الاقتصادي وأن الزيادة في الضرائب او الرسوم على السلع الضرورية للفقراء تؤدي إلى ارتفاع اجور العاملين، كما حذر من تمادي الحاكم في فرض الضرائب على الحد الأقصى نظرا لما يترتب عليه من تدهور النشاط الاقتصادي، ويمكن اللجوء إلى الانفاق منها على تمويل النفقات الغير العادية كالحروب التي تؤدي إلى استنزاف موارد الخزانة بالكامل. أما ويليام بيتي فاعتبر الفائض المتولد من قطاع الزراعة أهم مصادر تمويل الخزانة العامة، وأن تتميز بالتناسب وألا تكون لها آثار على توزيع الثروة في المجتمع. كما ركز على أن فرض بعض الضرائب تؤدي الى زيادة الثروة أو الدخل وليس الى نقصهما. وامتدح ويليام بيتي نظام الضرائب الألماني الذي يفرض الضرائب على الانفاق وليس على الدخل والثروة . [2].

2-السياسة المالية عند الطبيعيين:

ظهرت الأفكار الاقتصادية لمذهب الطبيعيين في فرنسا في منتصف القرن الثامن عشر، وقد أقاموا مذهبهم على أساس فكرة "القانون الطبيعي" التي تقوم على أساس احترام فكرة الملكية بجميع صورها المختلفة، عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، إلا في حدود ضيقة مثل توفير الحماية و الأمن وإنشاء الطرق، احترام الحرية الاقتصادية، والتي تشمل حرية التجارة الداخلية والخارجية، اعتبار الباعث الشخصي هو عامل المصلحة، وهو الحافز الوحيد للتقدم على أساس عدم تعارضه مع المصالح الأخرى، كما أن الطبيعيون اهتموا بالزراعة كونها في نظرهم المصدر الحقيقي للثروة،

[1]- سارة دولاش، **فعالية السياسة المالية في تحقيق التنمية الإقتصادية في ظل تقلبات أسعار النفط دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر (1986-2018)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة المدية، 2020-2021، ص 21.

[2]- حمدي عبد العظيم، **السياسة المالية و النقدية "دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي و الفكر الإسلامي"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص193-194-195-196.

ووصفوا باقي القطاعات بالعقيمة، ولذلك نادى الطبيعيون بفرض الضرائب على الناتج الصافي الذي يخرج من الزراعة فقط، وذلك على ملاك الأراضي وان تكون الضرائب غير كبيرة حتى لا تؤثر على زراع الأراضي، وعدم فرض أي ضرائب على أي نشاط آخر[1].

3-السياسة المالية عند الكلاسيكيين: في هذه المرحلة كان الأفراد يتولون النشاط الإقتصادي من تدخل الدولة وكانت الدولة تحجم عن التدخل في النشاط الإقتصادي و الإجتماعي ، فهي كما شبهها زعيم المدرسة الكلاسيكية آدم سميث رجل الحراسة الليلي، حيث أن النظرية المالية التقليدية كانت تقوم على قانون ساي للأسواق و مدلول اليد الخفية لآدم سميث فلقد إقتصر دور الدولة أن يكون حياديا في كافة الأنشطة الإقتصادية بمعنى أن يكون تدخل الدولة حياديا بحيث لا يؤثر على تصرفات الأفراد و القطاع الخاص و اعتماد الإيرادات العامة أساسا على الضرائب و من الطبيعي كي يضمن الكلاسيكيون تحقق مبدأ (الحياد المالي) لابد أن يقتصر دور الدولة على الوضائف التقليدية التي حددتها النظرية في الحصول على الإيرادات العامة لتغطية النفقات التقليدية للدولة الحارسة و لذا لم يكن للسياسة المالية أي أثر على النشاط الإقتصادي[2].

4-السياسة المالية عند الكينزيين: اتضح من تطور الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية التي سادت العالم خاصة مع ظهور أزمة الكساد العالمي (1929-1932) أنه يجب تغيير النظرة لمفهوم الدولة الحيادية الذي ساد في الفكر التقليدي و استبداله بمفهوم الدولة المتدخلة، وقد تزامن هذا مع ميلاد النظرية الكنزية التي دعت إلى وجوب تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية، كما أن المبدأ السائد في مجال السياسة المالية هو استبعاد فرضية الحياد المالي للدولة ليحل محله مبدأ المالية الوظيفية والذي يحقق اهدافا أوسع من الهدف المالي و التخلي عن مبدأ التوازن المالي السنوي[3].

5-السياسة المالية عند النقديون: تركز أطروحة المدرسة النقودية على تقرير ضخم أصدره ميلتون فريدمان و آناجشوارتز بعنوان (التاريخ النقدي للولايات المتحدة (1867-1960) يحمل فيها المؤلفين على كينز منطلقين من أنه

---

[1]- سارة دولاش، **مرجع سبق ذكره**، ص 22-23.

[2]- حدادي عبد اللطيف، https://www.asjp.cerist.dz/en/article/80069 ، 21:28، 12 ماي 2023.

[3]- حسين كشيتي، **إجراءات السياسة النقدية والمالية لتصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر (2000-2009)**،رسالة ماجيستير،جامعة المسيلة،2012، ص29- 30.

لم يعط السياسة النقدية ما تستحق من الاهتمام، في السنوات 1929-1960 انخفضت كمية النقود بمقدار الثلث ووجه فريدمان وشوارتز الاتهام الى هيئة الاحتياطي الفدرالي آنذاك كونها رفضت تقديم السيولة النقدية للبنوك عندما هرع العملاء لسحب ودائعهم ولو حدث ذلك لكان من شأنه أن يزرع الثقة عند العملاء ويقلل الهوس في سحب المدخرات. نخلص القول: إن الكينزيون يميلون لصالح السياسة المالية أكثر من السياسة النقدية كوسيلة للتأثير على الاستخدام والناتج على أن لا يفهم من ذلك أن يأخذ النقديون الجانب المعاكس أي تفضيل السياسة النقدية على السياسة المالية، فعلى الرغم من اعتقادهم بأن النقود لها أثر قوي نسبيا على الاقتصاد لكن يرون أن لها أثر سيء إلى حد كبير نسبيا مقابل أثرها الجيد إذ شكك النقديون بإمكانية تصرف الحكومة بسرعة ودقة كافية في توجيه السياسة النقدية بكفاءة وموقفهم من الدور الاقتصادي للحكومة[1].

المطلب الثاني: أنواع السياسة المالية و أهدافها

تسعى الدولة لتحقيق العديد من الاهداف وهذا عن طريق استخدام السياسة المالية، كما تختلف حالات السياسة المالية المتتبعة في كل بلد حسب الحالة الاقتصادية السائدة، وسنتطرق في هذا المطلب لأهداف السياسة المالية وأنواعها.

الفرع الأول: أنواع السياسة المالية

يمكن تقسيم السياسة المالية حسب آلية عملها وهدفها إلى:

1-السياسة المالية التوسعية(تمويل بالعجز): عندما يعجز الطلب الكلي عن امتصاص العرض الكلي المتاح من السلع والخدمات في الاقتصاد (التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي عند مستوى أقل من التشغيل الكامل)، يعني ذلك ضرورة تحفيز الطلب الكلي لسد الفجوة القائمة، وهنا تلجأ الحكومة إلى السياسة المالية التوسعية من

[1]- كريم عبيس حسان العزاوي، حسين عباس حسين الشمري، **اثر السياسة المالية على معدلات البطالة في العراق للمدة2003-2014**،مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، المجلد10،العدد2،2018 ،ص367-368.

خلال تفعيل السياسة الضريبية بتخفيض الإيرادات الضريبية أو السياسة الإنفاقية بزيادة حجم الإنفاق العام لرفع مستوى الطلب الكلي أو كليهما معًا[1].

2-السياسة المالية الانكماشية(التمويل بالفائض): تستخدم هذه السياسة عند وجود تضخم في الاقتصاد بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار لذلك فدور السياسة المالية هنا هو محاولة تكميش مستوى الطلب وخفض القدرة الشرائية في المجتمع عن طريق إتباع ما يسمى بالسياسة المالية الانكماشية على النحو التالي[2]:

* تخفيض مستوى الإنفاق العام الذي يؤدي بفعل آلية المضاعف، إلى تخفيض حجم الاستهلاك مما يخفف من حدة الطلب و يكبح مستوى الزيادة في الأسعار.

* رفع مستوى الضرائب، مما يخفض القدرة الشرائية للأفراد و يؤدي أيضا إلى تخفيض الإنفاق الكلي بنسبة مضاعفة؛

* مزيج من الحالتين: أي خفض الإنفاق وزيادة الضرائب.

الفرع الثاني: أهداف السياسة المالية

تهدف السياسة المالية الى تحقيق أهداف السياسة المالية إلى توفير وسائل الاستقرار الآني لحماية الاقتصاد من الصدمات والتذبذبات، وهي بذلك تسعى إلى تحقيق أهداف السياسة العامة من خلال استخدام مختلف أدواتها وتتمثل هذه الأهداف في[3]:

1_تحقيق الاستقرار الإقتصادي: تؤدي السياسة المالية دورا مهما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومكافحة البطالة والتضخم من خلال قدرتها على ضبط معدلات البطالة من جهة ومعدلات التضخم من جهة أخرى، ويعبر مفهوم الاستقرار الاقتصادي عن تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة وتفادي التغيرات الكبيرة على المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج الحقيقي.

---

[1]- كفية قسميوري، **أثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي(النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة)، دراسة تحليلة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1992-2018**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث LMD في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 27.

[2]- سارة دولاش، **مرجع سبق ذكره**، ص28.

[3]- حسين كشيتي، **مرجع سبق ذكره** ص32.

وموضوع الاستقرار الاقتصادي يمكن تجزئته إلى ثلاث أهداف اقتصادية محددة وهي: نمو الناتج الحقيقي، العمالة الكاملة واستقرار الأسعار، وهذه الأهداف مترابطة ومتداخلة فمن دون العمالة الكاملة فإن الناتج المحتمل في بلد ما لن يتحقق كاملا كما تؤدي إلى تقلبات الأسعار إلى سيطرة عدم التأكد وعرقلة النمو الاقتصادي.

ويتلخص دور السياسة المالية في تحقيق هذا الهدف من خلال جانبين للسياسة المالية هما السياسة المالية التوسعية والسياسة المالية الانكماشية ففي حالات الكساد ينخفض الطلب على الاستهلاك والاستثمار ويتوقف الجهاز الانتاجي ويكون من الضروري أن تعمل السياسة المالية على رفع الطلب الفعال عن طريق زيادة الانفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو كليهما معا أي استخدام السياسة المالية التوسعية إما السياسة المالية الانكماشية فتستخدم في معالجة حالات التضخم وتزايد معدلات الاسعار فتقوم الحكومة إما بتخفيض مستوى الانفاق الحكومي الذي يؤدي إلى تخفيض معدلات الاستهلاك مما يحد من ارتفاع الاسعار، أو من خلال رفع الضرائب الذي ينعكس على انخفاض القدرة الشرائية وانخفاض الطلب الكلي، ويمكن استخدام مزيج من الحالتين أي تخفيض الانفاق وزيادة الضرائب معاً [1].

2_التخصيص الأمثل للموارد: يمتلك المجتمع في لحظة معينة مجموعة من الموارد، موارد محدودة ونافذة، وأخرى متجددة، تسعى الدولة الى ايجاد كفاءات من اجل مختلف السلع والخدمات التي تلبي الاحتياجات الأساسية والمتزايدة للمجتمع، وذلك عن طريق دور التوجيه والتحفيز للقطاع العام والخاص مستخدمة أدوات يطلق عليها اسم أدوات السياسة المالية منها ما يتعلق بالايرادات العامة للدولة وأخرى بالنفقات العامة. هناك وسيلتان لتخصيص الموارد هما جهاز السوق وتدخل الدولة:

-**جهازالسوق:** ويميزه قوى العرض والطلب ونظام الثمن المؤسسان على مبدأ سيادة المستهلك واختياره.

-**تدخل الدولة:** قد يعجز جهاز السوق أحيانا من تحقيق الكفاءة الاقتصادية المثلى في تخصيص الموارد، فهنا يأتي دور السياسة المالية في العمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية بإعادة تخصيص الموارد عن طريق تقديم اعانات

[1]- العقون عبدالجبار، بهناس العباس، **تقييم أداء متغيرات السياسة المالية في الجزائر ودول الخليج خلال الفترة (1990-2016)**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد10، العدد02، جامعة الجلفة، 2019، ص89.

للوحدات الانتاجية التي تقوم بإنتاج السلع المطلوب انتاجها، أي في حالة عجز جهاز السوق عن توجيه الموارد لإنتاج هذه السلع[1].

3_ إعادة توزيع الدخل الوطني: تتدخل الدولة عن طريق السياسة المالية لاعادة توزيع الدخل، فمن خلال سياسة الانفاق العام تسعى الدولة لتقليص حجم الفوارق بين دخول الاشخاص تحقيقا للعدالة الاجتماعية عن طريق رفع مستوى المداخيل المنخفضة، اذ تزداد دخول اصحابها بشكل غير مباشر عن طريق الخدمات الاجتماعية المجانية وبشكل مباشر عندما يمنحون الاعانات النقدية.

ويظهر هذا الاثر بشكل أوضح من خلال السياسة الضريبية، اذ يتم تمويل النفقات السابقة عن طريق الضرائب المباشرة التصاعدية التي تعمل على تخفيض دخول الطبقات مرتفعة الدخل باخضاع الشرائح العليا للدخل الى معدلات اقتطاع عالية، وتقوم النفقات بدور المتمم لهذا العمل بزيادة القدرة الشرائية والدخل، بصورة غير مباشرة، لذوي الدخل المحدود، فيتم التأثير على مستوى الدخل الوطني النقدي أساسا عن طريق الانفاق العام والضرائب.

وبالتالي فإن الدولة تلجأ إلى عدة إجراءات لإعادة توزيع الدخل ومن بين هذه السياسات نجد[2]:

* التدخل في أسعار السلع والموارد وتحديد حد أدنى للأجور؛

* تعديل الدخول الشخصية من خلال الضرائب التصاعدية على الدخل، التي تحد الدخول المرتفعة؛

* تغيير نوع الملكية من خلال فرض الضرائب على ملكية رأس المال وعلى التراكمات والهبات.

4_التوازن العام: أي التوازن بين مجموع الانفاق القومي (نفقات الافراد للاستهلاك و الاستثمار بالاضافة إلى نفقات الحكومة) وبين مجموع الناتج القومي بالأسعار الثابتة في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج

[1]- بن البار محمد، **اثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014) -دراسة تحليلة قياسية-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية،جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر،2016-2017، ص89.

[2]- عبد الجليل شليق، **استخدام ادوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر(1990-2009)**، رسالة ماجيستير، جامعة المسيلة، الجزائر،2012، ص5.

المتاحة، والأدوات التي تستخدمها الحكومة كثيرة ومتنوعة للوصول إلى هذا الهدف وأهمها الضرائب والقروض والاعانات والاعفاءات والمشاركة مع الافراد في تكوين المشروعات وغيرها[1].

المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية

للسياسة المالية مجموعة من الادوات ، يمكن من خلالها أن تؤثر على النشاط الاقتصادي، وتستخدمها من اجل تحقيق اهدافها، وتختلف طبيعة هذه الادوات من بلد لاخر نظرا لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وفيما يلي سنحاول دراسة كل اداة على حدى .

أولا: الايرادات العامة:

1_**تعريف الايرادات العامة:** تمثل الايرادات العامة مجموع الاموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية او من انشطتها ام من املاكها الذاتية او من مصادر خارجية عن ذلك، سواءا كانت قروضا داخلية او خارجية، او مصادر تضخمية لتغطية الانفاق العام خلال فترة زمنية معينة، وذلك للوصول الى تحقيق عدد من الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية[2].

من خلال هذا التعريف فالإيرادات العامة تتميز بالخصائص التالية: الصفة النقدية، الدولة هي المكلفة و الملزمة بالتحصيل بصفتها السيادية، وتهدف هذه الايرادات لتغطية النفقات، كما تتعدد مصادر الايرادات العامة و تحاول الحكومات توسيعها باستمرار لمواكبة المتطلبات الإنفاقية المترتبة على الدولة و مؤسساتها المختلفة.ويمكن تقسيمها الى فئتين رئيسيتين هما: (الإيرادات الضريبية. والإيرادات غير الضريبية)[3].

2_ مصادر الإيرادات:

[1]_ عبدالمطلب عبدالحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي "تحليل كلي"**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، ص45.

[2]_صلاح الدين كروش، **اثر ادوات السياسة المالية على التشغيل في الجزائر خلال الفترة(2000–2018)**، مجلة البحوث الإقتصادية المقدمة، المجلد (07)، العدد (01)، 2022، ص 595.

[3]_سليم العمراوي وآخرون، **مساهمة السياسة المالية العامة في تحقيق الاهداف الاقتصادية بالجزائر باستخدام مربع كالدور السحري للفترة2000–2019**، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبة، المجلد06، العدد 02، 2021، ص332.

2_1–الضرائب: هي فريضة الزامية يلتزم الممول بأدائها الى الدولة تبعا لمقدرته على الدفع بغض النظر عن المنافع التي تعود عليه من وراء الخدمات التي تؤديها السلطات العامة، او بعبارة اخرى هي اسلوب قانوني لتوزيع الاعباء العامة سنويا فيما بين الافراد حسب طاقتهم، فهي بذلك الجزء الذي تستولي عليه الدولة بما لها من حق السيادة من دخول الافراد باعتباره نصيب كل منهم في هذه الاعباء، ولا يقتصر امرها على الدولة وانما يلحق الاجانب الموجودين بإقليمها، بل وحتى غير المقيمين منهم في ذلك الاقليم بالنسبة الى ما يمتلكونه من اموال فيه[1]

2_1-1–: الاثار الاقتصادية للضرائب: تعتمد هذه الاثار على عوامل كثيرة منها مباشرة وغير مباشرة واسعارها وطبيعة الاقتصاد ودرجة تطوره، وسياسة الدولة الانفاقية و كذلك مجمل السياسة المالية والاقتصادية وفيما ياتي دراسة لاثار الضرائب في أهم المتغيرات الاقتصادية:

أ– أثر الضرائب على الاستهلاك والادخار: تقتطع الضرائب جزءا من دخول الافراد مما يقلل من حجم استهلاكهم وادخارهم، ويميز هنا بين اثر الضرائب المباشرة وغير المباشر.

فالضرائب غير المباشرة تؤدي الى رفع اسعار السلع التي فرضت عليها مما يؤدي الى انخفاض الطلب عليها والتقليل من استهلاكها وهذا الانخفاض في الاستهلاك يختلف من سلعة لاخرى وذلك تبعا لطبيعة الطلب على هذه السلعة او تلك . وحتى لو لم ينخفض استهلاك سلعة ما لانها ضرورية والطلب عليها غير أن أو انخفض بنسبة ضئيلة فان ذلك سوف يقلل من استهلاك السلع الاخرى، لزيادة ما خصص من الدخل للسلع التي ارتفعت أسعارها.

أما الضرائب المباشرة فيعتمد على كونها نسبية ام تصاعدية فالضرائب النسبية تؤدي الى خفض الاستهلاك بشكل اكبر من التصاعدية لانها تاخذ نسبة واحدة من جميع الدخول. وبما ان الدخول الواطئة اكثر من العالية فاصحابها سوف يقللون من استهلاكهم، اما الاغنياء سوف يقللون من ادخارهم فقط، اما الضرائب التصاعدية فانها تصيب اكثر الدخول العالية لذلك تاثيرها يكون قليلا على الاستهلاك وكبيرا على الادخار.

بشكل عام كلما زادت الضرائب غي المباشرة ادت الى خفض الاستهلاك الخاص، وكلما زادت الضرائب المباشرة ادت الى حفض الادخار الخاص ويبقى اثر هذه الضرائب على الاستهلاك والادخار الكلي مرهونا بطبيعة الانفاق

[1]– عبد المنعم فوزى، **المالية العامة والسياسة المالية**، دار النهضة العربية، لبنان، ص88.

العام. فنقص الاستهلاك الخاص الذي تحدثه الضرائب قد يعوضه الاستهلاك العام ويبقى حجم الاستهلاك الكلي ثابتا. كما قد يعوض نقص الادخار الخاص عن طريق زيادة الادخار العام بحيث يبقى الادخار الكلي ثابتا[1].

ب- اثر الضرائب على الانتاج: كما رأينا من قبل تؤثر الضريبة في الاستهلاك بالسلب خاصة لاصحاب الدخول المحدودة والمتوسطة، وهذا بدوره يؤثر في الانتاج بالنقصان. كذلك يتاثر الانتاج نتيجة تاثير الضرائب في عرض وطلب رؤوس الاموال الانتاجية.

فعرض رؤوس الاموال الانتاجية يتوقف على الادخار ثم الاستثمار. فالضرائب تؤدي الى نقص الادخار وقلة رؤوس الاموال الانتاجية، فانه يتاثر بمقدار الربح المحقق. فاذا كان فرض الضريبة يؤدي الى تقليل الربح، فبطبيعة الحال يقل الطلب عليها، اما اذا زاد الربح فان الطلب يزيد عليها.

كذلك فان فرض الضريبة قد يؤدي الى انتقال عناصر الانتاج الى فروع الانتاج الاخرى قليلة العبء الضريبي، مما يؤثر على النشاط الاقتصادي[2].

ج- أثر الضرائب في التوزيع : قد يترتب على الضريبة أن يعاد توزيع الدخل والثروات بصورة غير عادلة، لصالح الطبقات الغنية على حساب الطبقات الفقيرة، ويحدث هذا بالنسبة للضرائب غير المباشرة، باعتبارها اشد عبئا على الطبقات الفقيرة، أما الضرائب المباشرة فهي تؤثر على الطبقات الغنية ومستوى الادخار، ومما هو جدير بالذكر، أن الطريقة التي تستخدم بها الدولة الحصيلة الضريبية تؤثر على نمط التوزيع: فاذا انفقت الدولة هذه الحصيلة في صورة نفقات تحويلية او ناقلة، بمعنى تحويل الدخول من طبقات اجتماعية معينة الى طبقات اخرى دون اي زيادة في الدخل، بحيث تستفيد منها الطبقات الفقيرة، فان هذا يؤدي الى تقليل التفاوت بين الدخول.

د- اثر الضريبة على الاثمان: يترتب على ان الضريبة تقتطع جزءا من دخول الافراد ان يقلل الطلب على سلع وخدمات معينة من جانب هؤلاء الافراد، وبالتالي يؤدي ذلك الى انخفاض اثمان هذه السلع، بشرط الا تدخل الدولة حصيلة الضريبة في مجال التداول. بمعنى ان تستخدمها الدولة في سداد قروض خارجية مثلا، او تكوين احتياطي معين، فان تيار الانفاق النقدي يقل وبالتالي يقل الطلب وتنخفض الاثمان وخاصة في فترات التضخم. اما في فترات

[1]- سعيد علي العبيدي، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار دجلة، عمان ،2011، ص161-162.

[2]- محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات، 2015، ص270-271.

الانكماش، حيث تلجأ الدولة الى تقليل الاقتطاع الضريبي من دخول الافراد، رغبة منها في تشجيع الانفاق، مما يؤدي الى حدوث حالة من الانتعاش وزيادة في الطلب الكلي الفعال[1].

2_2–القروض العامة: يمكن تعريف القروض العامة بأنها مورد من موارد الدولة المالية واداة تمويل الانفاق العام وهو دين يكتتب من خلال سندات لأفراد الجمهور والمؤسسات المالية أو المصارف في داخل حدود الدولة المقترضة أو المؤسسات المالية أو الافراد والمصارف في الخارج والمؤسسات الدولية والحكومات الاجنبية مع التعهد بتسديد المبالغ المقترضة ودفع فوائد القروض وفقا لشروطه، وللقروض آثار اجتماعية و اقتصادية وحتى سياسية، ففي حالة الركود الاقتصادي تلجأ الدولة الى تسديد ما بذمتها من قروض الى القطاع الخاص أو الجمهور، اذا كان القرض داخلي او الى الشركات أو الدول اذا كان القرض خارجي، وبهذا تزيد نسبة السيولة في الاقتصاد وتزيد من الطلب الكلي، أما في حالة التضخم الاقتصادي فتلجأ الحكومة الى اصدار السندات ومن ثم بيعها الى الجمهور او الشركات او المؤسسات في القطاع الخاص، وبذلك فهي تقل من نسبة السيولة في الاقتصاد الوطني وبالتالي ينخفض الطلب الكلي[2].

2_2-1: أنواع القروض العامة:

–القروض الداخلية والقروض الخارجية: القرض الداخلي الذي تعقده الدولة مع مواطنيها، وتلعب القروض الداخلية دورا مؤثرا، في التنمية الاقتصادية اذا ما وجهت الى الاستثمار المنتج لما تؤدي اليه من زيادة في الدخل القومي وذلك بامتصاصها جانبا هاما من الاموال المكتنزة او الاموال التي توجه للاستهلاك، وبهذه الصورة فان هذه القروض لا تحدث تضخما معيبا لان القرض في حد ذاته يمثل كمية من النقد المتداول ثم اعادته عن طريق السياسة الانفاقية الرشيدة الموجهة الى زيادة الانتاج فتزيد بذلك حجم السلع والخدمات وتعالج مشكلة البطالة؛

[1]– سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان،2003 ص223.

[2]– مهند خميس عبد، **فعالية السياسة المالية للقضاء على البطالة في العراق بعد عام2003**، مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد11العدد24، 2019، ص

أما القرض الخارجي، فهو الذي تعقده الدولة مع الاسواق الخارجية، وتكون مصادره، أموال عامة، وتتمثل في القروض الممنوحة من الحكومات الاجنبية او من الهيئات الدولية، أموال خاصة وتتمثل في رؤوس الاموال الاجنبية الخاصة.

ومن الجدير بالاشارة ان الافتراض العام من الحكومات او الهيئات الدولية هو الشكل السائد للتمويل الخارجي في البلاد النامية وبعد الانسحاب النسبي للاستثمارات الاجنبية المباشرة من الاسواق الدولية نتيجة لحركات التاميم التي سادت معظم البلدان المتقدمة في السنوات الاخيرة.

وبتتبع تطور حجم القروض الاجنبية في عدد من الدول بعد الحرب العالمية الاولى يتضح لنا تزايدها بشكل مطرد (خاصة في الدول التي فرضت عليها تعويضات الحرب)، كما يمكن القول بان القروض الخارجية التي عقدت بعد الحرب العالمية الثانية قد تركزت في الدول التي تاثرت بالحروب، وفي عمليات التنمية الاقتصادية في بعض الدول المتخلفة. في حين انه في الوقت الحاضر يتلاحظ، ان المصدر الاكبر للقروض العامة، وخاصة البلدان النامية، يتمثل في الانفاقات الثنائية بين تلك الدول والدول المتقدمة[1].

-**القرض الاجباري والقرض الاختياري:** كانت الدول في الماضي تلجأ الى القرض الاجباري، ويعني ذلك انها تلزم رعاياها في اوقات الازمات المالية بان يقدمو لها ما يلزمها من اموال يتحتم عليهم، الاكتتاب فيها بنسبة معينة كاربعة امثال ضريبة الدخل المفروضة على كل فرد مثلا وذلك بدون فائدة او بفائدة اقل بكثير مما هو سائد في السوق و تتعهد لهم بسداد ما اقترضته عندا تتحسن الاحوال المالية، ولذلك يعتبر القرض الاجباري وسطا بين القرض العادي والضريبة، فله من القرض العادي صفة استرجاع قيمته، وله من الضريبة صفة الالزام. غير ان الدول في العصر الحديث قد تخلت عن هذا النوع من القروض، وهي اما أن تفرض ضريبة غير عادية، واما ان تقترض قرضا عاديا، وذلك لان القرض الاجباري إن صدر في ايامنا فندر أن تنجح الدول في جمع ما تريد جمعه عن طريقه، إذ اصبح المواطنون لا يخضعون لضروب التعسف التي كانت تتبعها الحكومات في الماضي[2].

[1]- مجدى شهاب، **أصول الاقتصاد العالم**، دار الجامعة الجديدة، 2004، ص398-399-400.

[2]- عبد المنعم فوزي، **مرجع سبق ذكره**، ص311-312.

2_2-2: الآثار الاقتصادية للقروض العامة: للقروض آثار اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية، وخصوصا في عصرنا الراهن، حيث زادت ظاهرة الاقتراض على وجه التحديد في البلدان النامية، حيث اصبحت هذه القروض من اعقد المشكلات التي تواجه هذه البلدان، ومن أهم الآثار الاقتصادية للقروض وخصوصا في البلدان النامية:

* إحداث انكماش في الاقتصاد الوطني اذا كان القرض داخليا، فالقروض الداخلية تعني إن الدولة تقتطع جزءا من دخول الافراد وبالتالي تقليل الانفاق الفردي على الاستثمار والاستهلاك، حيث يتحقق اخفاق مالي لدى الحكومة اذ لم يتم استخدام هذا الفائض بالوجه الصحيح من حيث دفع عملية الانتاج وزيادته فانه سيؤدي الى انخفاض معدل الانتاج الخاص وحدوث انكماش اقتصادي.

وهكذا قد تؤدي القروض العامة الى التضخم، فعندما لا تستطيع الدولة زيادة انتاجها وعرض المزيد من السلع ذات الانتاج الوطني يقابل زيادة الدخول المتوفرة لذوي الدخل المحدود، الامر الذي يؤدي الى تدني قيمة النقد وارتفاع الاسعار، فأغلب قروض البلدان النامية يغذيها مصرف الاصدار، والمتمثلة باصدار نقد جديد او باسناد دين عام فتزداد كمية النقود المتداولة في الاسواق مما يشكل كتلة نقدية ضاغطة تزيد من الطلب على السلع، يقابله عجز في الجهاز الانتاجي لتلك الدول مما يضطرها الى استيراد السلع من الخارج وزيادة المديونية مما يؤدي الى اصدار النقد الجديد لتلبية التنمية المتزايدة مع جهاز انتاجي متخلف غير قادر على مواجهة الطالب الداخلي، يطلق عليه "**التمويل بالعجز**"[1].

2_3–الرسوم: تعتبر أحد مصادر الايرادات العامة والتي تلجأ الدولة الى فرضها وجبايتها لتغطية النفقات العامة، وهو مبلغ نقدي يتم جبايته من شخص معين سواء كانت شخصية معنوية او اعتبارية نتيجة خدمة معينة تؤديها له الدولة أو نتيجة نفع خاص يتحقق له من خدمة معينة، ويتشابه الرسم مع الضريبة ولكن هناك اختلاف جوهري، وهو أن الرسم مقابل خدمة عامة تقدمها الدولة تعود على دافع الرسم (المكلف) بمنفعة خاصة وبنفس الوقت هي تعود على المجتمع بمنفعة عامة، بالرغم من أن كل منهما يمثل إيرادا عاما للدولة ويتم تحصيلها نقدا[2].

[1]– خالد شحادة، احمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، دار وائل، الطبعة الثانية، الاردن، عمان، 2005 ص259-260.

[2]– عبدالله علي عبدالله المساعيد، **أثر السياسات المالية على النمو الاقتصادي في الاردن**، رسالة الماجيستير، جامعة آل البيت، 2012، ص59.

2_4-إيرادات الدولة من أملاكها العامة (ايرادات الدومين العام): ان ايرادات الدولة من املاكها العامة تمثل الدخول التي تحصل عليه الدولة كمقابل لما تملكه الدولة وهيئاتها العامة، والتي يطلق عليها ايرادات الدومين العام، كحصولها على ايرادات من الابنية والعقارات الحكومية عندما يتم تأجيرها للآخرين، وقد تفرض الدولة مقابل للانتفاع من المرافق العامة التي تملكها الدولة كالطرق والجسور، والانهار...رغم مجانية الانتفاع منها في معظم الحالات، كما أن الدولة يمكن أن تحقق ايرادات من المشروعات التي تمتلكها والتي تمارس نشاطا اقتصاديا كالذي مارسته من قبل الجهات الخاصة، وبالذات في ظل الدور الحديث للدولة[1].

ثانيا: النفقات العامة: هي مجموع النفقات التي تقوم الدولة بإنفاقها في شكل كمية معينة من المال، خلال فترة زمنية معينة بهدف اشباع حاجات معينة للمجتمع الذي تنظمه الدولة[2].

تتجه اغلب الحكومات ومن خلال الانفاق العام الى تاسيس مشروعات لايستطيع المستثمرون في القطاع الخاص من تأسيسها بسبب المخاطرة الكبيرة التي قد يواجهونها كما هو الحال للصناعات الثقيلة، والانفاق العام ينقسم الى انفاق جاري يخصص لتقديم الخدمات العامة وانفاق استثماري يخصص لبناء محطات الكهرباء والطرق والجسور والمستشفيات والمدارس....الخ وتستخدم الحكومة الانفاق ايضا لمعالجة الاوضاع الاقتصادية فعندما يكون تضخم نقدي ناتج عن ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي تعمل الحكومة على تخفيض الانفاق الحكومي لتقليص الطلب الكلي وبالتالي تخفيض الاسعار ويحدث العكس حالة ركود اقتصادي وبطالة حيث تعمل الحكومة على زيادة الانفاق وبالتالي زيادة الطلب والانتاج والدخول وتوفير فرص عمل للأفراد العاطلين[3].

1_تقسيمات النفقات العامة: هناك عدة تقسيمات للنفقات العامة بعضها علمي والآخر وضعي:

1_1-التقسيمات العلمية: وتتمثل فيما يلي:

---

[1]- فطوم حوحو، لخضر مرغاد، **فعالية السياسة المالية على أداء السوق المالي**، مجلة العلوم الانسانية، العدد43، جامعة بسكرة، مارس2016، ص408-409.

[2]- ياسين حريزي، عثمان شريط، **أداء السياسة المالية ضمن السياسات الاقتصادية في الجزائر في ظل تقلبات قطاع المحروقات خلال الفترة 2000-2021** ،مجلة العلوم الانسانية لجامعة البواقي، المجلد 7،العدد 3، ديسمبر2020، جامعة قسنطينة، الجزائر ص1232.

[3]- محمد عبد صالح، محمد سلمان جاسم، **أثر السياسة المالية على البطالة في الاقتصاد العراقي بعد2003**، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد18، جامعة النهرين، كلية اقتصاديات الاعمال، ص221.

أ– تقسيمها حسب تكرارها الدوري في الميزانية: يقسم بعض الكتاب النفقات العامة من حيث تكرارها الدوري الى نوعين رئيسيين، نفقات عادية، ونفقات غير عادية كالتالي[1]:

–النفقات العادية: وهي النفقات التي تجدد كل فترة زمنية معينة، ولما كانت مدة الميزانية سنة المعتاد، فقد جرت العادة على اعتبار النفقة عادية اذا تكررت كل سنة في الميزانية، كمرتبات العاملين وأثمان الادوات والهمات اللازمة لتسيير المرفقات والمشروعات العامة للدولة، وهذا لايعني أن كمية أو حجم هذه النفقات لا تتغير من سنة لاخرى حتى توصف بالعادية، بل يكفي أن تتكرر بنوعها في كل ميزانية حتى ولو اختلف مقدارها من وقت لآخر حتى تعتبر نفقات عادية.

–النفقات غير العادية: هي تلك التي لا تتكرر كل سنة بصفة منتظمة في الميزانية بل تدعو الحاجة إليها في فترات متباعدة تزيد عن السنة، وقد تتكرر في نفس السنة لاسباب استثنائية كنفقات مكافحة وباء طارئ، ونفقات اصلاح آثار الكوارث الطبيعية او نفقات الحرب، ولهذا التقسيم فائدته و خطره، أما فائدته فهي أن التكرار الدوري للنفقات العادية يمكن الحكومة من تقديرها تقديرا قريبا من الصحة، وتدبير ما يلزم من الارادات العادية واهها الضرائب، اما النفقات غير العادية فنظرا لان حدوث مسبباتها لم يكن منتظرا، فانها تسدد عادة من الارادات غير العادية كالقروض، أما خطره فيكمن في انه يحدث في بعض الاحيان ان تسيء السلطات المالية في الدولة استخدامه، بان تعمد عند عدم توازن الميزانية الى فصل بعض النفقات عنها ووصفها بغير عادية، وبذلك يبررون الوفاء بها من القروض بدلا من الضرائب ويظهرون الميزانية متوازنة.

ب– تقسيمها حسب الآثار الاقتصادية: أما من حيث آثارها الاقتصادية فالنفقات العامة ثلاثة أنواع[2]:

–**النفقات المنتجة والنفقات غير المنتجة:** تعتبر النفقة منتجة، اذا اتت بإيراد مالي كنفقات السكك الحديدية، وغير منتجة اذا ل تأت بإيراد مالي، كنفقات انشاء وصيانة الطرق العامة، ولذا يفضل البعض تقسيما آخرا، هو مدى

[1]- بن عروس رضوان، **الانفتاح الاقتصادي في الجزائر وانعكاساته على السياسات المالية والنقدية –دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة1990/ 2015**–اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر ص67.

[2]- سوزي عدلي ناشد، **المرجع السابق**، 2003، ص38.

نفعية النفقة، فيقسمها الى نفقات نافعة وغير نافعة، وتعتبر نافعة اذ عاد أثرها بفائدة على الشعب، وتعتبر غير نافعة اذ لم يستفد منها الشعب كالنفقات المظهرية.

-**النفقات الناقلة وغير الناقلة:** يقصد بالنفقة العامة الناقلة تلك النفقة التي تقوم بها الدولة بهدف اعادة توزيع الدخل القومي كالاعانات الاجتماعية وغيرها من أوجه الانفاق الذي يحقق هذا الهدف.

أما النفقات غير الناقلة فيقصد بها تلك النفقات التي تصرف للحصول على مقابل من الأموال أو الخدمات، كنفقات الأشغال العمومية.

-**النفقات الحقيقية والنفقات غير الحقيقية (الصورية):** يعتمد معيار التمييز هنا على مدى إنقاص النفقة المالية للدولة، حيث يطلق النوع الذي ينقص نفقات حقيقية كمرتبات الموظفين، والنوع الذي لا ينجم عنه إنقاص نفقات صورية كنفقات إنشاء السكك الحديدية[1].

1_2-التقسيم الوضعي : تنقسم النفقات العامة وفقا للغرض منها، أو كما يفضل تسميتها "بالتقسيم الوظيفي" أي تبعا لاختلاف وظائف الدولة، الى ثلاث نفقات اساسية، هي[2]:

أ_ النفقات الإدارية: ويقصد بها النفقات التي تتعلق بسير المرافق العامة، واللازمة لقيام الدولة، وتشتمل هذه النفقات على نفقات الدفاع والامن والعدالة والجهاز السياسي، وهي نفقات تواجه الاحتياجات العامة في المجالات التقليدية والضرورية لحماية الأفراد داخليا وخارجيا وتوفير العدالة فيما بينهم وتنظيم الشؤون السياسية لهم.

ب- النفقات الاجتماعية: وهي النفقات التي تتعلق بالاهداف والاغراض الاجتماعية للدولة والتي تتمثل في الحاجات العامة التي تؤدي الى التنمية الاجتماعية للأفراد، وذلك عن طريق تحقيق قدر من الثقافة والتعليم والصحة للأفراد، وتحقيق قدر من التضامن الاجتماعي عن طريق مساعدة بعض الافراد أو الفئات التي توجد في ظروف تستدعي المساندة (اعانة الاسر كبيرة العدد ذات الموارد المحدودة، منح اعانة للعاطلين....)، ويشمل هذا النوع من النفقات تلك المتعلقة بالتعليم والصحة والنقل والمواصلات والاسكان، وتعتبر النفقات على قطاع التعليم أهم بنود

[1] _محمد الصغير بعلي، يسري أبو علاء، **المالية العامة**، دار العلوم، عنابة، الجزائر 2003 ص30-31.

[2]- سوزي عدلي ناشد، **المرجع السابق**، 2003، ص38.

النفقات الاجتماعية نظرا لما يرتبط بها من قياس درجة تقدم المجتمع، في كل من البلاد المتقدمة والنامية على السواء، ولذلك تخصص الدول النامية عادة الجزء الاكبر من الانفاق العام في البلاد المتقدمة على هذا القطاع بسبب ضخامة النفقات العامة على التعليم من ناحية، وعلى التامينات الاجتماعية من ناحية أخرى.

ج- النفقات الاقتصادية: هي النفقات التي تتعلق بقيام الدولة بخدمات تحقيق الاهداف الاقتصادية كالاستثمارات التي تهدف الى تزويد الاقتصاد الوطني بخدمات اساسية كالنقل، الري، وغيرها[1].

2_ظاهرة تزايد النفقات العامة: لقد أصبحت زيادة النفقات ظاهرة تجوب دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء لما لها من آثار إيجابية على الاقتصاد، وفي الواقع هذا سبب يتبعه أسباب كثيرة وهذا ما أعرب عنه أغلب الكتب على حد سواء العرب والغرب أن هناك اسباب لزيادة النفقات العامة فمنهم من قال إنها تحصر بأسباب ظاهرية وأسباب حقيقية ومنهم من قال تعددت هذه الاسباب الى أسباب اجتماعية، وإدارية، واقتصادية، ومالية، وقانونية، فوجدنا من اللازم تقسيم الاسباب لظاهرة تزايد النفقات العامة الى قسمين:

2_1-**الأسباب الظاهرية لازدياد النفقات العامة:** يقصد بالاسباب الظاهرية،تلك الاسباب التي تؤدي الى تضخم الرقم الحسابي للنفقات العامة، دون أن يقابلها زيادة في كمية السلع والخدمات المستخدمة في إشباع الحاجات العامة، أو زيادة عدد الأفراد المستفيدين من النفقات العامة دون تزيد من مقدار الخدمة المقدمة للأفراد، ويمكن إرجاع تلك الزيادة إلى الاسباب الظاهرية التالية:

-**ازدحام المدن واتساع اقليم الدولة:**فتكتل السكان في المدن الرئيسية يتطلب زيادة النفقات بسبب تغطية مستلزمات الخدمات المرتفعة نتيجة هذا الازدحام في المدن الكبيرة، وفي حالة زيادة مساحة الدولة تزداد النفقات العامة نتيجة اتساع اقليمها وانتشار الوعي الاجتماعي والتعليم أدى بالافراد لمزيد من المطالبة بزيادة مسؤولية الدولة اتجاههم[2] .

[1]- عماري فاطمة الزهراء، **أثر السياسة المالية على التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات- دراسة مقارنة بين الجزائر والامارات خلال الفترة(2001-2018)-**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2020 ص14.

[2]- عبدالله علي عبد الله المساعيد، **مرجع سبق ذكره** ، ص83-84.

-**زيادة عدد السكان:** تنشأ زيادة عدد السكان عن اتساع مساحة الدولة، والزيادة الطبيعية للسكان عن طريق التكاثر، وتؤثر الزيادة الحاصلة في السكان في زيادة حجم النفقات العامة، لمواجهة الأعباء الجديدة في ميادين مختلفة من الخدمات العامة، ولا تعود الزيادة في النفقات العامة إلى الزيادة المطلقة عدد السكان فقط، وانما تتأثر النفقات العامة وتزداد بفعل التغيرات الهيكلية في السكان، فارتفاع عدد الاطفال الى اجمالي السكان، يتطلب توفير الخدمات الاساسية المناسبة لمرحلة الطفولة، وفي مرحلة لاحقة، زيادة نفقات التعليم بشكل خاص، لمواجهة تبك الزيادة الحاصلة في نسبة عدد الاطفال، كما أن زيادة عدد الشيوخ يؤدي الى زيادة المعاشات، كما أن ارتفاع توقعات الحياة يؤدي الى العمل على زيادة العائد من الاستثمارات التعليمية، وكل ذلك يبرر الزيادة في النفقات العامة في هذا المجال وفي المجالات الأخرى المختلفة، ورغم أن الزيادة في النفقات العامة الناشئة عن زيادة عدد السكان لا تعتبر زيادة ظاهرية، إلا أن ما جرت العادة عليه في دراسة النماذج الاقتصادية الرياضية والقياسية لقياس معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، أن تستبعد أثر النمو السكاني باعتبار أن هذه الزيادة السكانية هي ظاهرة طبيعية للتكاثر السكاني، وبناءا على ذلك، يتطلب التعرف على الزيادة الحقيقية في النفقات العامة إلغاء أثر الزيادة في عدد السكان في النفقات العامة، من خلال تقسيم النفقات العامة الحقيقية على عدد السكان في كل فترة من الفترات[1].

-**تغير قيمة النقود:** يعد انخفاض قيمة النقود سمة تشترك فيها الاقتصادات كافة، منذ خروجها من قاعة الصرف بالذهب، مما حدا بالبعض الى القول بانها ظاهرة لصيقة بالحياة الاقتصادية، ويرجع انخفاض القوة الشرائية للنقود الى ظاهرة لصيقة بالحياة الاقتصادية هي ظاهرة التضخم – والتي تعني ارتفاع المستوى العام للأسعار- والذي ينجم عنه زيادة عدد الوحدات النقدية المدفوعة مقابل الحصول على كمية معينة من السلع والخدمات، والتي كان من الممكن الحصول عليها بعدد أقل من الوحدات النقدية قبل التضخم – ارتفاع الأسعار- ومن هنا فان ارتفاع الأسعار يستدعي المزيد من الانفاق العام على القدر نفسه من السلع والخدمات، وهذا يعني أن انخفاض قيمة النقود يؤدي الى زيادة في النفقات العامة زيادة ظاهرية في جزء منها، وهذه الزيادة تعتمد على حجم الانخفاض في قيمة النقود، ويعني ذلك أن الزيادة في النفقات العامة سببها ارتفاع الاسعار لا زيادة كمية السلع والخدمات التي اشترتها الدولة أو ما أنتجت من سلع عامة. ولذا يجب عند مقارنة النفقات العامة ولا سيا بين الفترات المتباعدة أن تعدل الارقام بحيث

[1]- خبابة عبد الله، **مرجع سبق ذكره**، ص85-86.

تستبعد التغييرات التي طرأت على القوة الشرائية للنقود. ويكون ذلك من خلال استخدام الارقام القياسية لمستوى الاسعار، ولاستخراج الزيادة الحقيقية في النفقات العامة واستبعاد الزيادة الظاهرية الناتجة عن ارتفاع المستوى تخدم المعادلة الآتية[1]:

$$\text{الزياد الحقيقية في النفقات العامة} = \frac{\text{النفقات العامة بالأسعار الجارية} \times 100}{\text{المستوى العام للأسعار}}$$

2_2–الأسباب الحقيقية لازدياد النفقات العامة:

تتنوع الاسباب الحقيقية لازدياد الانفاق العام ، ومنها:

1_الأسباب الاقتصادية: وتشمل[2]:

–زيادة الدخل الوطني: فارتفاع الدخل الوطني يترتب عليه ارتفاع موارد الدولة ومن ثم نفقاتها.

– زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي: فكلما حرصت الدولة على التدخل بصورة موسعة كلما ازداد حجم الانفاق العام.

2_الأسباب الاجتماعية: لقد ازدادت الحاجات الاجتماعية من تأمين ضد البطالة، المرض العجز الشيخوخة، يتامى وأرامل.....الخ وقد ترتب قيام الدولة بهذه الواجبات زيادة النفقات العامة.

3_أسباب إدارية: ترتب على نمو وظائف الدولة وتنوعها خلق العديد من الوزارات والايرادات للقيام بتقديم الخدمات العامة، والإشراف على حسن سير المشروعات العامة المختلفة، كل ذلك أدى إلى زيادة حجم الانفاق العام.

4_أسباب مالية: تتمثل هذه الاسباب في النقاط التالية:

–سهولة الاقتراض: إن سهولة حصول الدولة على قروض عامة شجعها مرارا على التوسع في الانفاق العام.

[1]– سعيد علي العبيدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 87–90.

[2]- بن عروس رضوان، **مرجع سبق ذكره**، ص70–71.

-وجود فائض في الايرادات: يؤدي وجود فائض في الايرادات العامة إغراء الحكومة بالتوسع في الانفاق العام وهذا الوضع قد يشكل خطورة عندما يختفي هذا الفائض لأنه يصعب ضغط النفقات العامة حينها.

5_أسباب سياسية: تؤثر بعض العوامل السياسية في حجم النفقات العامة وتؤدي إلى ازديادها ومن هذه العوامل:

-**انتشار مبادئ الديموقراطية:** حيث يترتب عليها زيادة اهتمام الدولة بالطبقات محددة الدخل والتكفل بالكثير من خدماتها، كما أن الحزب الحاكم يتوسع في المشاريع الاستثمارية لإرضاء الناخبين؛

-**ازدياد نفقات التمثيل الخارجي:** أدى نمو العلاقات الدولية إلى ازدياد النفقات العامة بسبب زيادة حجم التمثيل الدبلوماسي لزيادة عدد الدول المستقلة وكذلك ارتفاع نفقات الإشراك في المنظمات الدولية والإقليمية.

-**ازدياد النفقات العسكرية:** تدفع الدولة مبالغ طائلة لتحصل على أحدث الأساليب والاختراعات العسكرية بهدف حماية منشآتها وأراضيها.

3_الآثار الاقتصادية للنفقات العامة: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة قد تكون مباشرة وهي ماتعرف بالاثار الاولية للانفاق العام، وقد تكون اثار غير مباشرة وهي التي تنتج من خلال ما يعرف بدوره الدخل أي أثر المضاعف المعجل، بالاضافة الى ذلك فان دراسة الاثار الاقتصادية للنفقات العامة تشمل ايضا الاثار التي تنتج من الكميات المالية (أي المالية العامة) وتلك التي تنتج في الكميات الاقتصادية (أي الاقتصاد القومي) وتتوقف الاثار الاقتصادية للنفقات العامة على عوامل عديدة منها:

* طبيعة هذه النفقات؛

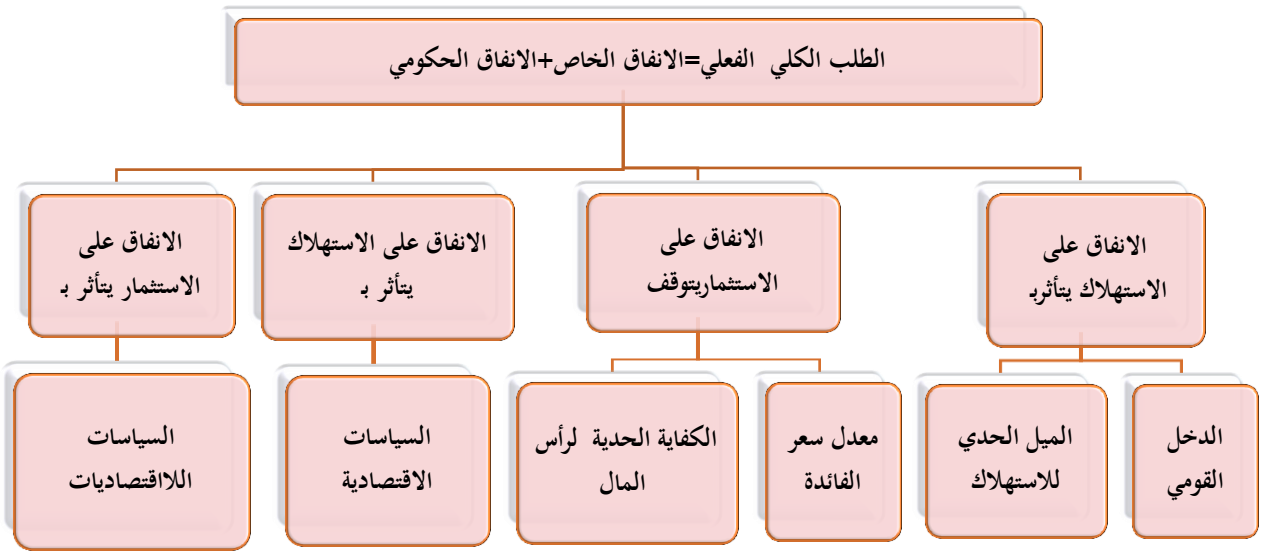
* هدف النفقات؛

* طبيعة الايرادات اللازمة لتمويلها؛

* الوضع الاقتصادي السائد.

3_1- اثار النفقات العامة على الانتاج القومي: تؤثر النفقات العامة على الانتاج القومي من خلال تأثيرها في حجم الطلب الكلي الفعال، وذلك لأن النفقات التي تنفذها الدولة تشكل جزءا مهما من هذا الطلب الذي تزداد اهميته كلما زاد حجم تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي و الإجتماعي حيث أن:

الشكل رقم (01_01): اثار النفقات العامة على الانتاج القومي



المصدر: محمد طاقة، هدى العزاوي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار المسيرة، الطبعة الاولى، عمان،2006، ص62

حيث يتحدد الاستهلاك الخاص بواسطة الميل الحدي للاستهلاك الذي ينخفض بارتفاع الدخل.

يعتمد الاستثمار على معدل سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال، وان الكفاية الحدية لرأس المال تعتمد على العائد المتوقع وكلفة انتاج رأس المال ؛ في حين يعتمد الانفاق الحكومي (على الاستهلاك والاستثمار) مبدئيا على الارضية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويجوز من وقت لآخر ان تتحكم به ظروف طارئة تؤثر على القوى الاقتصادية ويتوقف هذا التأثير على درجة مرونة الجهاز الانتاجي أو مستوى التشغيل وعلى درجة التنمية المتحققة في الاقتصاد[1].

إن زيادة الانفاق الاستثماري يؤدي الى زيادة القدرة أو الطاقة الانتاجية وبالتالي يزيد الاستهلاك بصورة غير مباشرة مما يؤدي الى زيادة الانتاج ويزيد من الاستثمار الخاص وبالتالي زيادة حجم استخدام العمالة ويعمل على التوسع في الاستهلاك وهكذا، أما الانفاق الاستهلاكي فإنه يؤدي الى زيادة مستوى استهلاك المواطنين وزيادة الاستثمار والانتاج[2].

3_2- آثار النفقات العامة على الاستهلاك: تمر اقتصاديات الدول الرأسمالية بتقلبات متتالية بين الانتعاش والانكماش، فأحيانا تقل البطالة وترتفع الاجور وتزيد ارباح المنتجين نتيجة لزيادة القوة الشرائية لدى الجمهور، واحيانا تبدأ الاسعار في الارتفاع ويزداد التضخم وبالتالي تقل القوة الشرائية لجمهور المستهلكين فتتكدس البضائع لدى التجار والمنتجين وتتراكم الخسائر فيتم تسريح العمال والموظفين ومن ثم تزداد البطالة ويقل الانتاج ويتردى الاقتصاد الوطني في دورة جديدة من دورات الكساد.

ويوصي الاقتصاديون المحدثون في مثل هذه الاحوال بضرورة تدخل الدولة بالتوسع في الانفاق العام وذلك من أجل محاربة البطالة وزيادة الطلب الفعلي على السلع والخدمات مما يؤثر بدوره على كل من مستويات الاستهلاك والاستثمار[3].

---

[1]- محمد طاقة، هدى العزاوي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار المسيرة، الطبعة الاولى، عمان،2006، ص 61-62.

[2]- عماري فاطمة الزهراء، **مرجع سبق ذكره**، ص20.

[3]- علي العربي، عبد المعطي عساف، **ادارة المالية العامة**، جامعة الكويت، ص 56-57.

3_3– آثار النفقات العامة على توزيع الدخول: يصاحب النمو الاقتصادي –عادة– في الدول التي تأخذ بالملكية الخاصة لوسائل الانتاج اتساع الفروق بين الطبقات في المجتمع. فالطبقات الغنية تزداد ثراءا بينما تزداد الطبقات الفقيرة بؤسا. ويرجع ذلك لسوء توزيع الناتج واستئثار مالكي وسائل الانتاج بالقدر الاكبر منه. ونظرا لما يمثله هذا الوضع من مخاطر سياسية، فان السلطات العمومية لا تتردد في التدخل لعلاجه عن طريق استخدام ما لها من مقدرة على فرض الضرائب التصاعدية وعلى توجيه الانفاق العام نحو تقليل الفوارق بين الطبقات. والملاحظ بصفة عامة أن النفقات العامة تؤدي تقليل هذه الفوارق لسببين[1]:

* أن جميع الافراد يتمتعون بالخدمات العامة غير القابلة للتجزئة في حين أن الجزء الاكبر من نفقاتها المخصصة لأداء هذه الخدمات تؤدي لنقل جزء من دخول الاغنياء للفقراء؛

* أن الطبقات الفقيرة تستفيد عادة اكثر من الطبقات الغنية من الخدمات التي تقدمها الدولة مما يجعل من الإنفاق العام وسيلة لإعادة توزيع الدخول بين الطبقات.

فالانفاق العام يساهم في اعادة توزيع الدخول لصالح الطبقات الفقيرة إلا أن ذلك مشروط بطبيعة الحال بوجود نظام ضريبي عادل، بحيث تستمد الدولة مواردها أساسا من الضرائب التصاعدية على الدخل التي تؤدي لتركيز العبء على الطبقات الثرية وتخفيفه على الطبقات الفقيرة[2].

3_4– الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة: للنفقات العامة آثار اقتصادية غير مباشرة تنتج من خلال دورة الدخل وهي ما يطلق عليها من الناحية الاقتصادية بالأثر المضاعف **l'effet multiplicateur** ، أما الاثر الثاني الذي ينتج فهو شبيه بالاول ويطلق عليه الاثر المعجل **l'effet accélérateur** .

–الاثر المضاعف L'effet Multiplicateur: ترتبط فكرة المضاعف بزيادة النفقات العامة، فعندما تزيد هذه الاخيرة فان فإن جزء منها يوزع في شكل أجور ومرتبات وأرباح وفوائد، وأثمان للمواد الاولية أو ربع للأفراد، وهؤلاء يخصصون جزء من هذه المداخيل لإنفاقها على بنود الاستهلاك المختلفة، ويقومون بادخار الباقي وفقا للميل

[1]– مجدي شهاب، **المرجع السابق**، ص249-250.
[2]– مجدي شهاب، **المرجع السابق**، ص249-250.

الحدي للاستهلاك والادخار، والمداخيل التي تنفق على الاستهلاك تؤدي الى خلق مداخيل جديدة لفئات أخرى وتقسم مابين الاستهلاك والادخار، والدخل الذي يوجه الى الادخار ينفق جزء منه في الاستثمار، وبذلك تستمر حلقة توزيع المداخيل من خلال ما يعرف بدورة الدخل التي تتمثل في : الانتاج، الدخل، الاستهلاك، مع ملاحظة أن الزيادة في الانتاج والدخل لا يتم بنفس مقدار الزيادة في الانفاق، ولكن بنسب مضاعفة، ولذلك يسمى بالاثر المضاعف؛

يرتبط الاثر المضاعف بالميل الحدي للاستهلاك فهو يزيد بزيادة الميل الحدي للاستهلاك وينخفض بانخفاضه وعليه فان الاثار المترتبة على الزيادة في الانفاق العام تختلف من قطاع لآخر، اضافة لارتباطه بمدى مرونة الجهاز الانتاجي، ففي ظل الدول المتقدمة حيث الجهاز الانتاجي يتمتع بالمرونة والقدرة على التجاوب مع الزيادات في الاستهلاك، فالمضاعف ينتج أثره بشكل ملموس، اما في الدول النامية يكون اثر المضاعف ضعيفا نظرا لعدم مرونة الجهاز الانتاجي، وانعدام قدرته على التجاوب مع الزيادة في الاستهلاك[1].

-الاثر المعجل l'effet accélérateur : ينصرف اصطلاح "المعجل" في التحليل الاقتصادي الى اثر زيادة الانفاق او نقصه على حجم الاستثمار، حيث ان الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادات في الاستثمار، والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بمبدأ المعجل. وحقيقة الامر ان زيادة الدخول يترتب عليها زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية (اثر المضاعف)، ومع مرور الوقت فان منتجي هذه السلع، وبعد نفاذ المخزون ، يجدون انفسهم مدفوعين الى زيادة انتاج تلك السلع، بغرض زيادة ارباحهم، ومن ثم يضطرون الى زيادة طلبهم على السلع الاستثمارية من معدات وآلات لازمة لاستمرار انتاجية السلع التي زاد الطلب عليها. ومع زيادة الاستثمار يزداد الدخل القومي. فزيادة الانفاق العام بما تحدثه من زيادة أولية في الانتاج القومي تسمح بإحداث زيادة في الاستثمار – بمرور الوقت- بنسبة اكبر، ومما هو جدير بالذكر، أن هناك تفاعلا

[1]- حراق مصباح، **كفاءة السياسة المالية ودورها في التخصيص الامثل للموارد- دراسة حالة الجزائر-** ،مجلة ميلاد للبحوث والدراسات، العدد4، ميلة، الجزائر، ديسمبر 2016، ص36-37.

متبادلا بين مبدأي المضاعف والمعجل، كما ان اثر المعجل شأنه في ذلك شأن أثر المضاعف، يختلف من قطاع صناعي الى آخر[1].

ثالثا: الموازنة العامة: تعد الموازنة العامة اداة تستخدمها الدولة للتعبير عن ارادة مواطنيها وهي عبارة عن تقدير الايرادات والنفقات العامة عن مدة مستقبلية غالبا ما تكون سنة، وبعد تعدد مسؤولية الدولة تحملت المالية العامة عبئ تحقيق الاهداف الاقتصادية ومنها الاستقرار الاقتصادي اذ يمكن القضاء على اخطار التضخم من خلال استخدام فائض الميزانية (الضرائب اكبر من النفقات) وكذلك يستخدم التمويل بالعجز في فترات الكساد اي ان الضرائب تكون أقل من النفقات من أجل رفع القوة الشرائية والحد من الاتجاه الانكماشي وبالتالي الحد من البطالة والكود الاقتصادي والكساد، وهنا تكون السياسة المالية سياسة توسعية[2].

1_إجراءات تحضير واعداد الموازنة:

1_1–السلطة المختصة بتحضير الميزانية: تلعب السلطة التنفيذية الدور الاساسي في هذه المرحلة، فهي تتولى مهام تحضير الميزانية، حيث تعتبر في وضع أفضل من السلطة التشريعية فيما يتعلق بتحديد الحاجات العامة والاولويات الاجتماعية لعدم خضوعها للاعتبارات المحلية و الاقليمية، وأقدر منها على تقدير اوجه الانفاق التي يحتاجها كل مرفق الدولة بفروعه المختلفة، ، وتقدير اوجه الايرادات والمبالغ التي تحصل من كل مصدر من مصادر الايرادات العامة، كما ان السلطة التنفيذية هي التي تعول عليها في تنفيذ الميزانية[3].

1_2– اعتماد الموازنة العامة: على العموم تمر عملية اعتماد الموازنة العامة بثلاث خطوات هي[4]:

–المناقشة العامة: حيث يعرض مشروع الموازنة العامة للمناقشة العامة في البرلمان، ويتم تناول اجماليات الموازنة العامة وارتباطها بالاهداف القومية كما يراها اعضاء المجلس.

–المناقشة التفصيلية المختصة: وتقوم بها لجنة مختصة منفرعة عن البرلمان، لمناقشة الموازنة العامة في جوانبها التفصيلية.

---

[1]– سوزي عدلي ناشد، **مرجع سبق ذكره**، ص81.

[2]– ختام حاتم الجبوري، عبدالخالق دبي الجبوري، **أثر السياسة المالية في معالجة البطالة في الاقتصاد العراق للمدة(1990–2015)**، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، المجلد9، العدد4، 2017، جامعة بابل ، ص203.

[3]– محرزي محمد عباس، **مرجع سبق ذكره**، ص250.

[4]- بن عروس رضوان، **مرجع سبق ذكره**، ص70–71.

-المناقشة النهائية: حيث يناقش المجلس مجتمعا تقرير اللجنة المختصة ويصدر تعديلاته وتوصياته، ليتم في النهاية التصويت على الموازنة العامة بابوابها وفروعها وفقا للدستور والقوانين المعمول بها[1]

1_3-الرقابة على تنفيذ الموازنة: يمكن تقسيم اوجه الرقابة في مجال تنفيذ الموانة على النحو التالي[2]:

أ-من حيث الجهة التي تتولى الرقابة:

-الرقابة الداخلية: وهي الرقابة التي تتم في داخل السلطة التنفيذية نفسها لذلك تسمى بالرقابة الذاتية؛

-الرقابة الخارجية: تتم من قبل هيئات مستقلة وغير خاضعة للسلطة التنفيذية.

ب-من حيث التوقيت:

-رقابة سابقة: تتم عمليات المراجعة والرقابة قبل الصرف، ولايجوز لاي وحدة تنفيذية الارتباط بالتزام او دفع مبلغ قبل الحصول على موافقة الجهة المختصة بالرقابة؛

-رقابة لاحقة: تبدأ بعد انتهاء السنة المالية وقفل الحسابات و استخراج الحساب الختامي للدولة، تتخذ الرقابة اللاحقة اشكال متعددة قد تقتصر على المراجعة الحسابية والمستندية وتتم عن طريق هيئة خارجية.

ج-من حيث النوعية:

-الرقابة الحسابية: تعمل على كشف الاخطاء الفنية والغش والتزوير، وتقديم اقتراحات الى الهيئة العامة.

-الرقابة التقييمية: تهدف الى تقييم النشاط الحكومي ومدى تحقيق اهداف الموازنة.

المطلب الرابع: محددات السياسة المالية

1_العوامل المؤثرة في السياسة المالية: هناك عوامل متعددة تؤثر وتتأثر بالسياسة المالية من اهمها:

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص51.

[2]- محمد طاقة، هدى العزاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص197-198-199.

-تأثير درجة التقدم الاقتصادي: تتأثر السياسة المالية المطبقة في أي دولة بدرجة تقدمها الاقتصادي، وبالنظر لادواتها والمتمثلة في النفقات العامة، فان الدول ذات البنيان الاقتصادي المتقدم تستطيع ان تنفق بالغ ضخمة وذلك لارتفاع دخلها الوطني، واتساع نطاق الحاجات العامة التي تستطيع اشباعه، في الوقت الذي تكون فيه النفقات العامة منخفضة في الدول المتخلفة، لضآلة حجم دخلها الوطني، وضيق نطاق حاجاتها العامة، كما يؤثر مستوى التقدم الاقتصادي على الاستقطاع الضريبي حيث يزداد بصفة عامة في الدول التقدمة عن النامية، حيث أن هذه الاخيرة بالاضافة الى انخفاض نسبة الاقتطاع الضريبي، تتصف سياستها الالية من ناحية ايراداتها بجمود انظمتها الضريبية وسيادة الضرائب غير المباشرة، وانخفاض كفاءة جهازها الاداري الضريبي وانتشار ظاهرة التهرب الضريبي، كما توجد بعض المحددات التي تؤثر على السياسة المالية نوجزها فيا يلي[1]:

* مستوى الوعي الضريبي في البلد فكلما كان الوعي كبيرا أدى الى حصيلة أوفر للضريبة؛

* مدى تقدم المؤسسات العامة وكفاءتها؛

* وجود سوق مالي يفتح المجال أمام واضعي السياسة المالية والنقدية في رسم السياسة المالية المناسبة؛

* وجود جهاز مصرفي قادر على جعل السياسة النقدية في حدمة السياسة المالية؛

* تأثير الوقائع والاحداث السياسية الهامة (كالاضطرابات والحروب) وانعكاساتها على السياسة المالية؛

* وجود نظام سياسي قوي يطبق سلطته المالية بكل شفافية وموضوعية.

1_فعالية السياسة المالية: تتميز السياسة المالية باتباع وتنوع مجالات تأثيرها خاصة في الاقطار النامية فيمكن عن طريق هذه السياسة التأثير على[2]:

* حجم الاستثمار بصورة عامة والاستثمار في السلع الراسمالية بصورة خاصة وذلك عن طريق زيادة الانفاق الحكومي و الاعفاءات او الامتيازات الضريبية التي تمنح لاستثمارات في مجالات معينة دون غيرها؛

[1]- كفية قسميوري، **مرجع سبق ذكره**، ص29.

[2]- حربي محمد موسى عريقات، **مرجع سبق ذكره**، ص254-255

* مدى وفرة المؤسسات الخدمية التي تزود المواطنين بما يحتاجونه من خدمات مختلفة وبالتالي فانها تلعب دورا هاما في تحديد مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي في القطر؛

* مدى وفرة فرص العمل للمواطنين وتأمين حصولهم على حد أدنى للدخل يحقق لهم مستوى معيشي مناسب، وذلك عن طريق الاستغلال الامثل للوارد؛

* تنويع مصادر الدخل القومي بتنويع مجالات استثمار الفوائض المالية المتحققة وعدم الاعتماد على مصدر واحد كاساس للدخل القومي كما هو الحال في الاقطار العربية النفطية والاخرى.

ومن المعروف ان السياسة المالية يكتنفها مجموعة من الصعوبات والقيود التي تقلل نسبيا من كفاءتها وتحول دون تحقيق الفائدة القصوى منها، ومن اهم هذه المعلومات والقيود تعدد المراحل والخطوات الحكومية الرسمية اللازمة لاتخاذ القرار وتنفيذه، مما يؤدي الى الطول النسبي للفترة الزمنية بين التعرف على الأجراء المناسب وإقراره ثم وضعه موضع التنفيذ، وعندا يتحقق ذلك بالفعل، ربما يكون قد حدث تغير في الظروف التي اتخذ القرار من اجلها بحيث يصبح غير مناسب للظروف الجديدة، بالاضافة الى ذلك فان اجراءات السياسة المالية تكون مرتبطة بسنة مالية كاملة، كما أن مجموعة الاجراءات تكون متكاملة مع بعضها البعض مما قد يتطلب تعديل بعضها في اعادة النظر في بقية الاجراءات الاخرى المتعلقة بالابواب المختلفة للموازنة، وهذه الصعوبة تمثل قيدا كبيرا يعوق دون توفر المرونة الكافية لتعديل بعض أبواب الموازنة العامة وفقا لظروف أو معطيات اقتصادية جديدة طارئة ومع ذلك، فانه يمكن القول أن الأهمية النسبية للسياسة المالية في الأقطار النامية تفوق الأهمية النسبية للسياسات الأخرى البديلة والمكملة، إلا أنه بوجه عام، تتوقف هذه الأهمية على مدى تطور الأجهزة الإدارية الحكومية وعلى مدى الوعي والإدراك الكامل الصحيح للوضع الاقتصادي، وأهم المشكلات التي يواجهها الاقتصاد والحجم النسبي لكل مشكلة، هذا بالإضافة إلى مدى تأثر القرارات المالية الحكومية بالاعتبارات السياسية[1].

[1] _حربي محمد موسى عريقات، **مرجع سبق ذكره**، ص254-255.

المبحث الثاني : الإطار النظري للبطالة

تعد البطالة ظاهرة طبيعية في أي إقتصاد التي أخذت حيزا و أهمية كبيرة بالنسبة للمجتمعات المعاصرة، وقد تعددت تعاريفها و أنواعها، إذ نجد من بين أنواعها البطالة الإجبارية و الإختيارية ...إلخ، سنتطرق في هذا المبحث إلى تسليط الضوء على أهم التعاريف البطالة و أنواعها بالإضافة إلى النظريات الإقتصادية المفسرة له والآثار والأسباب الناجمة عنها.

المطلب الأول: أساسيات حول البطالة:

إن تحديد مفهوم للبطالة ليس بأمر السهل فعلى الرغم من سهولة إدراك الناس للعاطلين عن العمل إلا أن محاولة تحديد العلمي والعملي لهذا المفهوم تواجه صعوبة.

أولا: مفهوم البطالة

–تعريف 1: فحسب **أنتوني جيدنز** البطالة تعني "أن الفرد يقع خارج نطاق قوة العمل" ويعني العمل هنا العمل مدفوع الأجر كما يعني مهنة . في حين عرفت منظمة العمل الدولية العاطل عن العمل بأنه "ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معين بلا عمل و هو قادر العمل و راغب فيه و يبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده [1].

– ويقال عن العاطلين عن العمل في المجال الإقتصادي للأشخاص الذين هم في سن العمل (15-65 عاما) و يبحثون عن عمل ولكن لا يمكنهم العثور على وظيفة أو مصدر دخل، الأطفال وكبار السن لايمكن إعتبارهم جزء من السكان النشطين[2].

و من الباحثين من يرى أن البطالة هي : الفرق بين حجم العمل المفروض عند مستويات الأجور السائدة و حجم العمل عند تلك المستويات وذلك خلال فترة زمنية محددة، أي أن حجم الفجوة بين العرض و الطلب في سوق العمل[1].

[1]– نعيم حسين كزار البديري، **مشكلة البطالة وآثارها الاجتماعية في المجتمعات المأزومة**، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية، المجلد 23، العدد 2، 30 يونيو 2015، ص 02.

[2]- Mahnaz Rahmat , Khalil Saeidi, **The Effect of Government Development Expenditures on Unemployment Rate in the provinces**, International Journal of Economics and Financial Issues, vol 7, Issu5, 2017, p73.

-**تعريف2**: البطالة هي حالة إجتماعية و إقتصادية يكون فيها بعض الأشخاص النشطين على إستعداد للحصول على العمل لكن لا يمكنهم الحصول على وظيفة، في مثل هذه الحالة يتجاوز عدد الباحثين عن عمل عدد الوظائف الشاغرة، ومن الناحية الإقتصادية تمثل البطالة إهدار للموارد البشرية لأن الإقتصاد ينتج أقل من قدرته الإنتاجية المحتملة[2].

-تعريف 3: وفقا للمفهوم الرسمي فهي الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المستخدم في المجتمع خلال فترة زمنية معينة، عند مستويات الأجور السائدة و من ثم فان حجم البطالة يتمثل في حجم الفجوة بين كل من الكمية المعروضة من العمل والكمية المطلوبة منه في سوق العمل عند مستوى أجر من الأجور [3].

أما بالنسبة للمفهوم العلمي فهي الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل المتاحة فيه استخداما كاملا وأمثلا[4]، ومن ثم يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل ، مما يؤدي إلى تدني مستوى رفاهية أفراد المجتمع عما كان يمكن الوصول إليه"[5].

ومما سبق يمكننا تعريف البطالة على أنها حالة الأشخاص الذين ليس لهم وظيفة يمارسونها ، ولم يتمكنو في الإنخراط في القوى العاملة الفعالة في المجتمع، ولكنهم يبحثون عنها عند مستوى أجر سائد في سوق العمل، و هي ظاهرة تعاني منها كل المجتمعات المعاصرة و خاصة الدول النامية.

الفرع الثاني: أنواع البطالة: هنا أنواع متعددة للبطالة تختلف من طرف لأخر وتبعا للسبب الذي يكون أساس بروز ظاهرة البطالة، و تختلف أيضا التسميات لهذه الأنواع تبعا للمدرسة الاقتصادية التي يتبع نهجها الاقتصادي

---

[1]- كوثر ابراهيم رزق، **مشكلة البطالة : الأسباب–الآثار–حلول**، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، 2016، ص 43.

[2]- Smail Benmoussat, **Economics And English,** Office des publications universitaires, Alger, 1998, p141.

[3]-مصطفى يوسف الكافي، **الاقتصاد الكلي مبادىء و تطبيقات**، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع،الأردن، 2012، ص214.

[4]-عبد القادر محمد عبد القادر عطية،**النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية للكتب،الاسكندرية،1997، ص 298.

[5]-علي عبد الوهاب النجا، **مشكلة البطالة وأثر برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها دراسة تحليلية تطبيقية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005، ص08.

الذي يحلل ظاهرة البطالة. كما أن تصنيفاتها تختلف حسب الكثير من الخصائص. وبشكل عام فإنه يمكن تقسيم و تحديد أنواع البطالة كما يلي[1]:

1_البطالة السافرة (الصريحة):تتمثل البطالة السافرة في وجود أفراد قادرين على العمل ولا يشغلون أية وظائف،وبالتالي،يكون وقت العمل بالنسبة لهم صفرا، وإنتاجيتهم صفرا. وبالتالي فهي حالة التعطل الظاهرة التي يعاني منها جزءمن القوة المتاحة، أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد دون جدوى، ولهاذا فهم في حالة تعطل كامل لا يمارسون أي عمل ويمكن أن تكون البطالة السافرة احتكاكية أو هيكلية او دورية ومدتها الزمنية قد تطول او تقصر بحسب طبيعة نوع البطالة وظروف الإقتصاديالوطني. وتتمثل البطالة السافرة أكثر أشكال البطالة شيوعا بوصفها الصورة الواضحة للبطالة ويمكن التمييز بين. نوعين البطالة السافرة هما:البطالة الإجبارية والبطالة الاختيارية.

1_1-البطالة الاجبارية: يتضمن هذا النوع من البطالة السافرة في الأفراد القادرين على العمل، و الراغبين فيه، و يبحثون عنه و لا يجدون فرص عمل متاحة لهم في ظل الأجور السائدة. و هذا الشكل الظاهر للبطالة ذلك الذي لا يمكن للعين أن تخطئه، أي انه بتمثل في فائض العرض في سوق العمل من الأفراد الراغبين في العمل والقادرين عليه. و يمكن التمييز بين عدة أشكال للبطالة الإجبارية، و ذلك للأسباب المؤدية إلى كل منهما وهي[2]:

-البطالة الإنتقالية أو الإحتكاكية : يتميز هذا النوع من البطالة بأنه قصير الأمد و يكون لفترات زمنية محدودة، وهو يحدث نتيجة الطبيعة الديناميكية والحركية للإقتصاد[3] ، وذلك بسبب تنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق و المهن المختلفة الناتجة عن تغيرات في الاقتصاد الوطني، اذ يتمتع العمال المؤهلين العاطلين بالتحاق بفرص العمل المتاحة، فهي تنشأ نتيجة لنقص في المعلومات الكاملة لكل الباحثين عن فرص العمل وأصحاب الأعمال، كما تكون بحسب

---

[1]- نوي طه حسين، **أثر الإنفاق العام على المؤشرات الإقتصادية الكلية في الجزائر –دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض دول المغرب العربي خلال الفترة (1990–2017)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة،2019-2020، ص17.

[2]– نوي طه حسين، **مرجع سبق ذكره**، ص17.

[3]–صالح خصاونة، **مبادىء الإقتصاد الكلي**، مؤسسة وائل للنسخ السريع، الأردن، ص 104.

الوقت الذي يقضيه الباحثون عن العمل[1]. وقد تظهر بشكل مؤقت بسبب التطورات في ظروف العمل وفي التكنولوجيا[2].

-**البطالة الهيكلية** : تعرف البطالة الهيكلية على أنها حالة تعطل في أجزاء من القوة العاملة بسبب التطورات تؤدي الى اختلاف متطلبات هيكل الاقتصاد القومي عن طبيعة ونوع العمالة المتوافرة ، وتقترب الى حد ما فكرة البطالة الاحتكاكية في أن تطور وسائل الانتاج وتقدمها قد يؤدي الى استغناء عن بعض أفراد القوة العاملة ، بيد أن الفصل بين الأمرين أن البطالة الاحتكاكية مؤقتة لاشتغال الأفراد في البحث عن الانتقال من وظيفة الى أخرى بما في ذلك امكانية التأهيل للوظائف الأخرى [3]. تظهر البطالة في منطقة معينة عندما تؤدي التغيرات في أنماط الطلب الى عدم التوافق بين المهارات المطلوبة والمعروضة فيها ، أو عندما تتسبب هذه التغيرات في عدم توازن بين المطلوب والمعروض من العمال فيما بين المناطق المختلفة . واذا كانت الأجور مرنة ، وكانت تكاليف الانتقال بين الوظائف في منطقة معينة أو الانتقال بين المناطق المختلفة منخفضة للغاية ، فان تكيف سوق العمل سرعان ما يقضي على هذا النوع من البطالة[4].

-**البطالة الدورية:** والتي ترتبط بالدورات الاقتصادية التي تتعرض لها النشاطات الاقتصادية في الدول الرأسمالية المتقدمة، حيث تزداد البطالة في مرحلة الانكماش والركود أو الكساد ، **و**ويتم تفسير أسبابها استنادا الى انخفاض الطلب الكلي في الاقتصاد المتقدم، واذي يؤدي الى ضعف استخدام الطاقة الانتاجية في الاقتصاد ومن ثم انخفاض درجة استخدام، وزيادة البطالة [5].

1_2-البطالة الإختيارية: يتمثل هذا النوع من البطالة في الأفراد القادرين على العمل لكنهم لا يرغبون في العمل في ظل الأجور السائدة أو المتاحة رغم توافر فرص عمل لهم مثل: الأغنياء الذين يعزفون عن قبول العمل في ظل الأجور

---

[1]-جوارتيني جيمس وريكاردو استروب، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان وعبد العظيم محمد، **الاقتصاد الكلي، دار المريخ للنشر**، المملكة العربية السعودية، 1999، ص202.

[2] - Stephan Slavin **, Economics** , 6th edition, New York 2001, P 256.

[3]-جميل أحمد محمود خضر وآخرون، **البطالة "الأسباب والآثار وتقييم السياسات الحالية وآليات العلاج المقترحة في ضوء المستجدات**، المنظمة العربية للتنمية الادارية للنشر والتوزيع، القاهرة، ص21.

[4]-مصطفى يوسف كافي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص223 .

[5]- فليح حسن خلف ، **الاقتصاد الكلي** ،الطبعة الأولى ، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، 2007 ، ص337.

المتاحة و بعض المتسولين، وكذلك الأفراد الذين تركوا وظائف كانوا يحصلون منها على اجور عالية، ولا يرغبون في الإلتحاق بوظائف مماثلة بأجور أقل مما تعودوا عليه من الأجور المرتفعة، غير أن هذا النوع من البطالة لا يدخل ضمن حساب قوة العمل في المجتمع[1].

-**البطالة المقنعة**: وتعرف أيضا بالبطالة المستمرة [2]وهي ذلك النوع من البطالة المختفية أو غير الظاهرة التي تشمل العمال الذين يعملون دون مستواهم الانتاجي بسبب الاستغناء عنهم من قبل الصناعات الأخرى التي كانت تعاني من نقص في الطلب الفعال عليها وهذه البطالة تشترط وجود فائض من عنصر العمل في النشاط الاقتصادي حيث تكون انتاجيته الحدية قيمتها صفر ، وهذا الفائض من عنصر العمل يمكن سحبه من النشاط الانتاجي دون أن يؤثر على الناتج الكلي بسبب أن الانتاجية الحدية للعمال الذين تم سحبهم تساوي صفرا . وغالبا ما يوجد هذا الفائض في القطاع الزراعي الذي يستوعب عددا فائضا من العمال انتاجيتهم الحدية مساوية للصفر يستهلكون دون أن ينتجوا بل يستهلكون فائض انتاج غيرهم [3].

-البطالة السلوكية : وهو نوع من البطالة يظهر في بعض البلدان وذلك نتيجة عزوف بعض العاطلين عن العمل من الانخراط بالأعمال دنيا خوفا من نظرة المجتمع . فالعديد من مواطني البلدان يتركون العديد من المهن ، التي تصنف ضمن الأعمال الدنيا ، كالعمل في تنظيف الشوارع وجمع القمامة وأعمال البناء وغيرها ، وبالتالي يستحوذ عليها العمال الوافدون من بلدان اخرى تعاني من البطالة [4] .

-البطالة الموسمية : " بطالة تنشأ في الصناعات و الخدمات ذات الطبيعة الموسمية للنشاط الإقتصادي، سواء المتمثلة في الظروف المناخية أو الموسمية كخدمات السياحة الصيفية، التزلج"[5]، بمعنى آخر هناك قوى في شكل موارد بشرية عاملة مؤهلة بالمجتمع لا تقوم بعملها سوى في موسم محدد في عام واحد، وتبقى معطلة عن العمل باقي فترات

---

[1]- نوي طه حسين، **مرجع سبق ذكره**، ص 23.

[2]- أحمد حويتي وآخرون، **البطالة و علاقتها بالجريمة والإنحراف في الوطن العربي**، أكادمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1419-1998م، ص 28.

[3]-اسماعيل عبد رحمن ، حربي محمد موسى عريقات ، **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد** ،الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، 1999، 136.

[4]-مدحت القريشي ، **اقتصاديات العمل** ، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن2007، ص195-196.

[5]- وديع طوروس، **الإقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، 2010، ص201 .

العام لعدم توفر ذلك العمل، كون أنه عمل موسمي يضيع بعدم وجوده طوال العام [1]، و من ثم يقصد بالبطالة الموسمية عدم انتظام العمل بالنسبة لفئات معينة من الشباب والكبار في مواسم معينة كما هو الحال في القطاع الزراعي حيث توجد فجوة زمنية بين كل محصول والذي يليه[2].

ثالثا: قياس البطالة: لقد فرقنا فيما سبق بين المفهومين الرسمي والعلمي للبطالة، و من هذا ا المنطلق يتعين أن نفرق بين المقياس العلمي للبطالة و المقياس الرسمي.

1_المقياس العلمي : وفقا للمقياس العلمي فإن العمالة الكاملة تتحقق في المجتمع إذا كان الناتج المحتمل = الناتج الفعلي . أما إذا كان الناتج الفعلي أقل من الناتج المحتمل فإن هذا يعني وجود بطالة إما لعدم الإستخدام الكامل للعمالة أو لعدم الإستخدام الأمثل لها. والإستخدام الأمثل يتطلب ألا تقل إنتاجية العمل عن الحد الأدنى معين سوف نطلق عليه الإنتاجية المحتلة. والإنتاجية المحتملة نعرفها بإنها أعلى الإنتاجية المتوسطة بين قطاعات المجتمع . و من ثم يمكن القول أن: **الناتج المحتمل = قوة العمل × الإنتاجية المتوسطة المحتملة**[3].

2_ المقياس الرسمي : يعتبر معدل البطالة مؤشرا إقتصاديا ذو دلالة و أهمية خاصة، لأنه يدل على مدى تفشي البطالة بين الأشخاص الراغبين في العمل و القادرين عليه والباحثين عنه و على إعتبار البطالة هي جزء من قوة العمل التي لا تعمل و بحالة بحث عن العمل بما فيهم من ترك وظيفته أو فقدها فإنه يمكن تعريف معدل البطالة كالتالي:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين العمل}}{\text{القوة العاملة}} \times 100$$

حيث أن أفراد القوى العاملة تشمل الأفراد العاملون والعاطلون فنجد أن:

–العاملون: و هم الذين ينجزون أي عمل مقابل أجر، علاوة على الأشخاص الذين لديهم وظيفة إلا أنهم متغيبون بسبب المرض أو الإضطراب أو العطلة[4].

---

[1] –محمود محمد مسفر، **انتاجية المجتمع**، الطبعة الأولى، تهامة للنشر، جدة، السعودية، 1984، ص 182.

[2] –محمد علاء الدين عبد القادر، **البطالة**، منشأة المعارف الاسكندرية، مصر،2003، ص .

[3] – عبدالقادر محمد عبد القادر عطية، **مرجع سبق ذكره**، ص312

[4] – نوي طه حسين، **مرجع سبق ذكره**، ص50.

–الخارجين من قوة العمل: ويشمل جميع الأفراد البالغين الملتحقين بالدراسة، و ربات البيوت، و المتقاعدين....الخ، و كذلك الأفراد الراغبين في البحث عن العمل[1].

رابعا: أسباب البطالة: إن مشكلة البطالة ليست مشكلة اقتصادية فحسب وإنما مشكلة اجتماعية سياسية تعليمية أيضا ومن ثم ليست مسؤولية جهات معينة أو قطاع معين أو قطاع محدد أو جهة بذاتها بل هي مسؤولية مشتركة بين كافة قطاعات المجتمع وأجهزته ومؤسساته وهيئاته المختلفة ولذل تعدد وتنوع أسبابها كما يلي:

1_أسباب اقتصادية: تمثلت في:

* جمود سوق العمل وعدم نموه وضعف مساهمة القطاع الخارجي في فتح أسواق عمل جديدة؛

* زيادة أعباء الديون الخارجية والداخلية التي تؤدي الى أزمات اقتصادية تظهر في انكماش النشاط الاقتصادي[2]؛

* إن البطالة كانت جزء من حركة الدورة الاقتصادية في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، بمعنى أنها تظهر مع ظهور مرحلة الركود وتختفي مع مرحلة الإنتعاش؛

* تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية؛

* التوجيه غير السليم للموارد المالية؛

* إخفاق خطط وجهود التنمية الاقتصاديةفي الدول النامية[3]؛

* تعاظم تأثيرات التكنولوجية على العمالة حيث حلت الفنون الإنتاجية مكثفة لرأس المال بدلا العمل الإنساني في معظم قطاعات الإقتصاد القومي أدى إلى انخفاض في الطلب على عنصر العمل البشري؛

[1]– حسام علي داود، **مبادىء الإقتصاد الكلي**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع و طباعة، الأردن،2011، ص 185.

[2]– طارق عبد الرؤوف عامر، **أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والأسرة و المجتمع ودور الدولة في مواجهتها**، الطبعة الثانية، دار اليازوزي العلمية للنشر والتوزيع، عمان–الأردن،2015، ص 22.

[3]– عيادة سعيد حسن، **البطالة في الاقتصاد العراقي: أسبابها وسبل معالجتها**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4 العدد 8، 2012، ص84.

* غزو عدد من الصناعات الموجودة في البلدان المتقدمة إلى الدول النامية من خلال الشركات الدولية النشطة للإستفادة من العمالة الرخيصة في البلدان النامية ما أثر على أوضاع العمالة المحلية؛

* إعتماد عدد من الدول النامية إلى إتباع سياسات انكماشية و هذا ما أدى إلى إلى تقليص الإنفاق العام الجاري الإستثماري في مختلف المجالات، و كان من نتيجة هذه السياسات انخفاض في الطلب على العمالة[1].

* عدم التوازن في العرض والطلب على عناصر الإنتاج و منها قوة الإنتاج.

* ثبات الأجور و عدم تغييرها بما يتلائم مع الإتجاه التضخمي للأسعار، أو تضخم التكاليف اللازمة لتعديل الأوضاع أو الإنتقال من صناعة إلى أخرى.

* عزوف الرأس ماليين عن الإستثمار إذ لم يؤدي الإنتاج ربح كان يلبي طموحاتهم.

* إخفاق خطط التنمية الإقتصادية في البلدان النامية وخاصة العربية[2].

2_أسباب اجتماعية: تمثل هذه الاسباب في:

* تدهور التعليم و إرتفاع معدلات الأمية[3]؛

* التزايد السكاني الذي يؤدي إلى دخول أعداد جديدة من العاملين إلى سوق العمل؛

* الهجرة من الريف إلى المدينة في الدول النامية مما يخلق فائضا كبيرا في عرض العمل في المدن يقابله عجز السلطات عن إقامة المشاريع الإستثمارية التي تستوعب هذه اليد العاملة المهاجرة؛

* تخلف النظام التعليمي وعدم مواكبته لإحتياجات الإقتصاديات النامية، مما أدى إلى دخول أعداد متزايدة من الخريجين إلى سوق العمل في وضائف مكتبية وإدارية[4].

---

[1]- اسماعيل علي شكر، **مشاريع القطاع الخاص و دورها في الحد من البطالة**، مركز الكتاب الأكاديمي، 2016، ص 54-55.

[2]- أبو تراب تغريد قاسم محمد، **واقع البطالة في الإقتصاد العراقي للمدة (2008-2020)**، مجلة الباحث الإقتصادي،المجلد 09، العدد 02، 2021 ص 69-70.

[3]- محمد نبيل جامع، **البطالة قنبلة موقوتة فك شيفرتها وحديث مع الشباب**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008، ص 41.

[4]- أبو تراب تغريد قاسم محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص70.

3_أسباب سياسية: الأسباب السياسية للبطالة هي كافة المؤثرات المرتبطة بالبطالة والمتعلقة في السياسة الخاصة لدولة ما، ومن أهمها[1]:

* إنخفاض القدرة على دعم قطاع الأعمال من جانب الحكومات الدولية.

* انتشار الحروب والأزمات الأهلية في الدول.

* غياب تأثير التنمية السياسية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الدول النامية.

خامسا: آثار البطالة: يمكن التفرقة بين 03 أنواع من آثار البطالة فهناك آثار اقتصادية وآثار اجتماعية وآثار سياسية:

1_آثار اقتصادية : للبطالة آثار سيئة الأوضاع الاقتصادية تتمثل فيما يلي[2] :

* تؤدي البطالة إلى إنخفاض معدلات الإدخار من ناحية بل القضاء على مدخرات سابقة من ناحية أخرى وينعكس ذلك بالضرورة على تدني الإستثمار وبالتالي إنخفاض معدلات نمو إجمالي ناتج المحلي.

* ترتبط البطالة عادة ببيع " أصول " مملوكة للعاملين سواء كانت أراضي أو عقارات أو ذهب لتوفير قدر من السيولة لتوفير مستلزمات معيشية وهذا يؤدي إلى خسائر " رأسمالية "كبيرة في قيم تلك الأصول.

تعتبر البطالة ضياع حقيقي للموارد الإقتصادية: فهي تعني فقدان حقيقي للسلع والخدمات التي كان يمكن إنتاجها بواسطة العمال المتعطلين، وحينما يتاح لهؤلاء المتعطلين فرصا للعمل ويصبح لهم إنتاج فإن عملهم هذا وإنتاجهم لن يعوض الفاقد الذي حدث خلال فترة البطالة.

[1]- رحيمي عيسى وآخرون، **ظاهرة البطالة: مفهومها أسبابها وآثارها**، مجلة إرتقاء للبحوث والدراسات الإقتصادية، العدد 00، 2018، ص 148-149.

[2]-كمال سلطان محمد سالم، **الإقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية،2015، ص412-413.

* **فقدان المهارات والخبرات** : هناك خسارة تترتب على بطالة العمال المهرة حينما تطول فترة بطالتهم، هذه الخسارة تتمثل في فقدانهم التدريجي لمهارتهم أو خبرتهم، فمن المعروف أن المهارة والخبرة بالاستخدام وتنمو مع الزمن بعد ذلك وخصوصا كلما تعرض العمال لمواجهة فنون إنتاجية أخرى خلال عمله.

* **تبديد أموال الدولة** : نوع آخر من الخسارة يترتب على تخصيص جانب من موارد الدولة للإنفاق على الاحتياجات الأساسية للمتعطلين فالحكومة تجد نفسها مواجهة لمشكلة اجتماعية وسياسية خطيرة، حيث كلما وجد متعطلون فقدوا مصدر دخلهم، لهم ولعائلاتهم احتياجات أساسية وهنا لابد من توفير الإعانة التي كان من الممكن في غير ظروف البطالة أن تذهب لبناء المدارس والمستشفيات، أو استثمارها في مشاريع أخرى[1].

2_آثار اجتماعية: للبطالة آثار سلبية على الأوضاع الاجتماعية يمكن تلخيصها فيما يلي:

* البطالة تأثر على الطبقة الفقيرة من العمال بدرجة كبيرة ليس بالتساوي في المجتمع[2].

* عنوسة و الطلاق و آثار اجتماعية و نفسية مدمرة و ارتفاع نسبة الفاحشة و الخروج عن التقاليد و الأداب العامة.

* تأخير سن الزواج الى ما بعد الثلاثين حيث لا يملك الشاب عوامل توفير السكن و غير ذلك و هذا يترك آثار سيئة متنوعة و متعددة على الإناث و الذكور[3].

* غالبا ما يصاحب البطالة الكثير من المشاكل الأسرية سواء بين الزوجين أو بين أحد الوالدين والأبناء أو الأقارب وبالتالي يحل الصراع محل التراحم والمودة.

* البطالة و طول فترتها تؤدي إلى فقد الشخص لقدر كبير من هيبته و تقديره لذاته و تؤصل في نفسه اللا مبلاه واليأس و الإحباط و بالتالي قد تدفعه للعنف و الإجرام.

---

[1]- عبد الرحمان يسري أحمد، **النظرية الاقتصادية الكلية MACRO ECONOMIC THEORY**، الدارالجامعية،الاسكندرية، 1997، ص305-306.

[2]- بلفضيل كمال وآخرون، **اختبار العلاقة بين معدل التضخم وبين (معدل البطالة ، المستوى العام للأسعار) للفترة الممتدة بين 1972-2010 بالجزائر (دراسة قياسية)**، مجلة إقتصاد المال و الأعمال، المجلد 04، العدد02،ديسمبر 2019، ص 50.

[3]- شوق فوزي، **التحليل النظري و الكمي لظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة(1990-2006)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية**، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي، الجزائر، 2008-2009، ص 28.

* تعتبر البطالة كأحد أسباب " الهجرة غير الشرعية للشباب و موت الكثير منهم خلال تلك الرحلة ذات مخاطرة عالية[1].

* البطالة تشكل السبب الرئيسي لمعظم الأمراض و المشكلات الإجتماعية في أي مجتمع (التطرف، الإرهاب، المخدرات، الجريمة بأنواعها..إلخ[2].

* إنخفاض مستوى الرعاية الإجتماعية و الصحية التي تقدمها الدولة بسبب إنخفاض عوائد ميزانية الدولة.

3_الآثار السياسية: و تتمثل في:

* رواج المناخ الملائم لإنتشار الأفكار السياسية المتطرفة و المناقضة للإستقرار عند إرتفاع معدلات البطالة، * توليد الإستياء لدى بعض فئات المجتمع و عدم الرضا[3].

سادسا: علاج مشكلة البطالة: توصلت الدراسات التطبيقية الحديثة على مشكلة البطالة إلى الكثير من التوصيات الخاصة بعلاجها، نذكر من بينهما مايلي:

* من أجل امتصاص البطالة من سوق العمل، فإن الوضع يقتضي أولا اللجوء إلى تكوين قاعدة بيانات و احصائيات دورية، حتى تكون المعلومات عن البطالة جاهزة أما مخططو القوى العاملة، وأما أصحاب الأعمال الذين لديهم رغبة في توظيفهم، وتكون هذه البيانات متعلقة بحالة التعطل العملية، والتخصص، والمهنة والنشاط الإقتصادي الذي يعمل به المتعطل، كل هذه البيانات تساعد المخططي القوى العاملة على اقتراح السياسات التعليمية و التدريبية و الإقتصادية و المالية التي تساعد على امتصاص البطالة.

* الحاجة إلى السياسة الإقتصادية التوسعية الشاملة، خاصة في المجالات السياسة المالية، في تحقيق الإستقرار الإقتصادي.

تحقيق الإستخدام الأمثل للموارد الإقتصادية، و تشجيع إكتشاف المزيد منها.

---

[1]- كمال سلطان، **الإقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2015، ص 412-413.

[2]- زكريا سعد الدين الأسدي، **البطالة و آثارها الإجتماعية و الإقتصادية أسس المواجهة**، دار الكتاب الحديث،القاهرة، 2009، ص 40.

[3]- مدحت القريشي، **مرجع سبق ذكره**، ص203.

* اصلاح وتطوير بعض الأنظمة و الإجراءات الحكومية الخاصة بالعمل و العمال[1].

* من الممكن خفض معدلات البطالة الاحتكاكية عن طريق خدمات المعلومات التي يكون الهدف منها اعطاء معلومات كافية عن أماكن وشروط الوظائف الشاغرة ومزاياها.

* علاج البطالة الهيكلية لا يأتي إلا بإعادة تدريب العمال وتأهيلهم حتى تصبح قدراتهم الوظيفية بما يتلائم واحتياجات النشاط الاقتصادي بها.

* في البلدان النامية لابد أن تلعب السياسات النقدية والمالية التوسعية دورا مهما في خفض حجم البطالة الاجمالية تدريجيا، وذلك ببذل الجهود الإنمائية المكثفة من خلال رفض معدلات الاستثمار وتنمية النشاط الإنتاجي في الأجل الطويل، ويبنغي تفادي الاعتماد على العمليات الانتاجية كثيفة رأس المال.

* في الدول النامية بشكل خاص يمكن الاعتماد على الصناعات الحرفية والأنشطة الصغيرة في خلق فرص العمل، فهذه الصناعات تعتمد غالبا على تقنيات مكثفة للعمل، ولاكن يجب على الأجهزة الحكومية أن تحسن معاملة هذه الصناعات وتبتعد من مضايقاتها، وتقوم بدعمها وحل مشكلة تمويلها ومساعدتها في تسويق منتجاتها كل هذا سوف يساعدها كثيرا على النمو وبالتالي استيعاب عدد أكبر من العمال[2].

المطلب الثاني:تفسير البطالة في الفكر الإقتصادي التقليدي

يقدم هذا المحور عرضا تحليليا موجزا لنظريات البطالة الأكثر شيوعا في الفكر الإقتصادي بهدف التعرف على العوامل والمتغيرات التي تؤدي إلى ظهور البطالة وتفاقمها.

أولا: البطالة في التحليل الكلاسيكي: تقوم النظرية الكلاسيكية على عدد من الإفتراضات السياسية، أهمها سيادة ظروف المنافسة الكاملة في كافة الأسواق و مرونة الأجور و الأسعار. و يؤمن الفكر الكلاسيكي بسيادة ضروف

[1]- فاروق بن صالح الخطيب، **دراسات متقدمة في النظرية الإقتصادية الكلية Advanced Studies in Macroeconomic theory**، جامعة عبد العزيز، جدة، ربيع الأول 1435هـ ، ص 253-254.

[2]- كفية قسميوري، **مرجع سبق ذكره**، ص 103-104.

التوظف الكامل لعناصر الإنتاج كافة، بما فيها عناصر العمل. و لم يهتم الإقتصاديون الكلاسيك بدراسة موضوع البطالة فحسب و إنما انصب اهتمامهم الأساسي على كيفية تحقيق التراكم الرأسمالي في الأجل الطويل بوصفه المحدد الأساسي لمستوى أداء النشاط الإقتصادي والنمو فيه.و عليه فإن المدرسة الكلاسيكية لا تعرف بوجود بطالة إجبارية، و إن وجدت البطالة فإنها إما تكون بطالة إختيارية، نظرا لرفض المتعطلين عن العمل بالأجر السائد في السوق ، أو البطالة احتكاكية، تلك التي تتواجد نتيجة لإنتقال العمال من وظيفة إلى أخرى[1].

ثانيا: البطالة في التحليل النيوكلاسيكي: ترى المدرسة النيوكلاسيك عدم وجود بطالة إجبارية كما يرى كينز، فأنصار هذه المدرسة يرون أنه إذا توافرت عدة فروض منها:

* تطابق ظروف المنافسة الكاملة في سوق العمل،_ العلم التام بأحوال السوق،_ حرية انتقال العمل ،_ التجانس التام في عنصر العمل.

فضلا عن المرونة التامة للأجور، فإن البطالة الإجبارية سوف تختفي وسيضمن التخصص الأمثل للموارد و توزيع قوة العمل بين الأنشطة الإقتصادية المختلفة توزيعا أمثلا.

يتحقق التوازن في سوق العمل، بواسطة الأجر الحقيقي التوازني و عليه إذا كان الأجر السائد W/ P أكبر من الأجر الحقيقي التوازني، أو عندما يكون الطلب على العمل أقل من عرض العمل و هذا حتى يتحقق التوازن و تختفي البطالة، تنخفض الأجور الحقيقية إلى أن تصبح تساوي الأجر الحقيقي التوازني، حيث كل من يقبل بهذا الأجر سيجد منصب عمل، و هذا يكون عندما يكون الإقتصاد في حالة التوازن، الذي يحقق التشغيل الكامل[2].

ثالثا: البطالة في التحليل الكنزي: يرى كينز أن البطالة لا تتناقض مع التوازن، فقد يتحقق توازن الإقتصاد على المستوى الكلي و يصاحب هذا التوازن وجود بطالة في عنصر العمل، و قد تكون هذه البطالة عارمة، و لكن يمكن للحكومة من خلال سياستها الهيكلية المتمثلة أساسا في السياسة المالية التوسعية من احتواء حالة الإستخدام الناقص

[1]- علي عبد الوهاب نجا، **مرجع سبق ذكره**، ص 34.

[2]- حفاصي سمير، **إختبار علاقة أوكن بين البطالة و النمو الإقتصادي لدول المغرب العربي –دراسة اقتصادية قياسية للفترة 1990–2017**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، 2020-2021، ص 14.

وذلك من خلال الدور الفعال و التأثير البالغ لمضاعفات السياسة المالية (مضاعف الإنفاق ومضاعف الضرائب) في المخرجات من زيادة في الإنتاج و إيجاد لفرص العمل، و بذلك علاقة عكسية بين الإنفاق العام و البطالة فكلما زادت الحكومة من نفقاتها الحكومية كلما أدى ذلك إلى إيجاد فرص عمل إضافية، و بالتالي قل عدد البطالين و انخفض معدل البطالة[1].

المطلب الثالث: تفسير البطالة في الفكر الاقتصادي الحديث

تعترف النظرية الكلاسيكية و النيوكلاسيكية (Neoclassical and classical) بالبطالة الإختيارية و الإحتكاكية فقط بينما النظرية الكنزية بوجود نوع آخر من البطالة وهي البطالة الإجبارية والتي ترجع إلى حسب رأي روادها إلى قصور الطلب الكلي على السلع والخدمات، في حين نجد نظريات أخرى-سماها البعض ب:

أولا: النظريات الحديثة المفسرة للبطالة: ترجع سبب وجود البطالة إلى وجود إختلالات في سوق العمل لها علاقة مباشرة بنشوء البطالة، و بناء عليه سوف نتناول بالشرح بعض من أهم النظريات كمايلي:

* نظرية التدفق والمخزون في سوق العمل،

*نظرية البحث عن العمل ؛

* نظرية تجزئة سوق العمل؛

* نظرية الأجر الكفاءة؛

* نظرية إختلال سوق العمل.

1_ نظرية التدفق و المخزون في سوق العمل: تشير النظرية إلى نسبتان يحددان معدل البطالة-حسب هذا التعريف- في أي لحظة من اللحظات وهما:

[1]- سليم مجلخ، **محددات البطالة في الجزائر دراسة تطبيقية**، مجلة جامعة الشارقة، المجلد 13، العدد 2، ربيع الأول 1437هـ/ ديسمبر 2016م، ص 67.

أ–معدل مشاركة السكان في القوى العاملة: والذي تعرفه بنسبة عدد المشاركين في القوى العاملة إلى عدد السكان، فمع بقاء العوامل الأخرى على حالها، يؤدي إرتفاع هذه النسبة إلى انخفاض معدل البطالة، والعكس صحيح.

ب–معدل العطالة بين المؤهلين للعمل والقادرين عليه: و الذي تعرفه بأنه نسبة عدد العاطلين و المتعطلين عن العمل إلى عدد العاملين في القوى العاملة، فمع بقاء العوامل الأخرى على حالها، يؤدي ارتفاع هذه النسبة إلى إرتفاع معدل البطالة، والعكس صحيح.

لذلك فإن تغير معدل البطالة يتحدد بتغير أحد هاتين النسبتين أوكليهما، و يتوقف الأثر النهائي على محصلة جمع التغيرين الحادثين فيهما معا. كما أن معدل نمو البطالة عبر الزمن يتوقف أيضا على معدلات النمو إحدى هاتين النسبتين أو كلاهما عبر الزمن[1].

2_نظرية البحث عن العمل: جاءت هذه النظرية كنتيجة للعديد من المحاولات التي استخدمت مكونات النظرية الإقتصادية الجزئية لفهم وتحليل المتغيرات الكلية، وقد أسقطت هذه النظرية فرضية المعرفة التامة بأحوال سوق العمل الذي اعتمد عليها النموذج التقليدي لسوق العمل، حيث يكون جميع المتعاملين في سوق العمل

على معرفة وعلم كاملين بما يحدث فيه.وعليه فإن نظرية البحث عن العمل تنطلق من وقائع التالية:

* تباين كبير في توزيع الأجور مصحوبا بتنوع كبير في المناصب المعروضة؛

* تحصيل المعلومات خلال البحث عن العمل من طرف الأفراد أو البحث المؤسسة عن عامل كفء هي عملية مكلفة ماديا لأنها تحتاج إلى إلى نفقات البحث و انتقال من جانب العاملين و تكاليف الإختبارات من جانب رجال الأعمال، هذا من جهة ومن جهة أخرى هي عملية تحتاج لوقت طويل و إلى تفرغ كامل من الأفراد لجمع المعلومات اللازمة[2].

[1]– فاروق بن صالح الخطيب،**مرجع سبق ذكره**، ص 239.

[2]– المدهون حسن، **إشكالية العلاقة بين البطالة و بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية–دراسة تحليلية قياسية–حالة الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 03،الجزائر، 2015-2016، ص 36-37.

3_ نظرية تجزئة سوق العمل: ترتكز هذه النظرية التي ظهرت على يد B. Doernberg, M.Piore ، في دراسة ميدانية لسوق العمل الأمريكية خلال الستينيات، التي تفسر قوة العمل الأمريكية تتعرض لنوع من التجزئة على أساس العرق والنوع والسن والمستوى التعليمي.وتهدف النظرية إلى تفسير إرتفاع البطالة، و الكشف عن أسباب إرتفاعها في قطاعات معينة ووجود ندرة في عنصر العمل في قطاعات أخرى. وعلى هذا الأساس تميز النظرية بين خمسة أنواع من أسواق العمل و هي:

–السوق الداخلية: تتضمن الموارد البشرية داخل المؤسسة في ظل علاقة وثيقة بالأجور.

–السوق الخارجية: يتم فيها البحث عن اليد العاملة من خارج محيط المؤسسة لعدم توفر الشروط الضرورية في المنصب المطلوب، مع عدم امكانية الترقية.

–السوق الأولية: تضم الوظائف الأكثر أجرا والأكثر ثباتا واستقرارا، والتي توفر أحسن الشروط بما في ذلك امتياز الترقية.

–السوق الثانوية: تضم الوظائف الأقل أجرا و استقرارا، وفي الغالب تشمل المرأة و عنصر الشباب وكبار السن والعمالة منخفضة المهارة، أي أن هذه السوق تميز بين العمال من حيث فئات الأعمار، ومن حيث الجنس.

–السوق الرئيسية: تتضمن المؤسسات كبيرة الحجم، التي تستخدم الفنون الإنتاجية كثيفة رأس المال و العمالة الماهرة.

4_نظرية أجر الكفاءة: تقوم هذه النظرية على أن رجال الأعمال يدفعون أجورا أعلى من الأجور التوازنية في سوق العمل لتشجيع العمال و زيادة الإنتاجية. و يترتب على هذا الإرتفاع وجود فائض في عرض العمل، و من ثم ظهور البطالة. و وفقا لهذه النظرية فإن رفع الأجور يترتب عليه ارتفاع في الإنتاجية[1].

[1]– ناصر دادي عدون عبد الرحمان العايب، **البطالة و اشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للإقتصاد حالة الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 32-34.

5_ نظرية الإختلال:وتقوم هذه النظرية على رفض فرص مرونة الأجور والأسعار، و هو أحد الفروض الأساسية للنموذج التقليدي لسةق العمل. و وفقا لهذه النظرية، فإن الأجور و الأسعار يتميزان بالجمود في الأجل القصير، غير أن هذا الجمود لا يرجع لأسباب غير إقتصادية–كوجود النقابات العمالية أو وضع حد أدنى للأجور–بل يرجع الى عجز الأجور و الأسعار في الأجل القصير عن التغير بسرعة بما يضمن توازن في سوق العمل. و نتيجة لذلك قد يتعرض سوق العمل لحالة من الإختلال تتمثل في وجود فائض عرض، و من ثم ظهور بطالة الإجبارية، بمعنى وجود أفراد قادرين على العمل والراغبين فيه ولا يجدونه في ظل الأجور السائدة و ينطبق ذلك أيضا على أسواق السلع،حيث يؤدي جمود الأسعار والأجور إلى اختلال بين المعروض والمطلوب . ونظرا لإستحالة تحقيق التوازن، حيث تظهر البطالة في سوق العمل، وفي سوق السلع يوجد فائض عرض أو فائض طلب، وتتشابه هذه النظرية مع النظرية التقليدية عن سوق العمل ، إذ تعترفان بنوعين من البطالة، هما: البطالة الإختيارية والبطالة الإحتكاكية، إلا أنها تختلف معها في إعتراف نظرية الإختلال بإمكانية ظهور البطالة الإجبارية[1]. و إستطاع **E.Malinvaud** التمييز بين الحالات الثلاث الأكثر واقعية من خلال تعرضه إلى كل من البطالة الكنزية، البطالة الكلاسيكية والتضخم المكبوح و يوضح الجدول التالي ذلك:

الجدول رقم (01_01): تفسير البطالة وفق نظرية اختلال سوق العمل

		سوق السلع	
		العرض > الطلب	العرض < الطلب
سوق العمل	العرض >الطلب	بطالة كينزية	بطالة كلاسيكية
	العرض < الطلب		التضخم المكبوح

المصدر: دحماني رضا و زايد مراد، **جدلية البطالة والنمو الإقتصادي حسب قانون أوكن لواقع الإقتصاد الجزائر دراسة تحليلية و قياسية للفترة 1991-2015**، مجلة البشائر الإقتصادية، المجلدالرابع، العدد 3، الجزائر، 7 جانفي 2019، ص 04.

[1]– مصطفى كافي، **نفس المرجع السابق**، ص 241.

–البطالة الكنزية: بالنسبة لهذا النوع ينشأ لوجود فائض في العرض في كل من سوق السلع وسوق العمل، فقصور الطلب الكلي على السلع الإستهلاكية يؤدي حتما إلى اختلال في الطلب على اليد العاملة من طرف أرباب العمل نتيجة لتراكم المخزون السلعي.

–البطالة الكلاسيكية: يرجع هذا النوع من البطالة إلى الفائض في الطلب على السلع الإستهلاكية و التي تدفع الأسعار إلى الإرتفاع و بالتالي فإن العمال سيسعون في هذه الحالة إلى المحافظة على قدرتهم الشرائية من خلال مطالبة أرباب العمل بتعديل الأجور الإسمية لتتوافق مع مقدار الزيادة في الأسعار و بالتالي فإن أرباب العمل سيتوقفون عن تشغيل المزيد من العمال نظرا لإنخفاض الأرباح المترتبة عن مثل هذه الإستثمارات.

–التضخم المكبوح: و هو التضخم الناتج عن وجود فائض في كل من سوق السلع و سوق العمل، و كون السوقين يتأثران ببعضهما فإن زيادة الإنتاج تتطلب المزيد من اليد العاملة التي ستعدل من انفاقها على السلع الإستهلاكية نتيجة للمداخيل الإضافية[1].

ثانيا: طبيعة البطالة وأسبابها عند المدرسة النقدية: على الرغم مما مثلته العلاقة التبادلية بين البطالة، و التضخم كأهم الأفكار الأساسية للمدرسة الكنزية و إن كانت قد تمتعت بمصداقية خلال الفترة 1959- 1969 بحيث اعتبرت أحد أهم أدوات التحليل الإقتصادي الكلي و أدات رئيسية في رسم و تحديد السياسات الإقتصادية، إلا أن واقع التجربة العملية للإقتصاد العالمي قد قدم شهادته ليكون ضد هذه العلاقة ففي الستينيات و بداية السبعينيات من القرن الماضي عند بدء العالم في الغرب الرأسمالي يشهد مستويات مرتفعة من التضخم تتزامن مع مستويات مرتفعة أيضا من البطالة أو ما يعرف بظاهرة " الركود التضخمي" والتي تتعارض مع منطق منحنى فليبس. الأمر الذي وضع المنظرين الكنزيون أمام تحد جديد فقد كان على عاتقهم تفسير ليس فقط سبب إختفاء العلاقة العكسية بين البطالة و التضخم و ظهور الركود التضخمي و إنما تبرير بسبب صحة هذه العلاقة في فترات السابقة. و كانت تلك الورطة

[1]– دحماني رضا و زايد مراد، **جدلية البطالة والنمو الإقتصادي حسب قانون أوكن لواقع الإقتصاد الجزائر دراسة تحليلية و قياسية للفترة 1991–2015**، مجلة البشائر الإقتصادية، المجلدالرابع، العدد 3، الجزائر، 7 جانفي 2019، ص 04.

هي الفرصة التي إنتهزها أنصار المدرسة النقدية لتوجيه الإنتقادات لنظرية الكنزية من خلال توجيه الإنتقادات لمنحنى فليبس[1].

الفرع الثالث: طبيعة البطالة وأسبابها عند المدرسة الكنزية الجديدة: على الرغم من أن تعبير الكنزية الجديدة فقد تم إستخدامه لأول مرة عام 1948 إلا أن المعنى المستفاد من هذه التسعية قد نشأ وتطور في سبعينات، كرد فعل على الإنقلاب الذي أحدثته "الأفكار الكلاسيكية الجديدة"، وعلى الرغم من صلة الوثيقة التي تربط بين هذه المدرسة مع "المدرسة الكنزية التقليدية" إلا أنها تختلف عنها في كونها صبت إهتمامها على مسائل كانت قد أهملت في الماضي[2].فلقد حاول الفكر الكنزي الجديد أن يبين حتمية الطباع الظرفي للتشغيل غير الكامل و أن الطابع غير المرن للأجور يبقى الأجور الحقيقية في مستويات أعلى من مستوى الذي يحققه التشغيل الكامل.و من أهم النماذج و النظريات التي تفسر حالة الجمود في الأجور الحقيقية مايلي:

–نظرية الأجور التعاقدية: عمدت هذه النظرية إلى تفسير الجمود في الأجور، و عدم مرونتها و الإنخفاض إلى العقود المبرمة بين منشآت الإنتاج والعاملين لديها، والتي تغطي في العادة في أسلوب تقرير الأجور في البلدان المتقدمة اقتصاديا حيث نادرا ما يكون لأسواق العمل التقليدية دور مهم في تحديد مستوى الأجر النقدي، و إنما يعتمد مبدأ التعاقد الذي يتم إما بصيغة واضحة و مكتوبة، أو يترك ليتفق عليه ضمنيا بين العمال و أصحاب العمل. و يقوم مبدأ التعاقد للأجور على تحقيق أهداف العمال و أرباب العمل حيث أن:

* العمال لا يمانعوا في خسارة هذا الفرق طالما أنه يمثل في نظرهم قسطا يدفعونه لتأمين الثبات المنشود في أجورهم.

* المؤسسة لن تدخل طرفا في مثل هذه العقود إلا إذا كان الأجر المتفق عليه يقل عن متوسط إنتاجية.

–نظرية الأجور الفعالة: تعمل هذه النظرية على تفسير الجمود الإسمي للأجور الحقيقية، و كذا أثر هذه الأخيرة في حتمية البطالة اللاإرادية، وتعبر هذه النظرية ثورة فيما يخص نظريات، وتحاليل تفسير اختلالات سوق الشغل ففي

[1]– نذير ياسين، **أثر السياسة المالية و النقدية على البطالة في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة (1970–2010)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التجارية و علوم تسيير،جامعة الجزائر 03، الجزائر،2011–2012، ص 73.

[2]– أسامة بشير الدباغ، **البطالة والتضخم المقولات النظرية ومناهج السياسة الإقتصادية**، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 383.

حين نادت النظرية النيوكلاسيكية أن الإنتاجية هي التي تحدد الأجر، فنظرية " الأجور الفعالة " تؤكد عكس ذلك أي الأجر هو الذي يحدد الإنتاجية[1].

رابعا: منحنى فليبس الأصلي:

تم اكتشاف منحنى فليبس عام 1958، والذي يوضح العلاقة العكسية بين معدلات البطالة و معدلات الأجور التي ترتبط بالتضخم. فإنخفاض معدلات البطالة يرافقها زيادة متصاعدة في الأجور النقدية (التضخمية)، بينما إرتفاع معدلات البطالة يرافقها تباطىء في زيادات الأجور أو استقرارها[2].

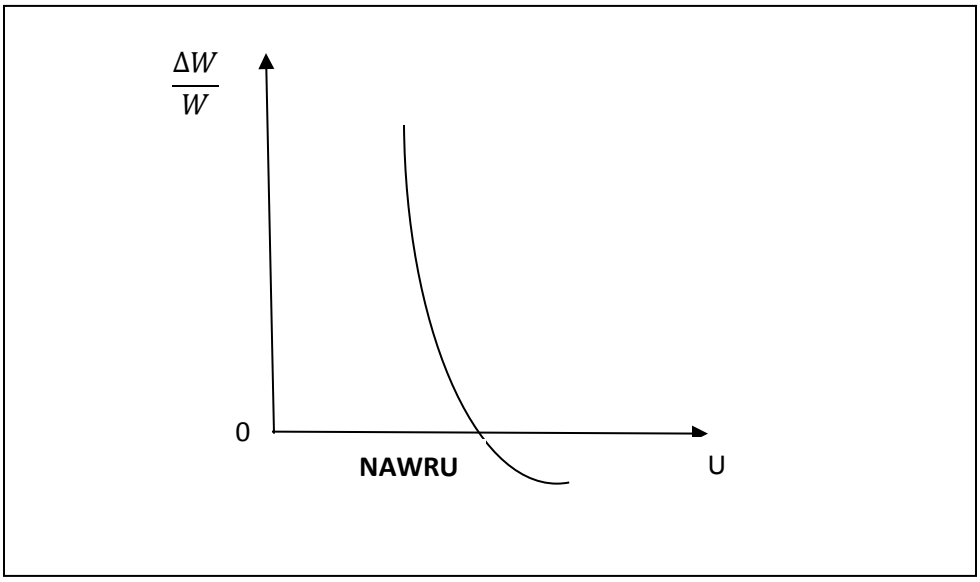
للتوصل إلى منحناه الشهير، ينطلق فليبس من فرضية بسيطة.يلاحظ فليبس أنه إذا كان الطلب على السلع والخدمات عاليا نسبيا مقارنة مع العرض فيمكن توقع ارتفاع أسعار تلك السلع و الخدمات، حيث يكون معدل إرتفاع الأسعار أعلى بالمقابل عندما يكون الطلب منخفضا مقارنة بالعرض فيمكن إنكماش الأسعار، حيث يكون معدل انكماش الأسعار متناسبا مع العجز في الطلب و بالتالي فالتغير النسبي للأسعار متناسب مع التفاضل بين الطلب والعرض لذلك يرى فليبس أنه إذا أسقطنا ما سبق على سوق العمل فيمكن توقع علاقة عكسية بين التغير النسبي للأجور النقدية، أي الإسمية والبطالة، إذا كان الطلب على العمل مرتفعا و كان العرض ضئيلا فأمكن توقع إرتفاع السريع للأجور المقترحة من طرف أرباب العمل.بالمقابل يرى فليبس أن الفائض في العمل سيؤدي إلى تراجع الأجور لكنه سيكون بطيئا، و يعود بطء تراجع الأجور إلى تحفض العمال على تقبل تخفيضات كبيرة في الأجور، لهذا السبب يخلص فليبس إلى أن العلاقة غير خطية بين البطالة ونسبة تغير الأجور الإسمية .لكن من ناحية التحليلية فمن المهم إعادة رسم منحنى فليبس لتوضيح نقطة جوهرية[3]:

[1]- نذير ياسين، **مرجع سبق ذكره**، ص 79-80.

[2]-محمد طاقة، **إقتصاديات العمل**، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، إثراء للنشر و التوزيع، الأردن، 2008، ص128.

[3]- محمد بوخاري، الاقتصاد الكلي المعمق، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص200.

الشكل (02_01): الشكل العام لمنحنى فليبس



المصدر: محمد بوخاري، **الإقتصاد الكلي المعمق**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص202.

يمثل الشكل رقم (02_01) منحنى فليبس في الحالة العامة. ويظهر منه جليا نقطة جوهرية و هي نقطة تقاطع المنحنى مع محور البطالة. هذه النقطة تعرف بالإنجليزية ب NAWRU و التي تعني النقطة التي يكون فيها معدل البطالة مساويا لذلك الذي يسارع الأجور الإسمية. فمن الشكل نلاحظ أنه عند قراءة منحنى فليبس، من اليمين إلى اليسار، فيميل هذا الأخير يكون سالبا، بمعنى أن الأجور الإسمية تكون في حالة تقهقر، إلى أن نصل إلى النقطة $NAWRU$ حيث تكون فيها الأجور مستقرة، لكن عن يسار نقطة NAWRU يبدأ تسارع الأجور. لنقطة $NAWRU$ بعد هام من حيث السياسات الإقتصادية، فمن الناحية الديناميكية تبين النقطة أن كل محاولة الحكومة لتخفيض معدل البطالة أدنى من مستوى NAWRU ستصطدم بتسارع في الأجور والذي قد يأخذ أبعادا خطيرة

نظرا لفائض الطلب على العمل مقارنة بالعرض، و بالمقابل فإذا أرادت الحكومة أن تواكب إنخفاضا في الأجور الإسمية فلها أن تتقبل بزيادة في نسبة البطالة[1].

المطلب الرابع: إتجاهات السياسة المالية وعلاقتها بحجم البطالة

باعتبار أن السياسة المالية هي أداة الدولة للتأثير في النشاط الإقتصادي بغية تحقيق الأهداف الإقتصادية و الإجتماعية المرجوة، لإحداث الآثار المرغوبة و تجنب الآثار غير المرغوبة و من ثم تقوم حكومات الدول باتخاذ اتجاهين.

أولا: إتجاهات السياسة المالية: هناك اتجاهان للسياسة المالية وهما :

1_الإتجاه التوسعي (سياسة مالية توسعية): و ي ظهر هذا الإتجاه عندما يعاني الإقتصاد من حالة الركود أو الكساد، حيث يكون هناك انخفاض في مستوى التوظيف، وتراجع في معدل نمو الناتج، و يعزي ذلك إلى قصور الطلب الكلي. و لذا يتطلب الأمر إتباع سياسة مالية توسعية تهدف إلى زيادة الطلب الكلي، وبالتالي زيادة مستوى التشغيل الموارد العاطلة و الإرتفاع بمستوى التوظف مما يترتب على ذلك من زيادة في مستوى الإنتاج و الدخل، و بالتالي ارتفاع معدل النمو في الدخل ، ويتم ذلك من خلال[2]:

*زيادة الإنفاق الحكومي ؛

* تخفيض الضرائب؛

* المزج بين الأداتين معا.

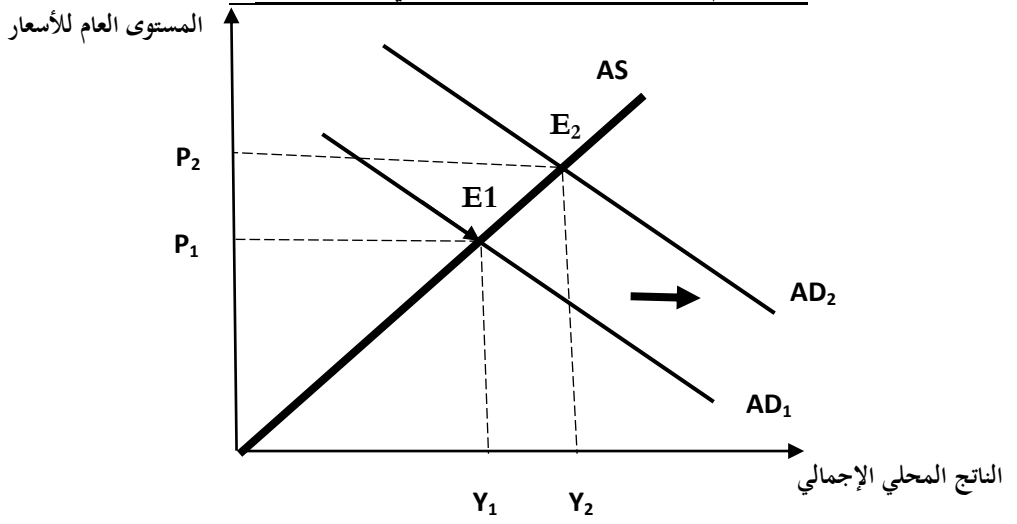
[1]- محمد بوخاري، **مرجع سبق ذكره**، ص201-202.

[2]- السيد محمد أحمد السريسي و علي عبد الوهاب نجا، **مبادىء الإقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 222-223.

أي تعمل الحكومة على إحداث عجز مقصود بالميزانية، و يمول هذا العجز من خلال الإقتراض إما من الجمهور أو الجهاز المصرفي، أو البنك المركزي من خلال التوسع في الإصدار النقدي وهذا النوع الأخير من تمويل عجز الميزانية يترتب عليه زيادة عرض النقود بالمجتمع و من ثم قد يؤدي إلى زيادة معدل التضخم به[1].

والشكل رقم (03_01) الآتي يوضح ذلك:

شكل رقم (03_01): الاتجاه التوسعي للسياسة المالية



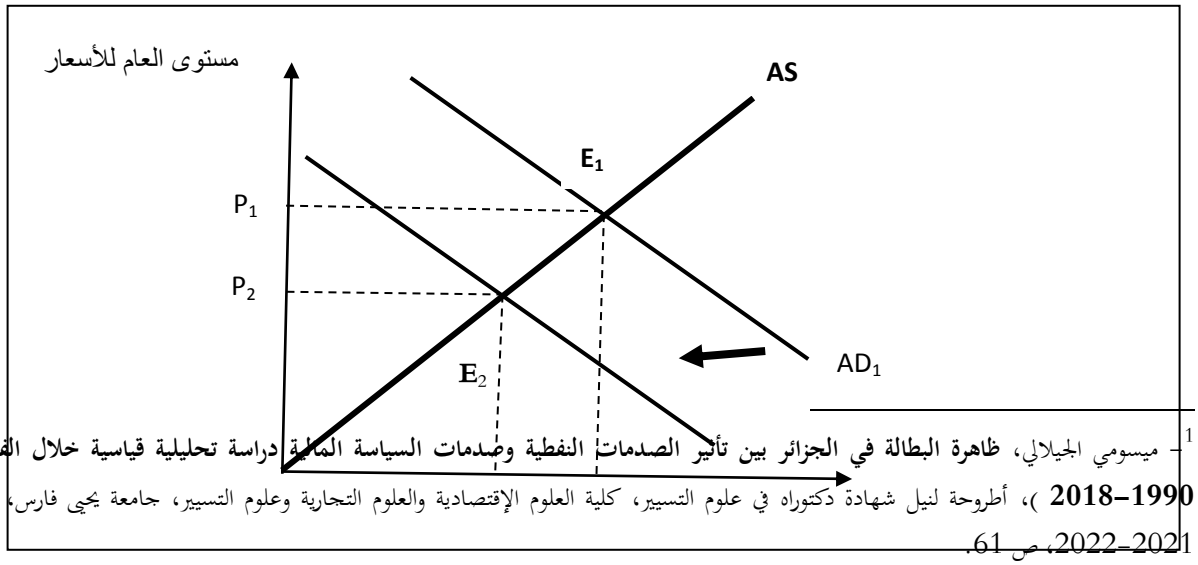
المصدر: ميسومي الجيلالي، **ظاهرة البطالة في الجزائر بين تأثير الصدمات النفطية وصدمات السياسة المالية دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة**: (**1990–2018**)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، 2021-2022، ص60.

[1]- ميسومي الجيلالي، **ظاهرة البطالة في الجزائر بين تأثير الصدمات النفطية وصدمات السياسة المالية دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة**: (**1990–2018**)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، 2021-2022، 60.

يتضح من الشكل رقم (03_01) ، أن تطبيق سياسة التوسع المالي عن طريق زيادة الإنفاق العام أو تخفيض الضرائب أو التزاوج بينهما في آن واحد، يؤدي الى إنزياح منحنى الطلب الكلي إلى الأعلى، أي انتقال نقطة التوازن إلى الأعلى عند مستوى التوظيف الكامل، وما يترتب عنه بزيادة الدخل الكلي من خلال إنتقال قيمة الناتج المحلي من Y_1 نحو Y_2، و من ثم الوصول إلى أكبر مستوى توظيف ممكن للأفراد بالمجتمع[1].

2_الإتجاه الإنكماشي (سياسة مالية انكماشية): تتجه هذه السياسة عكس الإتجاه التوسعي خاصة عندما تحدث ظغوط تضخمية، حيث يكون مستوى الطلب الكلي أعلى من مستوى الناتج عند التشغيل الكامل، حيث تقوم السلطات الحكومية بتخفيض مستوى الإنفاق الحكومي(G) أو زيادة في حصيلة الضريبة المفروضة (T) أو مزيجا من كلا البديلين، مما يؤدي الى انخفاض مستوى العمالة و التوظيف مما ينعكس على الطلب الكلي بإنخفاض وبالتالي إنخفاض مستوى العام الأسعار، وبالتالي إنخفاض معدلات التضخم، وعادة ما ينجم عن هذا الإجراء تسجيل فائض في الميزانية من أجل تغطية العجز المسجل سابقا، وبالتالي تعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي عند مستوى التشغيل الكامل. ونوضح ذلك من خلال الشكل رقم (04_01) التالي مايلي[2]:

شكل رقم (04_01): السياسة المالية الإنكماشية



[1]- ميسومي الجيلالي، **ظاهرة البطالة في الجزائر بين تأثير الصدمات النفطية وصدمات السياسة المالية دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة: (1990-2018)**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، 2021-2022، ص 61.

[2]- رقاب طارق، **تأثير التكامل بين السياسة النقدية والسياسة المالية على البطالة في الجزائردراسة اقتصادية قياسية للفترة (1990-2015)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر،2017-2018، ص34.

AD_2

الناتج المحلي الإجمالي

Y_2 Y_1

المصدر: رقاب طارق، **تأثير التكامل بين السياسة النقدية والسياسة المالية على البطالة في الجزائردراسة اقتصادية قياسية للفترة (1990-2015)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر،2017-2018، ص34.

و من خلال الشكل رقم (04_01) نلاحظ أن سلوك سياسة مالية انكماشية من شأنها أن تساهم في إنخفاض الطلب الكلي، و هذا ما يتجسد في إنتقال منحنى الطلب الكلي من (AD_1) إلى (AD_2)، وبالتالي ينجم عنه إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي من (Y_1) إلى (Y_2)[1].

ثانيا: علاقة السياسة المالية بحجم البطالة:

تكمن أهمية الانفاق العام (الانفاق الحكوم) كأداة من أدوات السياسة المالية في مواجهة انخفاض الطلب وانتشار ظاهرة البطلة باعتباره احد مكونات الانفاق الكلي، فتزداد أهميته بازدياد مظاهر تدخل الدولة في الحياة العامة، وتختلف باختلاف حجم النفقة ونوعها. هذا يعني أن أثر النفقة العامة على الإنتاج و العمالة، يرتبط بمدى تأثير الطلب الكلي الفعلي في حجم هتين المتغيرين، وهو ما يتوقف بدوره على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي، ومدى قدرة الأفراد على العمل و الإدخار و الإستثمار، و الواقع يؤكد أن النفقات العامة تعمل على زيادة القدرات و الطاقات

الإنتاجية للإقتصاد الوطني، من خلال النفقات الإستثمارية و النفقات الإجتماعية و العسكرية، مخلفة بذلك انعكاسا إيجابيا على الناتجوالدخل الوطني والعمالة والنمو الإقتصادي[2].

[1]- رقاب طارق، **تأثير التكامل بين السياسة النقدية والسياسة المالية على البطالة في الجزائردراسة اقتصادية قياسية للفترة (1990-2015)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر،2017-2018، ص34.

[2]- ميسومي الجيلالي، **مرجع سبق ذكره**، ص 62.

المبحث الثالث: الأبحاث والدراسات السابقة

سنتطرق في هذا المبحث إلى الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع محل الدراسة و المقارنة بين هذا الأخير و الأبحاث السابقة من حيث التشابه والإختلاف.

المطلب الأول: التعريف بالدراسات السابقة

الدراسة الأولى: ميسومي الجلالي بعنوان ظاهرة البطالة في الجزائر بين تأثير الصدمات النفطية و صدمات السياسة المالية دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (1990-2018)، حيث إستخدمت هذه الدراسة النموذج التالي:

$$LTCH- b_0 + b_1LPET + b_2LGEr + b_3LREr + e_t$$

تهدف هذه الدراسة في البحث عن مدى تأثر معدلات البطالة بصدمات أسعار النفط و صدمات أدوات السياسة المالية على مستوى الإقتصاد الجزائري بإستخدام بيانات زمنية تمتد من الفترة 1990-2018، وقد توصلت إلى جملة من النتائج: -دلت مخرجات إختبار جذر الوحدة أن جميع متغيرات البحث مستقرة في الفروق الأولى

- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل خلال فترة البحث

- أن مساهمة أدوات السياسة المالية في التأثير على معدلات البطالة كانت ضعيفة في الأجل القصير والمتوسط والأجل الطويل.

الدراسة الثانية: كفية قسميوري بعنوان أثر السياسة المالية على مؤشرات الداخلية للإستقرار الإقتصادي (النمو الإقتصادي، التضخم و البطالة) دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1992-2018)، حيث إستخدمت هذه الدراسة النموذج التالي:

$$\Delta LTCH_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{p} \beta_1 \Delta LTCH_{t-i} + \sum_{t=0}^{q} \beta_2 \Delta LRECP_{t-i} + \sum_{t=0}^{q} \beta_3 \Delta LRECT_{t-i} + \sum_{t=0}^{m} \beta_4 \Delta LDEPex_{t-i} + \sum_{t=0}^{n} \beta_5 \Delta LDEPi_{t-i} + \sum_{t=0}^{z} \beta_6 \Delta SB_{t-i}$$
$$+\alpha_1 LTCH_{t-1} + \alpha_2 LRECP_{t-1} + \alpha_3 LRECT_{t-1} + \alpha_4 LDEPex_{t-1} + \alpha_5 LDEPi_{t-1} + \alpha_6 SB_{t-1} + \varepsilon_t$$

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز طبيعة علاقة أدوات السياسة بالنمو الإقتصادي و التضخم والبطالة، أي علاقة الإنفاق

العام بشقيه (الجاري و الإستثماري) و الإيرادات العامة (الجبائية العادية، الجبائية البترولية) و كذا رصيد الموازنة العامة (عجز الموازنة) بتلك المؤشرات، وقد توصلت إلى مجموعة من النتائج نذكر منها:

– كشفت أن هناك علاقة ديناميكية و توازنية قصيرة و طويلة الأجل بين أدوات السياسة المالية والنمو الإقتصادي في الجزائر.

– أن بعض أدوات السياسة المالية ذات تأثير معنوي موجب على التضخم في الجزائر بالأجل القصير لكن مجملها لا تؤثر عليه في الأجل الطويل وهذا لأن التضخم في الجزائر له أسباب مختلفة .

– أدوات السياسة المالية لا تؤثر على البطالة في الجزائر في الأجل الطويل.

الدراسة الثالثة: حكيم خلفاوي و محمد عوامر مجلة بعنوان تقدير العلاقة الديناميكية بين السياسة المالية و البطالة في الجزائر، بإستخدام نموذج التالي:

$$\Delta \ln(UMP) = \beta + \sum_{t=1}^{p} \mu \ln(UMP) + \sum_{t=1}^{p} \mu \ln(RGDP) + \sum_{t=1}^{p} \mu \ln(GOV) + \sum_{t=1}^{p} \mu \ln(TAX) + \sum_{t}^{p} \mu \ln(POP) + \varphi \ln(UMP) + \varphi \ln(RGDP) + \varphi \ln(GOV) + \varphi \ln(TAX) + \varphi \ln(POP) + \varepsilon$$

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إختبار العلاقة الديناميكية ما بين السياسة المالية و البطالة في الجزائر حيث تم إعتماد على متغيرات الإنفاق الحكومي و المداخيل الضريبية كأدوات السياسة المالية، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، و عدد السكان كمتغيرات مستقلة، أما بالنسبة للنتائج فقد أكدت على أهمية السياسة المالية في مكافحة ظاهرة البطالة في الجزائر.

– تربط البطالة علاقة عكسية مع الإنفاق الحكومي، بينما تكون العلاقة طردية مع مداخيل الضريبية، في الأجلين القصير و الطويل.

– كما جاءت النتائج لتقر بوجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج بإستخدام منهج إختبار الحدود.

الدراسة الرابعة: ختام حاتم الجبوري و عبد الخالق دبي الجبوري بعنوان أثر السياسة المالية في معالجة ظاهرة البطالة في الإقتصاد العراق للمدة (1990-2015)، حيث تم إستخدام النموذج التالي:

$$UN = B_0 + B_1 IE + B_2 CE - B_3 TR$$

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة أثر السياسة المالية في معالجة البطالة بإستخدام عدة مؤشرات مالية من أجل تقييم العلاقة بينهما، حيث توصلت إلى بعض النتائج نذكر منها:

- السياسة المالية لها تأثير متباين في معدلات البطالة في العراق.

- هيمنة الإيراد النفطي في جانب الإيرادات العامة .

- تراجع الإيرادات الضريبية بسبب التهرب الضريبي وضعف الأجهزة الضريبية في جميع الضرائب.

الدراسة الخامسة: Attahir B. Abubakar مجلة بعنوان التأثيرات الديناميكية للسياسة المالية على الناتج و البطالة في نيجيريا، حيث إستخدمت النموذج التالي:

$$\begin{bmatrix} \varepsilon_{gdp} \\ \varepsilon_{unemp} \\ \varepsilon_{pexp} \\ \varepsilon_{rev} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 1 & 0 & 0 & 0 \\ b_{21} & 1 & 0 & 0 \\ b_{31} & b_{32} & 1 & 0 \\ b_{41} & b_{42} & b_{43} & 1 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} e_{gdp} \\ e_{unemp} \\ e_{pexp} \\ e_{rev} \end{bmatrix}$$

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة مدى تأثيرات الديناميكية للسياسة المالية على الناتج والبطالة في نيجيريا، حيث توصلت الدراسة إلى بعض النتائج أهمها:

- الصدمة في الإنفاق العام يكون لها تأثير إيجابي طويل الأمد على الإنتاج

- وجد أن صدمة الإيرادات على البطالة سلبية لكنها قصيرة الأجل.

الدراسة السادسة: AMADI Kingsley Wobilor مجلة بعنوان تأثير السياسة المالية على البطالة في نيجيريا للفترة (1970-2013) حيث تم إستخدام النموذج التالي:

$$UNEMP = B_0 + B_1 GEX + B_2 GDS + B_3 GTR + U .$$

هدفت هذه الدراسة في البحث عن التأثير أو العلاقة بين السياسة المالية ومعدل البطالة في نيجيريا (1970-2013)، بإستخدام المتغيرات المتمثلة في الإنفاق الحكومي ومخزون الدين الحكومي وايرادات الضرائب الحكومية ومعدل البطالة، وقد توصلت إلى :

- وجود علاقة طويلة الأجل بين معدل البطالة و أدوات السياسة المالية.

- وجود علاقة سلبية بين أدوات السياسة المالية (الإنفاق الحكومي، رصيد الدين الحكومي) و معدل البطالة في نيجيريا.

الدراسة السابعة: Genius Murwirapachena بعنوان السياسة المالية و البطالة في جنوب إفريقيا 1980-2010، حيث تم إستخدام النموذج التالي:

$$LnUNEMPLOY = \beta_0 - \beta_1 LnGOVSPEND - \beta_2 LnGOVIN + \beta_3 LnTAX + \mu$$

فحصت هذه الدراسة تأثير السياسة المالية على البطالة في جنوب إفريقيا، حيث كشفت الدراسة أن الإنفاق الإستهلاكي الحكومي والضرائب لهما تأثير إيجابي على البطالة بينما يؤثر الإنفاق الإستثماري الحكومي سلبا على البطالة في جنوب إفريقيا .

الدراسة الثامنة: Unal, Umut بعنوان آثار البطالة في السياسة المالية في هولندا، بإستخدام نموذج التالي:

$$\begin{bmatrix} 1 & 0 & -\alpha_y^g & -\alpha_{ue}^g \\ 0 & 1 & -\alpha_y^T & -\alpha_{ue}^T \\ -\gamma_g^y & -\gamma_T^y & 1 & 0 \\ -\gamma_g^{ue} & -\gamma_T^{ue} & -\gamma_y^{ue} & 1 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} u_t^g \\ u_t^T \\ u_t^y \\ u_t^p \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 1 & 0 & 0 & 0 \\ \beta_g^T & 1 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 1 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 1 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} v_t^g \\ v_t^T \\ v_t^y \\ v_t^{ue} \end{bmatrix}$$

تركز هذه الورقة على آثار السياسة المالية في هولندا، حيث : -وجد أن الصدمات المالية تنطوي على تأثيرات كبيرة على الناتج المحلي الإجمالي و معدل البطالة و الإستهلاك و الإستثمار.

- البطالة ترتفع إستجابة لإنكماش مالي في حين تنخفض بعد التوسع المالي و عندما يزيد الإنفاق الحكومي من زيادة الإنتاج.

– ضرائب الضمان الإجتماعي هي أدات أكثر فعالية مقارنة بإجمالي الضرائب الصافية لأوضاع السياسات في هولندا من حيث الناتج المحلي الإجمالي و مكوناته الخاصة.

المطلب الثاني: مقارنة الدراسات السابقة

جدول رقم (02_01) :أوجه التشابه بين الدراسات السابقة

	أوجه الإختلاف	أوجه التشابه
الدراسة الأولى	تتميز هذه الدراسة عن باقي الدراسات الأخرى بإضافة متغير سعر النفط، و بالنسبة للنتائج وجد أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل خلال فترة البحث. – إختلفت عنهم في فترة الدراسة (1990-2018). –إستخدم مقاربة VECM	تتشابه الدراسات فيما بينها –من حيث الهدف: والمتمثل في مدى تأثير أدوات السياسة المالية على ظاهرة البطالة؟ –العنوان: أثر السياسة المالية على ظاهرة البطالة. – أيضا من حيث طرح الإشكالية : ما مدى تأثير أدوات السياسة المالية على ظاهرة البطالة؟ –من حيث المتغيرات كمعدل البطالة و الإيرادات العامة الكلية، النفقات العامة الكلية، الناتج المحلي الإجمالي –من حيث المعادلة: تم إستخدام اللوغاريتم.
الدراسة الثانية	–إختلفت هذه الدراسة عن باقي الدراسات في: إضافة متغيرين –معدل التضخم، و رصيد الموازنة العامة. أما بالنسبة للنتائج فختلفت في: – أدوات السياسة المالية لا تؤثر على البطالة في الجزائر في الأجل الطويل – إستخدم الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة الخطي ARDL	
الدراسة الثالثة	تميزت هذه الدراسة عن باقي الدراسات في: –إضافة متغير عدد السكان، أما بالنسبة للنتائج فأكدت على أهمية السياسة المالية في مكافحة ظاهرة البطالة في الجزائر. – الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة الخطي ARDL	
الدراسة الرابعة	إختلفت هذه الدراسة عن باقي الدراسات في: –دراسة بالعراق.	

الدراسة الخامسة	إختلفت هذه الدراسة عن باقي الدراسات في: -العنوان والمتمثل في التأثيرات الديناميكية للسياسة المالية على الناتج والبطالة. - دراسة بنيجيريا - إستخدم منهجية الإنحدار الذاتي الهيكلي (SVAR)	
الدراسة السادسة	إختلفت هذه الدراسة في : -الفترة المدروسة (1970-2013). - زيادة متغير مخزون الدين الحكومي. أما بالنسبة للنتائج فختلفت عنهم في أن هناك علاقة طويلة المدى بين السياسة المالية والبطالة. -إستخدم نموذج تصحيح الخطأ (ECM)	
الدراسة السابعة	إختلفت هذه الدراسة عن باقي الدراسات في : - إضافة متغيرين هما : الإنفاق الإستهلاكي الحكومي، الإنفاق الإستثماري الحكومي. -فترة المدروسة (1880-2016). - دراسة أثر السياسة المالية على البطالة في إفريقيا.	
الدراسة الثامنة	إختلفت هذه الدراسة عن باقي الدراسات في: - دراسة أثر السياسة المالية على البطالة في هولندا. - أما بالنسبة لنتائج فختلفت في: أن الصدمات المالية تنطوي على تأثيرات كبيرة على الناتج المحلي الإجمالي و معدل البطالة و الإستهلاك و الإستثمار.	

المصدر: من إعداد الطالبتين.

تشبه الدراسات السابقة دراستنا من حيث العنوان وصياغة المعادلة (لوغاريتمي)، وتم استخدام الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL، أما الإختلافات فتمثلت في الفترة المدروسة و الدولة التي أقيمت فيها الدراسة المدروسة، واختلفت أيضا في النتائج في أن بعض أدوات السياسة المالية تؤثر على البطالة في الجزائر.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا للسياسة المالية و البطالة تبين أن هناك سلسلة من الأسباب و الآثار التي أدت إلى تفاقم مشكلة البطالة هذا ما إستدعى إلى ضرورة تدخل الدولة عن طريق سياستها المالية معتمدة في ذلك على مجموعة من الأدوات.

و من أجل الحد من مشكلة البطالة وضعت الحكومة سلسلة من الأهداف للسياسة المالية لمعالجة قضية البطالة و المتمثلة في: خلق توازن في مجالات مختلفة (المستويات المالية، الإقتصادي، الإجتماعي)، و الهدف الأساسي هو تحقيق التوازنات التي يمكن أن تعالج الأزمة الإقتصادية ككل.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية كمية لمتغيرات البحث
خلال الفترة 1990–2020

تمهيد

تعتبر مشكلة البطالة أحد أهم القضايا التي لها آثار سلبية على المستوى الإجتماعي و الإقتصادي و السياسي بالجزائر، فنسب البطالة تعبر على مدى فعالية السياسات الإقتصادية المنتهجة في أي بلد باعتبارها ظاهرة عالمية متفاوتة النسب تقل و ترتفع على حسب وضعية إقتصاد الدولة، سنستعرض في هذا الفصل لواقع السياسة المالية و البطالة في الجزائر.

المبحث الأول: واقع السياسة المالية و البطالة في الجزائر خلال الفترة 2012-2020

سنتطرق في هذا المبحث إلى تحليل ووصف واقع متغيرات البحث بالجزائر خلال الفترة 1990-2020 من خلال توضيح سيرورة و إتجاهات التطورات التي عرفتها كل من البطالة و نفقات التسيير و التجهيز و أيضا الجباية البترولية و العادية في المطالب الآتية:

المطلب الأول: واقع السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2012-2020

المطلب الثاني: واقع البطالة في الجزائر خلال الفترة 2012-2020

المطلب الاول: واقع السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2012-2020:

سنتطرق في هذا المطلب إلى تطور نفقات التسيير و نفقات تجهيز وكذا الإيرادات خلال الفترة 2012-2020 فيما يلي:

أولا: تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز خلال الفترة (2012-2020)

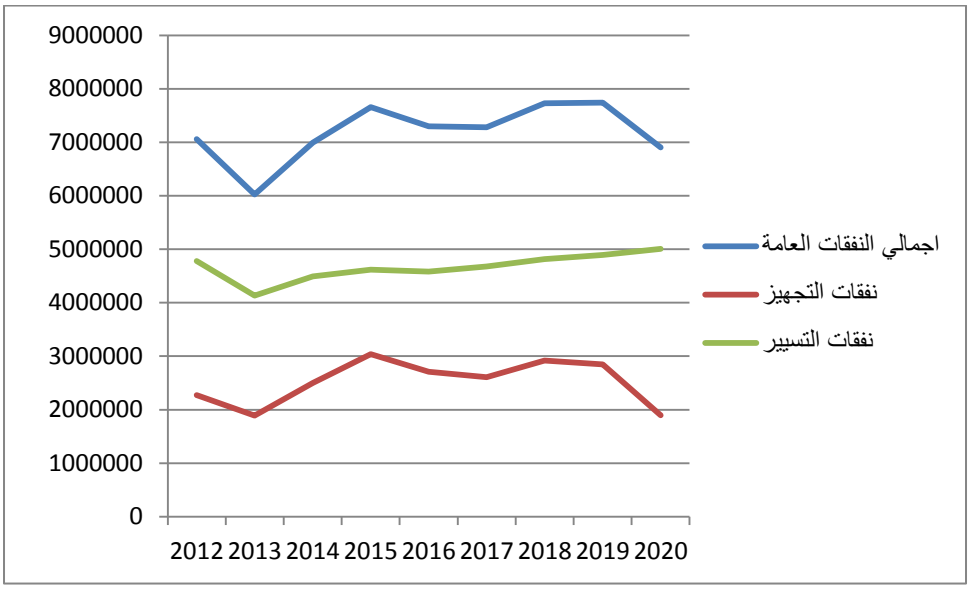
لمعالجة تطورات نفقات التسيير و التجهيز نقوم بالإستعانة بالجدول رقم (01_02) التالي:

الجدول رقم(01_02): تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز خلال الفترة (2012-2020)

السنوات	نفقات التسيير		نفقات التجهيز		اجمالي النفقات العامة مليار دج
	مليار دج	نسبة من اجمالي النفقات	مليار دج	نسبة من اجمالي النفقات	
2012	4782634	67,76%	2275539	32,24%	7058173
2013	4131536	68,58%	1892595	31,42%	6024131
2014	4494327	64,24%	2501442	35,76%	6995769
2015	4617009	60,30%	3039322	39,70%	7656331
2016	4585564	62,84%	2711930	37,16%	7297494
2017	4677182	64,22%	2605448	35,78%	7282630
2018	4813683	62,26%	2918387	37,74%	7732070
2019	4895236	63,23%	2846109	36,77%	7741345
2020	5009346	72,57%	1893541	27,43%	6902887

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الديوان الوطني للاحصائيات، حوصلة احصائية للمالية العمومية خلال الفترة (1962-2020)، ص ص 247-248،على الموقع الالكتروني https://www.ons.com.

الشكل رقم (01_02): منحنى بياني لتطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز خلال الفترة (2012-2020)



المصدر: من اعداد الطالبتين باستخدام معطيات الجدول رقم (03_02) باستخدام برنامج Excel.

من خلال الجدول رقم (01_02) نلاحظ أنه شهدت الجزائر إرتفاع في الإنفاق العام بشقيه، حيث بلغت نسبة من إجمالي نفقات ب 67,76 % و 68,58 % حيث سجلت 4782634 و4131536 مليار دج عامي 2013-2014 على التوالي، أما بالنسبة إلى نفقات التجهيز فبلغت نسبة من إجمالي نفقات 32,24% و 31,42% بمبلغ قدره 7058173 و 6024131 مليار دج عامي 2012-2013 على التوالي، ويعزي هذا الإرتفاع المعتبر إلى توجيه الحكومة لتنفيذ البرنامج الخماسي للتنمية (برنامج توطيد النمو للفترة 2010-2014) والذي خصص له غلاف مالي ضخم في حدود 286 مليار دولار، أما بالنسبة لنفقات التسيير فقد شهدت إرتفاع سنتي 2015-2016 فكانت نسبة من إجمالي نفقات 60,30 % و 62,84 % بمبلغ قدره 4617009 و 4585564 مليار دج على التوالي، أما بالنسبة للسنوات من 2016 إلى 2020 أيضا بلغت إرتفاع كبير ، ويعود ذلك إلى إستمرار الدولة الجزائرية و توجهها لإستكمال المخطط الخماسي الرابع (برنامج النموذج الإقتصادي الجديد للفترة: 2015 حتى 2019) .

ثانيا: تطور الايرادات في الجزائر خلال الفترة(2012-2020)

لتحليل تطورات الإيرادات في الجزائر نستعين بالجدول التالي:

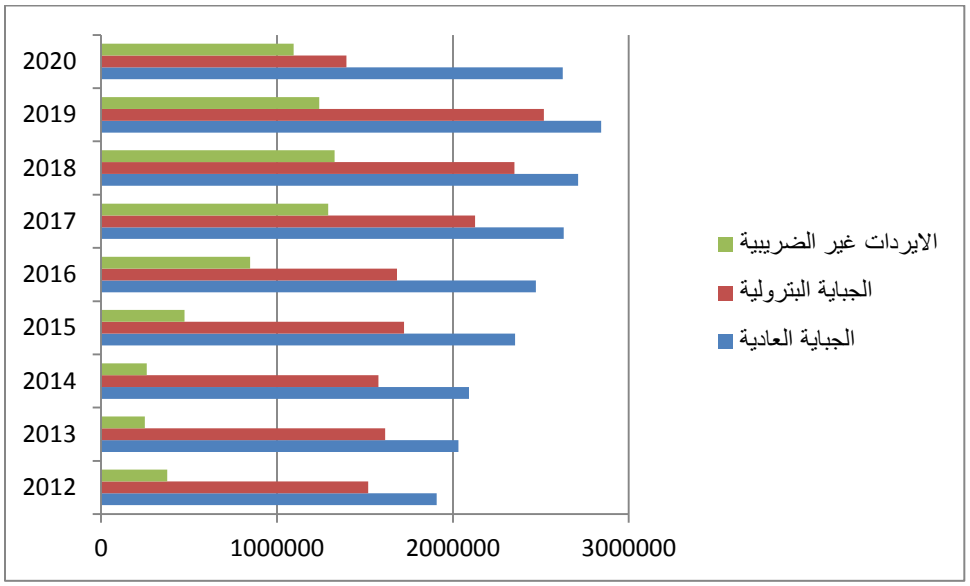
جدول رقم (02-02): تطور الايرادات في الجزائر للفترة 2012-2020.

السنوات	الايرادات العامة الكلية مليار دج	الايرادات الضريبية(الجبائية)						ايرادات غير ضريبية	
		الجباية البترولية		الجباية العادية		إجمالي الايرادات الجبائية	مليار دج	النسبة
		مليار دج	النسبة	مليار دج	النسبة			
2012	3804030	1519040	39,93%	1908576	50,17%	3427616	376414	9,90%
2013	3895315	1615900	41,48%	2031019	52,14%	3646919	248396	6,38%
2014	3927748	1577730	40,17%	2091456	53,25%	3669186	258562	6,58%
2015	4552542	1722940	37,85%	2354648	51,72%	4077588	474954	10,43%
2016	5001581	1682550	33,64%	2472208	49,43%	4154758	846823	16,93%
2017	6047885	2126987	35,17%	2630003	43,49%	4756990	1290895	21,34%
2018	6389469	2349694	36,77%	2711762	42,44%	5061456	1328013	20,78%
2019	6601576	2518488	38,15%	2843465	43,07%	5361953	1239623	18,78%
2020	5114087	1394710	27,27%	2625168	51,33%	4019878	1094209	21,40%

المصدر: من اعداد الطالتين اعتمادا على الديوان الوطني للاحصائيات، حوصلة احصائية للمالية العمومية خلال الفترة (1962-2020)، ص ص 247-248،على الموقع الالكتروني https://www.ons.com.

من خلال الجدول رقم (02-02) نلاحظ أن الجباية العادية لها معدلات مساهمة مرتفعة مقارنة بالجباية البترولية ففي سنة 2015 بلغت 51% من الايرادات أي ما يعادل 2354.6 مليار دج وهي في تطور مستمر من سنة لاخرى، حيث بلغت اعلى قيمة لها سنة 2843.465مليار دج وهذا يعكس حجم الاجراءات الضريبية المتخذة من قبل الدولة في اطار السياسة المالية المتبعة، أما فيما يتعلق بالجباية البترولية فنلاحظ من خلال الجدول اعلاه جدول رقم (02-02) انها اصبحت ثاني مورد بعد الجباية العادية .

الشكل رقم (02_02): أعمدة بيانية لتطور الايرادات في الجزائر للفترة 2012-2020.

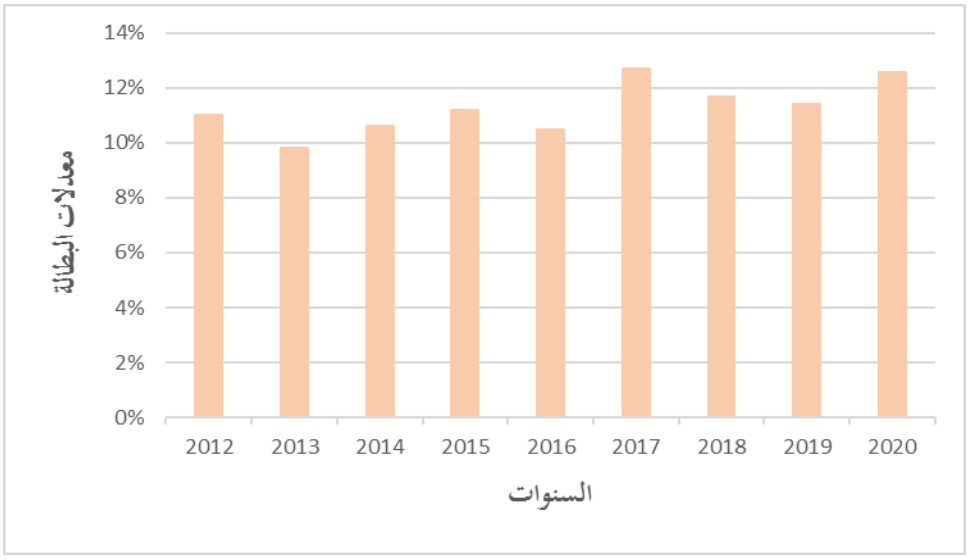


المصدر: من اعداد الطالبتين باستخدام معطيات جدول (**02-06**) و باستخدام برنامج Excel.

المطلب الثاني : واقع البطالة في الجزائر للفترة 2012-2020

لمعالجة تطورات معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2012-2020، نقوم بالإستعانة بالشكل رقم (03-02):

الشكل رقم (02_03): أعمدة بيانية لتطور معدلات البطالة من 2012-2020



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على بيانات البنك الدولي.

من خلال الشكل أعلاه رقم (03_02)، نلاحظ أنه إنخفضت معدلات البطالة من 11 % عام 2012، نحو 9.8 % عام 2013، ويعزي ذلك إلى توجه الحكومة لتطبيق البرنامج الخماسي (برنامج توطيد النمو الإقتصادي) و الذي خصص له غلاف مالي ضخم لم يشهد له مثيل بالجزائر، قدر ب 286 مليار دولار، مستهدفا في ذلك بالأساس دعم التنمية الإقتصادية و الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، و هو ما نتج عنه توليد مناصب عمل جديدة بصفة دائمة و مؤقتة.

أما بالنسبة لعام 2015 فنلاحظ أنه إرتفعت معدلات البطالة مقارنة ب 2014، أي بلغت 11.20 % مسجلة بذلك 133700 بطال، لتعاود الإرتفاع بعد ذلك عام 2017 بنسبة 12.70 %، و بالنسبة للأعوام 2018-2019-2020 فنلاحظ أن هناك تذبذب في معدلات البطالة حيث بلغت أقصى قيمة 12.55 % عام 2020 و هذا يعود إلى غلق مصانع و مئات الشركات في مختلف القطاعات بالإضافة لمئات الآلاف من أصحاب المهن الحرة الذين يصنفون في خانة اليد العاملة المؤهلة و غير الناشطة و تدخل ضمن القيود التي فرضتها جائحة كورونا

المبحث الثاني: تحليل نموذج متغيرات الدراسة بالجزائر خلال الفترة 1990-2020

لإجراء الدراسة حول أثر السياسة المالية على ظاهرة البطالة بالجزائر خلال الفترة 1990-2020، نتناول في هذا المبحث كمرحلة الأولى التعريف بمتغيرات الإشكالية ثم تقديم نموذج تصوري مناسب بالإعتماد على المقاربات والدراسات السابقة.

المطلب الأول: توصيف النموذج المناسب للدراسة بناء على المقاربات السابقة

قبل البدء في أي دراسة قياسية لا بد من تحديد متغيرات الدراسة، حيث تعتبر هذه الخطوة من أهم مراحل بناء نموذج قياسي الذي يعبر عن الظاهرة محل الدراسة.

أولا:تحديد متغيرات الدراسة

بعد ما تناولنا تحليل واقع تطور متغيرات البحث خلال الفترة 1990-2020 بالجزائر لابد من توصيف النموذج الدراسة بناءا على الدراسات السابقة، حيث في البداية لابد التعريف بالمتغيرات المستخدمة في البحث كالتالي:

المتغير التابع: ويتمثل المتغير التابع في معدل البطالة ويرمز له بالرمز (TCH)، وتم جمع إحصائيات البطالة من البنك الدولي، والديوان الوطني للإحصائيات بالجزائر و هي إحصائيات بالنسبة المئوية.

المتغيرات المستقلة: وتتمثل في:

نفقات التسيير: يرمز لها بالرمز (**DEPEX**)، حيث تم جمع الإحصائيات من الديوان الوطني للإحصائيات بالجزائر (ONS)، وهي إحصائيات بالمليار دولار.

نفقات التجهيز: يرمز لها بالرمز (**DEPI**)، حيث تم جمع الإحصائيات من الديوان الوطني للإحصائيات بالجزائر (ONS)، وهي إحصائيات بالمليار دولار.

الجباية البترولية: ويرمز لها بالرمز (**RECP**)، حيث تم جمع الإحصائيات من الديوان الوطني للإحصائيات بالجزائر (ONS)، وهي إحصائيات بالمليار دولار.

الجباية العادية: يرمز لها بالرمز (**RECT**)، حيث تم جمع الإحصائيات من الديوان الوطني للإحصائيات بالجزائر (ONS)، وهي إحصائيات بالمليار دولار.

ثانيا: تحديد نموذج الدراسة

النموذج الأول: و يتمثل في النموذج الخطي المتعدد و صيغته الرياضية كما يلي:

$$TCH= B_0 + B_1DEPEX + B_2DEPi + B_3RECt + B_4RECp + e_t$$

النموذج الثاني: ويتمثل في النموذج اللوغاريتمي وصيغته الرياضية كمايلي:

$$LTCH= B_0 + B_1LDEPex + B_2LDEPi + B_3LRECt + B_4LRECp + e_t$$

المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

قبل تقدير النموذج القياسي والتقدير للمعالم يجب اختبار ما اذا كانت السلسلة مستقرة (Stationary) أم غير مستقرة، حيث أن عدم الاستقرار للسلسة يجعل النتائج غير حقيقية ولا يمكن الوثوق بها وقد يؤدي الى وجود انحدار زائف وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها في تقدير معالم المجتمع، حيث نقوم باختبار استقرار السلسلة من خلال اختبار جذر الوحدة(unit root test) باستخدام اختبار PP.

أولا: دراسة الاستقرارية باستخدام اختبارPP

من أجل اختبار سكون أو استقرارية السلاسل الزمنية stationary تم استخدام اختبار pp و يعتمد هذا الاختبار على الإحصائية t لمعامل معادلة الانحدار الذاتي من أجل اختبار الفرضة التالية:

H_0: السلسلة غير مستقرة (السلسلة تحتوي على جذر الوحدة)؛

H_1: السلسلة مستقرة (السلسلة لا تحتوي على جذر الوحدة).

حيث اعتمدنا في هذا الاختبار على اتجاه العام (@Trend) و على الثابت (C) و على جذر الوحدة ، حساب درجة تأخير كل متغير P؛ فنتائج الاستقرارية موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-02): نتائج اختبار PPلمتغيرات الدراسة في المستوى

السلسلة	درجة التأخير	النموذج	المركبة	T المحسوبة	T المجدولة 5%	الاحتمال	القرار	النتيجة
LTCH	01 AIC	2	الاتجاه العام @Trend	-1.79	-3.56	0.68	H_0	السلسلة غير مستقرة
	HQ	1	الثابتC	-0.62	-2.96	0.85	H_0	
	SC	3	جذر الوحدة	-0.82	-1.95	0.35	H_0	
LRECT	01 AIC	2	الاتجاه العام @Trend	-1.29	-3.56	0.86	H_0	السلسلة غير مستقرة
	HQ	1	الثابتC	-2.89	-2.96	0.05	H_0	
	SC	3	جذر الوحدة	5.09	- 1.95	1	H_0	
LRECP	01 AIC	2	الاتجاه العام @Trend	- 1.87	- 3.56	0.64	H_0	السلسلة غير مستقرة

	HQ SC	1	Cالثابت	- 3.18	- 2.96	0.03	H_1	السلسلة مستقرة
LDEPEX	01 AIC	2	الاتجاه العام @Trend	- 3.50	- 3.56	0.05	H_0	السلسلة غير مستقرة
	HQ SC	1	Cالثابت	- 3.95	- 2,96	0.00	H_1	السلسلة مستقرة
LDEPI	01 AIC	2	الاتجاه العام @Trend	- 1.42	- 3.56	0.83	H_0	السلسلة
	HQ SC	1	Cالثابت	- 2.51	- 2.96	0.12	H_0	غير مستقرة
		3	جذر الوحدة	2.17	- 1.95	0.99	H_0	

المصدر: من إعداد الطالبتين بإعتماد على مخرجات برنامج Eviews10 (أنظر الملاحق رقم 6-7-8-9-10)

من خلال الجدول رقم (03_02) تحصلنا على النتائج التالية:

_ إحصائية ستودنت المحسوبة T_{cal} لسلسلة "معدل البطالة" (LTCH) تساوي 1.79-و هي أقل من قيمة ستودنت المجدولة T_{tab} و التي تساوي 3.56 – و عند احتمال يساوي 0.68و هي أكبر من مستوى المعنوية (5 %) أي غير معنوي ، و هذا يعني أننا نرفض الفرضية البديلة H_1 التي تقول أن السلسلة مستقرة (لا تحتوي على جذر الوحدة) و نقبل الفرضية المعدومة H_0 التي تقول أن السلسلة غير مستقرة (تحتوي على جذر الوحدة).

_ إحصائية ستودنت المحسوبة T_{cal} لسلسلة "الجباية العادية" (LRECT) تساوي 1.29- و هي أقل من قيمة ستودنت المجدولة T_{tab} و التي تساوي 3.56 - و عند احتمال يساوي 0.86 و هي أكبر من مستوى المعنوية (

5 %) أي غير معنوي ، و هذا يعني أننا نرفض الفرضية البديلة H_1 التي تقول أن السلسلة مستقرة (لا تحتوي على جذر الوحدة) و نقبل الفرضية المعدومة H_0 التي تقول أن السلسلة غير مستقرة (تحتوي على جذر الوحدة).

_ احصائية ستودنت المحسوبة T_{cal} لسلسلة "الجباية البترولية" (LRECP) تساوي 3.18 – وهي أكبر من قيمة ستودنت المجدولة T_{tab} و التي تساوي2.96- وعند احتمال يساوي 0.03 و هو أقل من مستوى معنوية 5 % (أي معنوي)، و هذا يعني أننا نقبل الفرضية البديلة H_1 التي تقول أن السلسة مستقرة (لا تحتوي على جذر الوحدة) و نرفض الفرضية المعدولة H_0 التي تقول أن السلسة غير مستقرة (تحتوي على جذر الوحدة)، أي أنها متكاملة من الدرجة (0) I.

_ احصائية ستودنت المحسوبة T_{cal} لسلسلة "نفقات التسيير" (LDEPEX) تساوي 3.95 – و هي أكبر من قيمة ستودنت المجدولة T_{tab} والتي تساوي 2.96 – و عند احتمال يساوي 0.00 و هو أقل من مستوى معنوية 5 % أي معنوي، وهذا يعني أننا نبقل الفرضية البديلة H_1 و التي تقول أن السلسة مستقرة (لا تحتوي على جذر الوحدة) و نرفض الفرضية المعدومة H_0 التي تقول أن السلسة غير مستقرة أن السلسلة غير مستقرة (تحتوي على جذر الوحدة)، أي أنها متكاملة من الدرجة (0) I.

_ احصائية ستودنت المحسوبة T_{cal} لسلسلة "نفقات التجهيز"(LDEPI) تساوي 1.42 – و هي أقل من قيمة ستوديت المجدولة T_{tab} و التي تساوي 3.56 - ، وعند احتمال يساوي 0.83 و هو أكبر من مستوى معنوية 5 % (أي غير معنوي)، هذا يعني أننا نرفض الفرضية البديلة H_1 التي تقول أن السلسلة مستقرة (لا تحتوي على جذر الوحدة) و نقبل الفرضية المعدومة H_0 التي تقول أن السلسلة غير مستقرة (تحتوي على جذر الوحدة)؛

لذلك سوف نقوم بإعادة إجراء اختبار PP للسلاسل الغير مستقرة و ذلك عند الفروقات الأولى و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (04_02): نتائج اختبار PP لمتغيرات الدراسة عند الفرق الأول

السلسلة	درجة التأخير	النموذج	المركبة	Tالمحسوبة	Tالمجدولة % 5	الاحتمال	القرار	النتيجة
LTCH	01 AIC HQ SC	2	الاتجاه العام @Trend	-4.35	-3.57	0.00	H_0	السلسلة مستقرة
LRECT	01 AIC HQ SC	2	الاتجاه العام @Trend	- 3.77	- 3.57	0.03	H_1	السلسلة مستقرة
LDEPI	01 AIC HQ SC	2	الاتجاه العام @Trend	- 4.95	- 3.57	0.00	H_1	السلسلة مستقرة

المصدر: من إعداد الطالبتين بإعتماد على مخرجات برنامج Eviews10 (أنظر الملاحق رقم 11-12-13)

من خلال الجدول رقم (04_02) تحصلنا على النتائج التالية:

_ إحصائية ستودنت المحسوبة T_{cal} لسلسلة "معدل البطالة" (LTCH) تساوي 4.35- و هي أكبر من قيمة ستودنت المجدولةT_{tab} و التي تساوي 3.57- ، وعند احتمال يساوي0.00 و هو أقل من مستوى المعنوية 5 %(أي معنوي)، و هذا يعني أننا نرفض الفرضية المعدومة H_0 التي تقول أن السلسلة غير مستقرة (تحتوي على جذر الوحدة) و نقبل الفرضية البديلة H_1 التي تقول أن السلسلة مستقرة (لا تحتوي على جذر الوحدة)، أي أنها متكاملة من الدرجة I(1).

_ إحصائية ستودنت المحسوبة T_{cal} لسلسلة " الجباية العادية" (LRECT) تساوي 3.77-و هي أكبر من قيمة ستودنت المجدولة T_{tab} و التي تساوي 3.57 – و عند احتمال يساوي 0.03 و هو أقل من مستوى المعنوية 5 % (أي معنوي)، وهذا يعني أننا نرفض الفرضية المعدومة H_0 التي تقول أن السلسلة غير مستقرة (تحتوي على جذر الوحدة) و نقبل الفرضية البديلة H_1 التي تقول أن السلسلة مستقرة (لا تحتوي على جذر الوحدة) أي أنها متكاملة من الدرجة I(1).

_ إحصائية ستودنت المحسوبة T_{cal} لسلسلة "نفقات التجهير"(LDEPI) تساوي4.95- و هي أكبر من قيمة ستيودنت المجدولة T_{tab} و التي تساوي 3.57- و عند احتمال يساوي 0.00 و هو أقل من مستوى المعنوية 5 % (أي معنوي)، و هذا يعني أننا نرفض الفرضية المعدومة H_0 التي تقول أن السلسلة غير مستقرة (تحتوي على جذر الوحدة) و نقبل الفرضية البديلة H1 التي تقول أن السلسة مستقرة (لا تحتوي على جذر الوحدة) أي أنها متكاملة من الدرجة I(1).

بما أن درجة الاستقرار متغيرات الدراسة خليط بين المستوى و الفرق الأول فإن هذا يتوافق مع افتراضات نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة (ARDL) ، التي تسمح بتقدير العلاقة بين المتغيرات بغض النظر فيما إذا كانت هذه المتغيرات مستقرة في المستوى فقط أو في الفرق الأول أو خليط بينهما.

المطلب الثالث: تقدير نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ARDL

بعد أن تأكدنا من أن متغيرات الدراسة غير مستقرة عند نفس الدرجة فمنهما ماهو مستقر عند الدرجة 0 و 1، ولتقدير نموذج ARDL يجب أن نتبع الخطوات التالية:

أولا: اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود

يهدف هذا الاختبار الى الكشف عن وجود علاقة ديناميكية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة، وذلك من خلال اختبار الفرضية التالية:

H_0: عدم وجود علاقة ديناميكية طويلة الأجل بين المتغيرات؛

H_1: وجود علاقة ديناميكية طويلة الأجل بين المتغيرات.

تم تلخيص نتائج هذا الاختبار في الجدول التالي:

الجدول رقم(05- 02) نتائج اختبار الحدود

اختبار منهج الحدود للنموذج ARDL Bounds Test		
فرضية العدم: لا توجد علاقة طويلة المدى		
Test statistic	Value	K
F-statistic	7.590706	4
Critical value bounds		
Significance	**I (0) Bounds**	**I (1) Bounds**
10%	2.2	3.09
5%	2.56	3.49
2.5%	2.88	3.87

4.37	3.29	1%

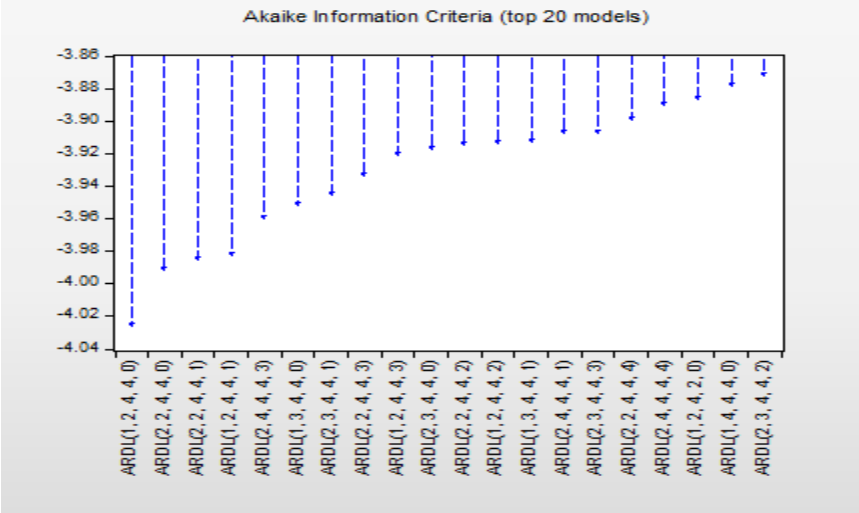
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10 (انظر ملحق رقم(14))

نلاحظ من خلال الجدول رقم(05- 02) أن قيمة Fالمحسوبة و المقدرة ب 7.590706 أكبر من الحد الأعلى للقيم الجدولية الحرجة عند كل المستويات، وبالتالي سيتم رفض فرضية العدم H_0 التي تقول أنه لا توجد علاقة طويلة المدى بين متغيرات الدراسة (متغيرات غير متكاملة أي لا توجد تكامل مشترك بينهما) ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تقول أنه يوجد علاقة ديناميكية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة(متغيرات متكاملة أي يوجد تكامل مشترك بينهما).

ثانيا: تحديد فترات الابطاء المثلى للنموذج

بعد التأكد من وجود علاقة ديناميكية طويلة الأجل ننتقل إلى الخطوة الموالية من اختبار ARDL تتضمن الحصول على مقدرات معلمات الأجل الطويل، حيث سيتم في المرحلة الأولى اختيار فترات التباطؤ باستخدام معيار Akaike Information Criteria (AIC) كما هو موضح في الشكل الموالي الذي يبين أفضل تباطؤات التي تم اختيارها على أساس تدنية المعيار المعتمد، حيث يتضح لنا من خلال الشكل أن فترات الابطاء المثلى التي تم الحصول عليها وفقا لمعيار AIC هي كالتالي:1 النسبة ل LTCH (معدل البطالة)، 2بالنسبة لLDEPEX (نفقات التسيير)، و4بالنسبة LDEPI (نفقات التجهيز)، و4بالنسبة لLRECT (الجباية العادية)، و0بالنسبة لLRECP (الجباية البترولية)، ومنه فإن النموذج ARDL المختار هو(1,2,4,4,0).

الشكل رقم (04-02):فترات الإبطاء المثلى للنموذج



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews10

ثالثا: تقدير العلاقة طويلة وقصيرة الأجل

يمكن تلخيص نتائج تقدير العلاقة طويلة وقصيرة الأجل من خلال الجدولين التاليين:

الجدول رقم(06-2):نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل للنموذج(1,2,4,4,0)ARDL

Variable	Coefficient	Std.Error	t-Statistic	Prob
LDEPEX	-0.383379	0.214733	-1.785372	0.1018
LDEPI	-1.122343	0.165178	-6.794745	0.0000
LRECT	1.389982	0.297511	4.672033	0.0007
LRECP	-0.169428	0.074641	-2.269914	0.0443
C	3.002185	0.472369	6.355589	0.0001

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews10 (انظر الملحق(15))

-التفسير الاحصائي :

من خلال النتائج أعلاه نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لمعلمة المتغيرLDEPEX (لوغاريتم نفقات التسيير)، أكبر من 0.05، وبالتالي نرفض الفرضية البديلة H_1، ونقبل الفرضية الصفرية H_0 ، وهذا يعني أن المعلمات ليست معنوية عند مستوى معنوية 5 % .

كما نلاحظ أن معلمة المتغير LDEPI (لوغاريتم نفقات التجهيز)، ومعلمة المتغير LRECT (لوغاريتم الجباية العادية)، ومعلمة المتغير LRECPومعلمة الثابت C أقل من 0.05، وبالتالي نرفض فرضية العدم H_0 ، ونقبل الفرضية البديلة H_1، وهذا يعني أن المعلمات معنوية عند مستوى معنوية 5 %.

-التفسير الاقتصادي :

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه تبين لنا أنه:

-معلمة المتغير LDEPEX (نفقات التسيير) غير معنوي، ربما يعود هذا الى أن هناك عوامل أخرى تؤثر على معدل البطالة في الجزائر بشكل أكبر من نفقات التسيير، قد تشمل هذه العوامل التحولات الهيكلية في سوق العمل، ومهارات العمالة، والتكنولوجيا، والتعليم والتوظيف، وسياسات الحكومة الأخرى، او ربما هناك عوامل أخرى ذات تأثير أكبر على معدل البطالة مثل السياسات الحكومية، التطورات الاقتصادية العالمية، وتركيبة سوق العمل في الجزائر.

-بالنسبة للمتغيرLDEPI: نلاحظ أن اشارته سالبة ، أي أن هناك علاقة عكسية بينه وبين LTCH، حيث كلما تغيرت نفقات التجهيز ب1% فإن معدل البطالة سينخفض ب 1.122343%، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة التي تؤكد على أن النفقات العامة وخاصة الاستثمارية تساهم بشكل هام في الرفع من معدلات التشغيل، من خلال تشجيع الاستثمار، وبالتالي التقليل من نسب البطالة.

-بالنسبة للمتغيرLRECt :نلاحظ أن اشارته موجبة ، أي أن هناك علاقة طردية بينه وبين LTCH، حيث كلما تغيرت الجباية العاديةب1 % فإن معدل البطالة سيرتفع ب 1.389982%، وهو ما لا يتوافق مع

النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، ربما يعود هذا الى تأثير الاستثمار أي أن زيادة الجباية العادية قد تؤثر على مستوى الاستثمار في الاقتصاد، حيث يمكن أن يتردد المستثمرون في توسيع أعمالهم أو الاستثمار في البلاد بسبب الأعباء المالية الاضافية، وبالتالي قد يقلل من حجم الاستثمار وفرص العمل المتاحة، مما يزيد من معدل البطالة.

-بالنسبة للمتغير LRECP : نلاحظ أيضا أن اشارته سالبة، أي هناك علاقة عكسية بينه وبين LTCH حيث كلما تغيرت الجباية البترولية ب1% فإن معدل البطالة سينخفض ب0.169428 %. وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة التي تؤكد أن مخصصات الجباية البترولية قد ساهمت في التقليل من معدلات البطالة بطريقة غير مباشرة.

الجدول رقم(7-2): نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل للنموذج(1,2,4,4,0)ARDL

Variable	Coefficient	Std.Error	t-Statistic	Prob
D (LDEPEX)	0.271650	0.117596	2.310039	0.0413
D (LDEPEX (-1))	0.704672	0.159007	4.431696	0.0010
D (LDEPI)	-0.040662	0.069045	-0.588918	0.5678
D (LDEPI (-1))	0.663289	0.131040	5.061741	0.0004
D (LDEPI (-2))	0.496300	0.089533	5.543223	0.0002
D (LDEPI (-3))	0.371228	0.074341	4.993613	0.0004
D (LRECT)	0.137176	0.225131	0.609313	0.5547
D (LRECT (-1))	-0.374304	0.211702	-1.768067	0.1047
D (LRECT (-2))	-0.194858	0.154358	-1.262382	0.2329
D (LRECT (-3))	-0.464941	0.171481	-2.711322	0.0202

Coint Eq (-1) *	-0.981388	0.120576	-8.139175	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews10 انظر الملحق رقم(16))

-التأثير الموجب والمعنوي إحصائيا لنفقات التسيير على معدل البطالة، حيث كلما ارتفعت نفقات التسيير ب1% ارتفع معدل البطالة ب0.704672%، وهو ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة. خاصة أن نفقات التسيير في الجزائر عبارة عن وظائف إدارية تساهم بشكل طفيف في تقليل البطالة.

-التأثير الموجب و المعنوي إحصائيا لنفقات التجهيز على معدل البطالة، حيث كلما ارتفعت نفقات التجهيز ب1% ارتفع معدل البطالة ب0.496300% ، وهو ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة التي تؤكد على أن النفقات العامة وخاصة الاستثمارية تساهم بشكل هام في الرفع من معدلات التشغيل وهذا من خلال تشجيع الاستثمار، وبالتالي التقليل من نسب البطالة.

-التأثير السلبي والمعنوي إحصائيا للجباية العادية على البطالة، حيث كلما ارتفعت الجباية العادية بنسبة1% انخفض معدل البطالة ب0.464941%، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، فزيادة الحصيلة

الجبائية خصوصا بصنف الضرائب المباشر كان سببها ضريبة الدخل على الأجور والرواتب، أي بمعنى زيادة مناصب التشغيل والحد من نسب البطالة.

كما تشير نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ان معامل تصحيح الخطأ coint Eq(-1) سالب ومعنوي حيث أن أن p. Value =0.0000 وهو أقل من 5% ومنه الشرطان اللازمان محققان، وهذا يدل على أنه توجد علاقة ديناميكية قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة باتجاه التوازن في الأجل الطويل، وسرعة تصحيح الخطأ من الأجل القصير الى الأجل الطويل كون بنسبة 98.13 % أي في وحدة زمن تستغرق تقريبا سنة وشهر.

المطلب الرابع :الاختبارات التشخيصية للنموذج

من أجل معرفة صلاحية النموذج المقدر لا بد من اجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية عليه كما يلي:

أولا: اختبار الإرتباط الذاتي للأخطاء

يتم الكشف عن عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي عبر اختبار الفرضية التي مفادها أنه " لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي، وذلك من خلال مقارنة إحصائية لاغرانج (R=square) المحسوبة عبر إختبار (LM) بالقيمة الجدولية لتوزيع Chi=Square ومستوى معنوية 0.05، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (08_02): نتائج اختبار لاغرانش

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	3.138167	Prob. F(2,7)	0.1064
Obs*R-squared	12.76414	Prob. Chi-Square(2)	0.0017

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 06/07/23 Time: 06:41
Sample: 1994 2020
Included observations: 27
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Date: 06/07/23 Time: 06:42
Sample: 1990 2020
Included observations: 27

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	0.103	0.103	0.3166	0.574
		2	-0.264	-0.277	2.4966	0.287
		3	-0.119	-0.061	2.9554	0.399
		4	-0.077	-0.141	3.1566	0.532
		5	-0.185	-0.236	4.3778	0.496
		6	-0.010	-0.049	4.3813	0.625
		7	0.177	0.043	5.6113	0.586
		8	0.041	-0.058	5.6813	0.683
		9	0.013	0.040	5.6890	0.771
		10	0.287	0.314	9.4958	0.486
		11	0.038	0.040	9.5674	0.570
		12	-0.291	-0.092	13.995	0.301

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

من خلال الجداول أعلاه نلاحظ أن جميع الأعمدة داخل مجال الثقة وإحصائية الاختبار Q-Stat غير معنوية، وحسب LM test فإن Prob chi-square أكبر من 0.05، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية " عدم وجود ارتباط ذاتي" .

ثانيا: اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء

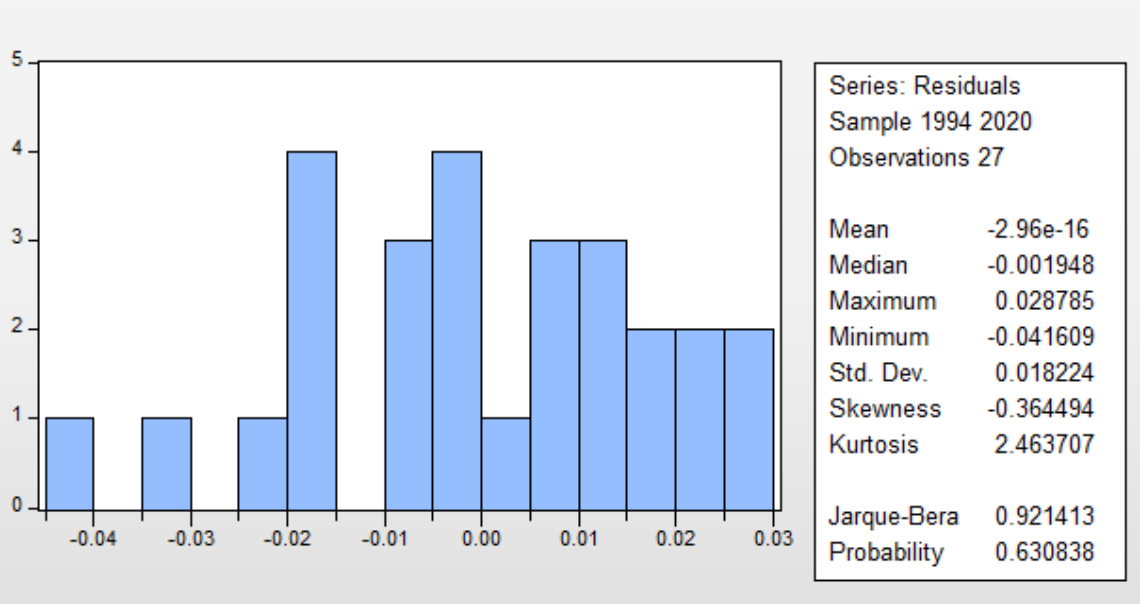
سنعتمد على اختبار Jarque=Bera والذي يسمح باختبار الفرضية التالية:

$\mathbf{H_0}$: الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي؛

$\mathbf{H_1}$: الأخطاء العشوائية لا تتبع التوزيع الطبيعي؛

و الشكل الموالي يبين نتائج الاختبار:

الشكل رقم (05_02): نتائج اختبار Jarque-Berra



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لجارك بيرا تقدر ب 0.630838 وهي أكبر من 0.05، و منه نرفض الفرضية البديلة H_1، و نقبل فرضية العدم H_0 ، و بالتالي فإن الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي.

ثالثا: اختبار صلاحية النموذج من ناحية الشكل الدالي (Ramsey Reset)

اختبار **Ramsey Reset** يشير الى صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج المقدر من خلال قبول فرضية العدم و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(09 _02): نتائج اختبار Ramsey

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: LTCH LTCH(-1) LDEPEX LDEPEX(-1) LDEPEX(-2) LDEPI LDEPI(-1) LDEPI(-2) LDEPI(-3) LDEPI(-4) LRECT LRECT(-1) LRECT(-2) LRECT(-3) LRECT(-4) LRECP C
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	0.345166	10	0.7371
F-statistic	0.119140	(1, 10)	0.7371

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القيم الإحتمالية للإختبار **Ramsey** كانت كلها أكبر من 0.05 و بذلك نرفض الفرضية البديلة H_1 و نقبل فرضية العدم H_0 ، أي أن النموذج مقبول من ناحية الشكل الدالي.

رابعا: اختبار تجانس تباين الأخطاء

من أجل اختبار تجانس الأخطاء سنستعين باختبار ARCH و نتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (10_02): نتائج اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.076838	Prob. F(1,24)	0.7840
Obs*R-squared	0.082975	Prob. Chi-Square(1)	0.7733

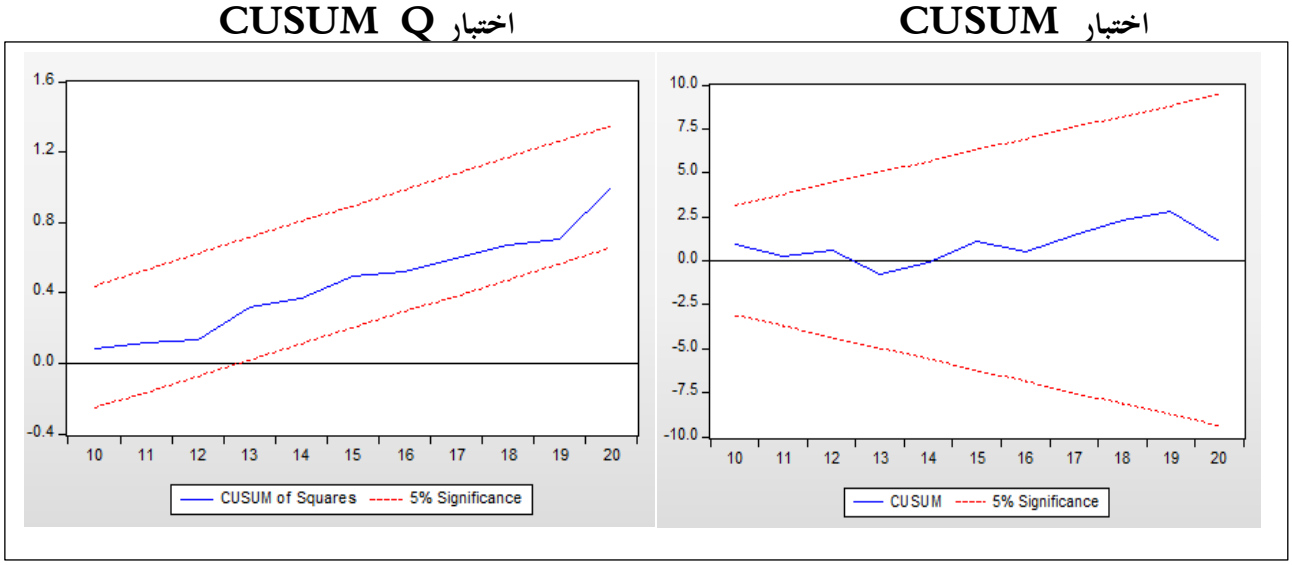
المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

من خلال الجدول السابق Prob=0.7840 وهي أكبر من 0.05 و منه نرفض الفرضية البديلة H_1 و نقبل فرضية العدم H_0 التي تنص على تجانس تباين الأخطاء.

خامسا: إختبار استقرار النموذج

للتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها و أن النموذج صالح للتنبؤ، لابد من الحكم على استقرار النموذج من خلال الإختبار البياني لحركة بواقي النموذج، وكذا مربعات بواقي النموذج، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (06_02): نتائج اختبار استقرار النموذج



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

بما أن التمثيل البياني في كل من Cusum Test، و Cusum of Square Test داخل الحدود الحرجة عند مستوى 0.05 نقبل باستقرار النموذج.

خلاصة الفصل الثاني:

قدمنا في هذا الفصل دراسة تحليلة قياسية للبطالة بالإضافة الى محددات أخرى، حيث في الجانب التحليلي رأينا أن معدلات البطالة في حالة تذبذب وذلك راجع لتوجه الحكومة لإتباع برامج الإنعاش الإقتصادي، و بالنسبة للنفقات التسيير و التجهيز لاحضنا أن الجباية العادية لها معدلات مساهمة مرتفعة مقارنة بالجباية البترولية، وهذه الأخيرة اصبحت ثاني مورد بعد الجباية العادية .

أما في الجانب القياسي قمنا باختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة ، وجدناها تستقر بعد اجراء الفرق الاول باستثناء سلسلة(نفقات التسيير والجباية البترولية عند المستوى)، بعد ذلك قمنا باختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود وكانت النتيجة أنه لا يوجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة، ثم قدرنا النموذج ووجدنا أن معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي، وبذلك يجب علينا تقدير النموذج باستخدام الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعةARDL.

كما أشارت النتائج أيضا عند اختبار صلاحية النموذج،أن جميع الاختبارات التي تم التطرق إليها (اختبار الارتباط الذاتي، التوزيع الطبيعي للأخطاء، اختبار عدم تجانس التباين، اختبار صلاحية النموذج، اختبار استقرار النموذج) تشير إلى جودة النموذج المقدر.

خاتمـــة

خاتمة

حاولنا من خلال هذا البحث إظهار أثر أدوات السياسة المالية على البطالة، والتعبير عنها ببناء نموذج اقتصادي قياسي للفترة الممتدة من 1990 إلى 2020، وللوصول إلى الهدف تناولنا في هذا البحث فصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي، حيث قمنا في الفصل الأول بعرض الجانب النظري للدراسة والذي تناولنا فيه عموميات حول السياسة المالية والبطالة، وقمنا بتوضيح بعض المفاهيم الاساسية للبطالة.

أما الفصل الثاني فقد كان مخصصا في جزءه الأول للتعرض على أساسيات البطالة والسياسة المالية وواقعها في الجزائر، أما الجزء الثاني فقد تناولنا الجانب التطبيقي للدراسة فتم اسقاط المفاهيم النظرية على أرض الواقع، وذلك بتناولنا كل الاحصائيات الدالة على محددات البطالة خلال فترة الدراسة، وقمنا بدراسة مدى تأثير أدوات السياسة المالية على على البطالة.

1_ اختبار الفرضيات:

فيما يتعلق بالفرضيات المقترحة في مقدمة الدراسة فقد تم التوصل الى الآتي:

*اختبار الفرضية الأولى: أثبتت الدراسة صحة الفرضية، خلال التحليل و ذلك من خلال إتباع الحكومة برامج الإنعاش الإقتصادي خلال الفترة 2000-2006 وذلك من أجل زيادة مناصب شغل عن طريق الزيادة في الإنفاق و تخفيض الضرائب بهدف زيادة الطلب الكلي الفعال وذلك من خلال تنشيط العرض و خلق مناصب شغل.

***اختبار الفرضية الثانية:**

توصلنا الى اثبات صحة هذه الفرضية من خلال ابرازنا أن تأثير الجباية البترولية سلبي ومعنوي، وبالتالي فإن مخصصات الجباية البترولية أدت إلى الحد من نسب البطالة وهذا في الأجل الطويل، نفس الشيء بالنسبة للجباية العادية كشفت الدراسة القياسية عن وجود علاقة عكسية بينها وبين معدل البطالة في الجزائر بالأجل القصير.

***اختبار الفرضية الثالثة:**

كشفت الدراسة عن عدم وجود أثر معنوي لنفقات التسيير على معدل البطالة في الأجل الطويلوهذا ما يثبت خطأ الفرضية الثالثة

***اختبار الفرضية الرابعة:**

توصلنا الى إثبات صحة الفرضية وجود علاقة عكسية بين نفقات التجهيز ومعدل البطالة وهذا في الاجل القصير، فالسياسة المالية التوسعية التي اتخذتها الحكومة الجزائرية والتي ترجمتها برامج الانعاش الاقتصادي، أدت إلى زيادة نسب التشغيل والحد من معدل البطالة.

2_ نتائج الدراسة:

ومن خلال كل ماسبق من عرض لعينات الدراسة واثبات صحة الفرضيات من عدمها تم التوصل الى النتائج التالية:

_ جميع السلاسل مستقرة عند الفرق الأول الا سلاسل الجباية البترولية ونفقات التسيير فهي مستقرة عند المستوى، وذلك باستخدام اختبارPP وحسب درجة تأخير كل متغير؛

_ وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات محل الدراسة أي أن المتغيرات متكاملة ويوجد تكامل مشترك بينهما؛

_ وجدنا أن معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي، ومنه الشرطان اللازمان محققان، وهذا يدل على أنه توجد علاقة ديناميكية قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة باتجاه التوازن في الأجل الطويل؛

_ وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة كمتغير تابع والجباية البترولية والجباية العادية ونفقات التجهيز كمتغيرات مستقلة.

3_ التوصيات:

على ضوء ما تم تناوله في هذه الدراسة والنتائج المتوصل إليها، يمكننا أن نقترح التوصيات التالية:

_ يجب على الحكومة تنفيذ السياسة المالية بشكل متوازن ومتكامل مع سياسات أخرى مثل سياسة سوق العمل والتعليم والتدريب، لضمان تحقيق تأثير إيجابي على معدلات البطالة وتحقيق النمو المستدام؛

_ على الحكومة أن تتخذ قرارات بزيادة الانفاق الحكومي في مجالات مثل البنية التحتية والتعليم والصحة، وهذا يخلق فرص عمل جديدة وتعزيز الاقتصاد المحلي، مما يساهم في تقليل معدلات البطالة؛

_ منح القروض للمشاريع الصغيرة لقدرتها على استيعاب وتوفير فرص العمل للقطاع الخاص على وفق برنامج تمويلي خاضع للرقابة المالية.

_ على الحكومة أيضا ان تستخدم السياسة المالية لتشجيع الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية المختلفة، فتعزز الاستثمارات النشاط الاقتصادي وتعمل على خلق وظائف جديدة، مما يقلل من البطالة.

_العمل على خلق آليات وايجاد تدابير جديدة لإدماج الشباب في سوق العمل؛

4_ آفاق الدراسة:

وفي الأخير يمكننا القول بأن هذه الدراسة ماهي الا محاولة تبقى تشوبها بعض النقائص، كما تعد بمثابة أخرى لفتح المجال لدراسات أخرى حول هذا الموضوع الذي يبقى مجالا واسعا للدراسة والتعمق، وفي هذا الصدد يمكننا أن نقترح بعض المواضيع التي يمكن أن تكون محل بحث ودراسة مستقبلية:

_ أثر التباطؤ الزمني في فعالية السياسة المالية للحد من الضغوطات التضخمية في الاقتصاديات النامية؛

_السياسة المالية ودورها في تحفيز الاستثمار المحلي؛

_دور السياسة المالية في ترقية الصادرات خارج المحروقات

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1_ اسماعيل عبد رحمن، حربي محمد موسى عريقات، **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1999.

2_اسماعيل علي شكر، **مشاريع القطاع الخاص و دورها في الحد من البطالة**، مركز الكتاب الأكاديمي، 2016

3_أحمد حويتي وآخرون، **البطالة و علاقتها بالجريمة والانحراف في الوطن العربي**، أكادمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

4_جميل أحمد محمود خضر وآخرون، **البطالة "الأسباب والآثار وتقييم السياسات الحالية وآليات العلاج المقترحة في ضوء المستجدات**، المنظمة العربية للتنمية الادارية للنشر والتوزيع، القاهرة.

5_ جوارتيني جيمس وريكاردو استروب، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان وعبد العظيم محمد، **الاقتصاد الكلي، دار المريخ للنشر**، المملكة العربية السعودية.

6_حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2014.

7_ حسام علي داود، **مبادىء الاقتصاد الكلي**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع و طباعة، الأردن.

8_السيد محمد أحمد الستريسي و علي عبد الوهاب نجا، **مبادىء الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، الإسكندرية.

9_حمدي عبد العظيم، **السياسة المالية و النقدية "دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي و الفكر الإسلامي"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

10_خالد شحادة، احمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، دار وائل، الطبعة الثانية، الاردن، عمان.

11_خبابة عبد الله، **أساسيات في اقتصاد المالية العامة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.

12_زكريا سعد الدين الأسدي، **البطالة و آثارها الاجتماعية و الاقتصادية أسس المواجهة**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2009.

13_سعيد علي العبيدي، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار دجلة، عمان.

14_ سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان،.2003

15_صالح خصاونة، **مبادىء الاقتصاد الكلي**، مؤسسة وائل للنسخ السريع، الأردن.

16_طارق عبد الرؤوف عامر، أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والأسرة و المجتمع **ودور الدولة في مواجهتها**، الطبعة الثانية، دار اليازوزي العلمية للنشر والتوزيع، عمان–الأردن،.2015

17_عبد الرحمان يسري أحمد، **النظرية الاقتصادية الكلية MACRO ECONOMIC THEORY**، الدار الجامعية، الاسكندرية.

18_عبدالمطلب عبدالحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي "تحليل كلي"**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، ص.45

19_عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية للكتب،الاسكندرية،1997.

20_عبدالمنعم فوزى، **المالية العامة والسياسة المالية**، دار النهضة العربية، لبنان.

21_ علي عبد الوهاب النجا، **مشكلة البطالة وأثر برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها دراسة تحليلية تطبيقية**، الدار الجامعية، الاسكندرية.

22_علي العربي و عبد المعطي عساف، **ادارة المالية العامة**، جامعة الكويت.

23_فليح حسن خلف ، **الاقتصاد الكلي** ،الطبعة الأولى ، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، .2007

24_كوثر ابراهيم رزق، **مشكلة البطالة : الأسباب–الآثار–حلول**، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، 2016.

25_ كمال سلطان، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية.

26_كمال سلطان محمد سالم، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية،.2015

27_لؤي، أديب العيسى، **الفساد الإداري و البطالة**، الطبعة الأولى، دار الكندي للنشر و التوزيع، عمان.

28_مجدى شهاب، **أصول الاقتصاد العالم**، دار الجامعة الجديدة، .2004

29_محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات، .2015

30_ محمد بوخاري، **الاقتصاد الكلي المعمق**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، .2014

31_محمد طاقة، **اقتصاديات العمل**، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، إثراء للنشر و التوزيع، الأردن، 2008.

32_محمد الصغير بعلي، يسري أبو علاء، **المالية العامة**، دار العلوم، عنابة، الجزائر 2003.

33_محمد نبيل جامع، **البطالة قنبلة موقوتة فك شيفرتها وحديث مع الشباب**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، .2008

34_محمود محمد مسفر، **انتاجية المجتمع**، الطبعة الأولى، تهامة للنشر، جدة، السعودية، 1984.

35_مدحت القريشي ، **اقتصاديات العمل** ، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.2007

36_مصطفى يوسف الكافي، **الاقتصاد الكلي مبادىء و تطبيقات**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن.

37_منى الطحاوى ، **اقتصاديات العمل** ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة.

38_ناصر دادي عدون عبد الرحمان العايب، **البطالة و اشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد حالة الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

39_وديع طوروس، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، 2010.

ثانيا: الأطروحات

1_ بن البار امحمد، **اثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986–2014) – دراسة تحليلة قياسية–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر،2016-.2017

2_بن عروس رضوان، **الانفتاح الاقتصادي في الجزائر وانعكاساته على السياسات المالية والنقدية –دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة1990/2015–**اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر.

3_حفاصي سمير، **اختبار علاقة أوكن بين البطالة و النمو الإقتصادي لدول المغرب العربي –دراسة اقتصادية**

قياسية للفترة 1990–2017، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، 2020-2021.

4_ رقاب طارق، **تأثير التكامل بين السياسة النقدية والسياسة المالية على البطالة في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية للفترة (1990–2015)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر،2017-2018.

5_ سارة دولاش، **فعالية السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل تقلبات أسعار النفط دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر (1986–2018)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة المدية، 2020-2021.

6_ عماري فاطمة الزهراء، **أثر السياسة المالية على التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات– دراسة مقارنة بين الجزائر والامارات خلال الفترة(2001–2018)–**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2020.

7_ كفية قسميوري، **أثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي(النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة)، دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1992–2018**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث LMD في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

8_المدهون حسن، **إشكالية العلاقة بين البطالة و بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية–دراسة تحليلية قياسية–حالة الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 03،الجزائر، 2015-2016.

9_ميسومي الجيلالي، **ظاهرة البطالة في الجزائر بين تأثير الصدمات النفطية وصدمات السياسة المالية دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة: (1990–2018)**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، 2021-2022.

10_نوي طه حسين، **أثر الإنفاق العام على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر –دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض دول المغرب العربي خلال الفترة (1990–2017)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة،2019-2020.

ثالثا:رسائل الماجستير

1_حسين كشيتي، **إجراءات السياسة النقدية والمالية لتصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر (2000–2009)**،رسالة ماجيستير، جامعة المسيلة،.2012

2_شوق فوزي، **التحليل النظري و الكمي لظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة(1990–2006)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي، الجزائر، 2008-.2009

3_عبد الجليل شليق، **استخدام ادوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر(1990–2009)**، رسالة ماجيستير، جامعة المسيلة، الجزائر،.2012

4_عبدالله علي عبدالله المساعيد، **أثر السياسات المالية على النمو الاقتصادي في الاردن**، رسالة الماجيستير، جامعة آل البيت، .2012

5_نذير ياسين، **أثر السياسة المالية و النقدية على البطالة في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة (1970–2010)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية و علوم تسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر،2011-2012.

رابعا: المجلات العلمية

1_أبو تراب تغريد قاسم محمد، **واقع البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (2008–2020)**، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 09، العدد 02، 2021.

2_بلفضيل كمال وآخرون، **اختبار العلاقة بين معدل التضخم وبين (معدل البطالة ، المستوى العام للأسعار) للفترة الممتدة بين 1972–2010 بالجزائر (دراسة قياسية)**، مجلة اقتصاد المال و الأعمال، المجلد 04، العدد02،ديسمبر 2019.

3_بوخابية سليم، قنوني حبيب، **تأثير الانضباط المالي على السياستين النقدية والمالية (دراسة حالة الجزائر من 1990-2019)**، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد و الإدارة، المجلد 06، العدد 02، 2022.

4_ حراق مصباح، **كفاءة السياسة المالية ودورها في التخصيص الامثل للموارد- دراسة حالة الجزائر-** ،مجلة ميلاد للبحوث والدراسات، العدد4، ميلة، الجزائر، ديسمبر 2016.

5_حكيم خلفاوي و محمد عوامر، **تقدير العلاقة الديناميكية بين السياسة المالية و البطالة في الجزائر باستخدام نماذج الفجوات الزمنية المتباطئة(ARDL)**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد01، 2019./02/01

6_ختام حاتم الجبوري، عبدالخالق دبي الجبوري، **أثر السياسة المالية في معالجة البطالة في الاقتصاد العراق للمدة(1990-2015)**، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، المجلد9، العدد4، 2017.

7_ دحماني رضا و زايد مراد، **جدلية البطالة والنمو الإقتصادي حسب قانون أوكن لواقع الاقتصاد الجزائر دراسة تحليلية و قياسية للفترة 1991-2015**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد 3، الجزائر، 7 جانفي 2019.

8_رحيمي عيسى وآخرون، **ظاهرة البطالة: مفهومها أسبابها وآثارها**، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، العدد 00، 2018.

9_زاوية رشيدة و سقاي محمد الصديق، **محددات البطالة في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة 1990-2019**، مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، المجلد 03، العدد 06، 31ديسمبر 2020.

10_ زلاقي حنان، قدوري نور الدين، **التنسيق بين السياستين النقدية والمالية للحد من التضخم-إشارة لحالة الاقتصاد الجزائري**، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، المجلد 02، العدد 01، ديسمبر 2019.

11_سليم مجلخ، **محددات البطالة في الجزائر دراسة تطبيقية**، مجلة جامعة الشارقة، المجلد 13، العدد 2، ربيع الأول 1437هـ/ ديسمبر 2016.

12_ سليم العمراوي وآخرون، **مساهمة السياسة المالية العامة في تحقيق الاهداف الاقتصادية بالجزائر باستخدام مربع كالدور السحري للفترة2000-2019**، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبة، المجلد06، العدد 02، .2021

13_صلاح الدين كروش، **اثر ادوات السياسة المالية على التشغيل في الجزائر خلال الفترة(2000-2018)**، مجلة البحوث الاقتصادية المقدمة، المجلد (07)، العدد (01)، .2022

14_عماد حسنين الصعيدي و بديعة فهد العتيبي، **دور السياسات المالية والنقدية في دفع عجلة النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية (للفترة 1986-2012)**، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمان، المملكة السعودية.

15_فاروق بن صالح الخطيب، **دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية Advanced Studies in Macroeconomic theory**، جامعة عبد العزيز، جدة، ربيع الأول 1435هـ.

16_فطوم حوحو، لخضر مرغاد، **فعالية السياسة المالية على أداء السوق المالي**، مجلة العلوم الانسانية، العدد43، ، مارس.2016

17_كريم عبيس حسان العزاوي، حسين عباس حسين الشمري، **اثر السياسة المالية على معدلات البطالة في العراق للمدة2003-2014**،مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، المجلد10،العدد2،2018 .

18_محمد عبد صالح، محمد سلمان جاسم، **أثر السياسة المالية على البطالة في الاقتصاد العراقي بعد2003**، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد18، جامعة النهرين.

19_مهند خميس عبد، **فعالية السياسة المالية للقضاء على البطالة في العراق بعد عام2003**، مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد11العدد24، 2019.

20_نعيم حسين كزار البديري، **مشكلة البطالة وآثارها الاجتماعية في المجتمعات المأزومة**، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية، المجلد 23، العدد 2، 30 يونيو 2015.

21_ياسين حريزي، عثمان شريط، **أداء السياسة المالية ضمن السياسات الاقتصادية في الجزائر في ظل تقلبات قطاع المحروقات خلال الفترة 2000–2021** ،مجلة العلوم الانسانية لجامعة البواقي، المجلد 7،العدد 3، ديسمبر2020.

خامسا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Attahir B. Abubakar**, Dynamic Effects of Fiscal Policy on Output and Unemployment**

in Nigeria: An Econometric Investigation, CBN Journal of Applied Statistics Vol. 7 No. 2 (December, 2016).

2. EGBULONU Kelechukwu Godslove (PHD), AMADI Kingsley wobilor, **Effect Of Fiscal Policy On Unemployment In The Nigerian Economy,** International Journal of Innovqtive Finance and Economics Research 4(3), July-Sep2016.

3. Genius Murwirapachena, **Fiscal Policy and Unemployment in South Africa: 1980 – 2010**, Mediterranean Journal of Social Sciences Published by MCSER-CEMAS-Sapienza University of Rom, Vol 4 No 6 July 2013.

4. Mahnaz Rahmat, Khalil Saeidi, **The Effect of Government Development Expenditures on Unemployment Rate in the provinces**, International Journal of Economics and Financial Issues, vol 7, Issu5, 2017.

5. Smail Benmoussat, **Economics and English,** Office des publications universitaires, Alger, 1998.

6. Unal, Umut, **The Unemployment Effffects of Fiscal**

Policy in Netherlands, Munich Personal RePEc Archive, Paper No. 81433, posted 18 Sep 2017.

سادسا: المواقع الإلكترونية

1. **https://www.asjp.cerist.dz/en/article/80069**

2. **.https://www.ons.com**

الملحق رقم(1): درجة تأخير المتغير LTCH

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LTCH
Exogenous variables: C
Date: 06/07/23 Time: 21:25
Sample: 1990 2020
Included observations: 29

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	8.085593	NA	0.035918	-0.488662	-0.441513	-0.473895
1	47.55031	73.48603*	0.002531*	-3.141401*	-3.047104*	-3.111868*
2	47.96563	0.744707	0.002637	-3.101078	-2.959633	-3.056779

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

الملحق رقم(2): درجة تأخير المتغير LDEPEX

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LDEPEX
Exogenous variables: C
Date: 06/07/23 Time: 21:32
Sample: 1990 2020
Included observations: 29

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-15.30111	NA	0.180210	1.124215	1.171363	1.138981
1	44.73675	111.7946*	0.003073*	-2.947362*	-2.853066*	-2.917830*
2	45.01216	0.493838	0.003232	-2.897390	-2.755946	-2.853092

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

الملحق رقم(3): درجة تأخير المتغير LDEPI

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LDEPI
Exogenous variables: C
Date: 06/07/23 Time: 21:35
Sample: 1990 2020
Included observations: 29

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-18.87243	NA	0.230538	1.370512	1.417660	1.385278
1	25.18013	82.02890*	0.011840*	-1.598630*	-1.504334*	-1.569097*
2	25.18419	0.007273	0.012688	-1.529944	-1.388500	-1.485645

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

الملحق رقم(4): تحديد درجة تأخير المتغير LRECT

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LRECT
Exogenous variables: C
Date: 06/07/23 Time: 21:38
Sample: 1990 2020
Included observations: 29

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-16.52092	NA	0.196026	1.208339	1.255488	1.223106
1	54.99790	133.1730*	0.001514*	-3.655027*	-3.560731*	-3.625495*
2	55.98870	1.776602	0.001516	-3.654393	-3.512948	-3.610094

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

الملحق رقم(5): تحديد درجة تأخير المتغير LRECP

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LRECP
Exogenous variables: C
Date: 06/07/23 Time: 21:41
Sample: 1990 2020
Included observations: 29

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-10.42504	NA	0.128746	0.787934	0.835082	0.802700
1	22.88683	62.02901*	0.013869*	-1.440471*	-1.346175*	-1.410939*
2	22.89781	0.019681	0.014855	-1.372263	-1.230818	-1.327964

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

الملحق رقم(6): اختبار جذر الوحدة للمتغير LTCH عند المستوى

Null Hypothesis: LTCH has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Used-specified) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.793466	0.6827
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.001980
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.002309

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LTCH)
Method: Least Squares
Date: 06/07/23 Time: 21:44
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LTCH(-1)	-0.152144	0.088009	-1.728722	0.0953
C	0.227441	0.132937	1.710887	0.0986
@TREND("1990")	-0.003081	0.001829	-1.684032	0.1037

R-squared	0.105051	Mean dependent var	-0.006878
Adjusted R-squared	0.038758	S.D. dependent var	0.047844
S.E. of regression	0.046908	Akaike info criterion	-3.186631
Sum squared resid	0.059409	Schwarz criterion	-3.046512
Log likelihood	50.79947	Hannan-Quinn criter.	-3.141806
F-statistic	1.584656	Durbin-Watson stat	1.612999
Prob(F-statistic)	0.223500		

Null Hypothesis: LTCH has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Used-specified) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.623242	0.8508
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.002188
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.002528

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LTCH)
Method: Least Squares
Date: 06/07/23 Time: 21:45
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LTCH(-1)	-0.027484	0.049139	-0.559318	0.5804
C	0.026825	0.060902	0.440463	0.6630

R-squared	0.011049	Mean dependent var	-0.006878
Adjusted R-squared	-0.024270	S.D. dependent var	0.047844
S.E. of regression	0.048421	Akaike info criterion	-3.153421
Sum squared resid	0.065649	Schwarz criterion	-3.060007
Log likelihood	49.30131	Hannan-Quinn criter.	-3.123537
F-statistic	0.312836	Durbin-Watson stat	1.647279
Prob(F-statistic)	0.580392		

Null Hypothesis: LTCH has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Used-specified) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.623242	0.8508
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.002188
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.002528

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LTCH)
Method: Least Squares
Date: 06/07/23 Time: 21:45
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LTCH(-1)	-0.027484	0.049139	-0.559318	0.5804
C	0.026825	0.060902	0.440463	0.6630

R-squared	0.011049	Mean dependent var	-0.006878
Adjusted R-squared	-0.024270	S.D. dependent var	0.047844
S.E. of regression	0.048421	Akaike info criterion	-3.153421
Sum squared resid	0.065649	Schwarz criterion	-3.060007
Log likelihood	49.30131	Hannan-Quinn criter.	-3.123537
F-statistic	0.312836	Durbin-Watson stat	1.647279
Prob(F-statistic)	0.580392		

الملحق رقم(7): اختبار جذر الوحدة للمتغير LDEPEX عند المستوى

Null Hypothesis: LDEPEX has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Used-specified) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.509110	0.0565
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.002280
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.002657

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LDEPEX)
Method: Least Squares
Date: 06/07/23 Time: 21:49
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDEPEX(-1)	-0.299094	0.083258	-3.592362	0.0013
C	1.697104	0.438782	3.867758	0.0006
@TREND("1990")	0.012058	0.004628	2.605512	0.0147

R-squared	0.509014	Mean dependent var	0.058379
Adjusted R-squared	0.472645	S.D. dependent var	0.069307
S.E. of regression	0.050330	Akaike info criterion	-3.045782
Sum squared resid	0.068395	Schwarz criterion	-2.905663
Log likelihood	48.68674	Hannan-Quinn criter.	-3.000957
F-statistic	13.99570	Durbin-Watson stat	1.633768
Prob(F-statistic)	0.000068		

Null Hypothesis: LDEPEX has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Used-specified) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.956647	0.0049
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.002853
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.003270

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LDEPEX)
Method: Least Squares
Date: 06/07/23 Time: 22:28
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDEPEX(-1)	-0.087949	0.020982	-4.191689	0.0003
C	0.595204	0.128466	4.633159	0.0001

R-squared	0.385564	Mean dependent var	0.058379
Adjusted R-squared	0.363620	S.D. dependent var	0.069307
S.E. of regression	0.055289	Akaike info criterion	-2.888160
Sum squared resid	0.085591	Schwarz criterion	-2.794747
Log likelihood	45.32240	Hannan-Quinn criter.	-2.858276
F-statistic	17.57025	Durbin-Watson stat	1.635238
Prob(F-statistic)	0.000251		

الملحق رقم (8): اختبار جذر الوحدة للمتغير LDEPI عند المستوى

Null Hypothesis: LDEPI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Used-specified) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.428976	0.8312
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.009950
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.010314

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LDEPI)
Method: Least Squares
Date: 06/07/23 Time: 22:43
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDEPI(-1)	-0.186514	0.134688	-1.384784	0.1775
C	1.041412	0.659797	1.578382	0.1261
@TREND("1990")	0.006270	0.008371	0.749033	0.4603

R-squared	0.201524	Mean dependent var	0.053292
Adjusted R-squared	0.142378	S.D. dependent var	0.113537
S.E. of regression	0.105144	Akaike info criterion	-1.572330
Sum squared resid	0.298493	Schwarz criterion	-1.432210
Log likelihood	26.58495	Hannan-Quinn criter.	-1.527504
F-statistic	3.407215	Durbin-Watson stat	1.763331
Prob(F-statistic)	0.047922		

Null Hypothesis: LDEPI has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Used-specified) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.518320	0.1213
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.010157
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.010186

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LDEPI)
Method: Least Squares
Date: 06/07/23 Time: 22:44
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDEPI(-1)	-0.089233	0.035403	-2.520511	0.0177
C	0.572533	0.206885	2.767399	0.0099

R-squared	0.184932	Mean dependent var	0.053292
Adjusted R-squared	0.155823	S.D. dependent var	0.113537
S.E. of regression	0.104317	Akaike info criterion	-1.618430
Sum squared resid	0.304695	Schwarz criterion	-1.525017
Log likelihood	26.27645	Hannan-Quinn criter.	-1.588546
F-statistic	6.352973	Durbin-Watson stat	1.880106
Prob(F-statistic)	0.017696		

Null Hypothesis: LDEPI has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Used-specified) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		2.171209	0.9912
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.012934
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.014478

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LDEPI)
Method: Least Squares
Date: 06/07/23 Time: 23:26
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDEPI(-1)	0.008325	0.003614	2.303427	0.0286

R-squared	-0.038003	Mean dependent var	0.053292
Adjusted R-squared	-0.038003	S.D. dependent var	0.113537
S.E. of regression	0.115674	Akaike info criterion	-1.443313
Sum squared resid	0.388035	Schwarz criterion	-1.396607
Log likelihood	22.64970	Hannan-Quinn criter.	-1.428372
Durbin-Watson stat	1.618255		

الملحق رقم(9): اختبار جذر الوحدة للمتغير LRECT عند المستوى

Null Hypothesis: LRECT has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Used-specified) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.296148	0.8695
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.001289
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.001591

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LRECT)
Method: Least Squares
Date: 06/07/23 Time: 22:58
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LRECT(-1)	-0.109760	0.098867	-1.110175	0.2767
C	0.632549	0.489466	1.292325	0.2072
@TREND("1990")	0.003554	0.005419	0.655840	0.5175

R-squared	0.275041	Mean dependent var	0.052243
Adjusted R-squared	0.221341	S.D. dependent var	0.042886
S.E. of regression	0.037843	Akaike info criterion	-3.616085
Sum squared resid	0.038667	Schwarz criterion	-3.475965
Log likelihood	57.24127	Hannan-Quinn criter.	-3.571259
F-statistic	5.121750	Durbin-Watson stat	1.382840
Prob(F-statistic)	0.013009		

Null Hypothesis: LRECT has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Used-specified) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.895176	0.0578
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.001309
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.001613

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LRECT)
Method: Least Squares
Date: 06/07/23 Time: 23:00
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LRECT(-1)	-0.045626	0.014416	-3.165004	0.0037
C	0.316369	0.083732	3.778363	0.0008

R-squared	0.263492	Mean dependent var	0.052243
Adjusted R-squared	0.237188	S.D. dependent var	0.042886
S.E. of regression	0.037456	Akaike info criterion	-3.666946
Sum squared resid	0.039283	Schwarz criterion	-3.573533
Log likelihood	57.00420	Hannan-Quinn criter.	-3.637063
F-statistic	10.01725	Durbin-Watson stat	1.432601
Prob(F-statistic)	0.003720		

Null Hypothesis: LRECT has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Used-specified) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		5.094724	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.001977
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.002819

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LRECT)
Method: Least Squares
Date: 06/07/23 Time: 23:01
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LRECT(-1)	0.008660	0.001422	6.092032	0.0000

R-squared	-0.112022	Mean dependent var	0.052243
Adjusted R-squared	-0.112022	S.D. dependent var	0.042886
S.E. of regression	0.045224	Akaike info criterion	-3.321597
Sum squared resid	0.059312	Schwarz criterion	-3.274891
Log likelihood	50.82396	Hannan-Quinn criter.	-3.306656
Durbin-Watson stat	1.000978		

الملحق رقم (10): اختبار جذر الوحدة للمتغير LRECP عند المستوى

Null Hypothesis: LRECP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Used-specified) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.876531	0.6415
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.012190
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.012495

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LRECP)
Method: Least Squares
Date: 06/07/23 Time: 23:09
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LRECP(-1)	-0.190285	0.102110	-1.863527	0.0733
C	1.148652	0.543480	2.113514	0.0439
@TREND("1990")	0.001791	0.004969	0.360403	0.7213

R-squared	0.269811	Mean dependent var	0.042084
Adjusted R-squared	0.215723	S.D. dependent var	0.131415
S.E. of regression	0.116381	Akaike info criterion	-1.369263
Sum squared resid	0.365700	Schwarz criterion	-1.229143
Log likelihood	23.53895	Hannan-Quinn criter.	-1.324438
F-statistic	4.988365	Durbin-Watson stat	1.761225
Prob(F-statistic)	0.014334		

Null Hypothesis: LRECP has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Used-specified) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.181051	0.0312
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.012249
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.012345

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LRECP)
Method: Least Squares
Date: 06/07/23 Time: 23:11
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LRECP(-1)	-0.158288	0.049653	-3.187891	0.0035
C	0.985672	0.296729	3.321789	0.0025

R-squared	0.266298	Mean dependent var	0.042084
Adjusted R-squared	0.240095	S.D. dependent var	0.131415
S.E. of regression	0.114558	Akaike info criterion	-1.431131
Sum squared resid	0.367459	Schwarz criterion	-1.337717
Log likelihood	23.46696	Hannan-Quinn criter.	-1.401247
F-statistic	10.16265	Durbin-Watson stat	1.806461
Prob(F-statistic)	0.003511		

الملحق رقم (11): اختبار جذر الوحدة للمتغير LTCH عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(LTCH) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Used-specified) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.352250	0.0091
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.002189
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.002026

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LTCH,2)
Method: Least Squares
Date: 06/07/23 Time: 23:17
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LTCH(-1))	-0.858681	0.195723	-4.387223	0.0002
C	-0.005874	0.019817	-0.296403	0.7693
@TREND("1990")	-7.39E-05	0.001106	-0.066788	0.9473

R-squared	0.428770	Mean dependent var	-2.20E-05
Adjusted R-squared	0.384829	S.D. dependent var	0.063004
S.E. of regression	0.049416	Akaike info criterion	-3.079382
Sum squared resid	0.063491	Schwarz criterion	-2.937938
Log likelihood	47.65104	Hannan-Quinn criter.	-3.035084
F-statistic	9.757915	Durbin-Watson stat	2.080607
Prob(F-statistic)	0.000690		

الملحق رقم(12): اختبار جذر الوحدة للمتغير LDEPI عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(LDEPI) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Used-specified) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.950269	0.0022
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.010967
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.011361

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LDEPI,2)
Method: Least Squares
Date: 06/07/23 Time: 23:31
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LDEPI(-1))	-1.012800	0.205135	-4.937241	0.0000
C	0.136609	0.050794	2.689464	0.0123
@TREND("1990")	-0.005231	0.002571	-2.034406	0.0522

R-squared	0.487441	Mean dependent var	-0.009108
Adjusted R-squared	0.448014	S.D. dependent var	0.148867
S.E. of regression	0.110602	Akaike info criterion	-1.468065
Sum squared resid	0.318051	Schwarz criterion	-1.326621
Log likelihood	24.28695	Hannan-Quinn criter.	-1.423767
F-statistic	12.36294	Durbin-Watson stat	1.625687
Prob(F-statistic)	0.000169		

الملحق رقم (13): اختبار جذر الوحدة للمتغير LRECTعند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(LRECT) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Used-specified) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.779763	0.0325
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.001290
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.001301

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LRECT,2)
Method: Least Squares
Date: 06/07/23 Time: 23:35
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LRECT(-1))	-0.740763	0.196352	-3.772632	0.0008
C	0.069985	0.022926	3.052677	0.0052
@TREND("1990")	-0.002033	0.000930	-2.186281	0.0380

R-squared	0.360385	Mean dependent var	-0.003460
Adjusted R-squared	0.311184	S.D. dependent var	0.045700
S.E. of regression	0.037928	Akaike info criterion	-3.608540
Sum squared resid	0.037403	Schwarz criterion	-3.467096
Log likelihood	55.32383	Hannan-Quinn criter.	-3.564241
F-statistic	7.324723	Durbin-Watson stat	1.882607
Prob(F-statistic)	0.002999		

الملحق رقم (14): نتائج اختبار الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	7.590706	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
Actual Sample Size	27		Finite Sample: n=35	
		10%	2.46	3.46
		5%	2.947	4.088
		1%	4.093	5.532
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.525	3.56
		5%	3.058	4.223
		1%	4.28	5.84

الملحق رقم(15): نتائج تقدير النموذج في الأجل الطويل

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDEPEX	-0.383379	0.214733	-1.785372	0.1018
LDEPI	-1.122343	0.165178	-6.794745	0.0000
LRECT	1.389982	0.297511	4.672033	0.0007
LRECP	-0.169428	0.074641	-2.269914	0.0443
C	3.002185	0.472369	6.355589	0.0001

EC = LTCH - (-0.3834*LDEPEX -1.1223*LDEPI + 1.3900*LRECT -0.1694 *LRECP + 3.0022)

الملحق رقم (16): نتائج تقدير النموذج في الأجل القصير

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LTCH)
Selected Model: ARDL(1, 2, 4, 4, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 06/07/23 Time: 23:45
Sample: 1990 2020
Included observations: 27

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LDEPEX)	0.271650	0.117596	2.310039	0.0413
D(LDEPEX(-1))	0.704672	0.159007	4.431696	0.0010
D(LDEPI)	-0.040662	0.069045	-0.588918	0.5678
D(LDEPI(-1))	0.663289	0.131040	5.061741	0.0004
D(LDEPI(-2))	0.496300	0.089533	5.543223	0.0002
D(LDEPI(-3))	0.371228	0.074341	4.993613	0.0004
D(LRECT)	0.137176	0.225131	0.609313	0.5547
D(LRECT(-1))	-0.374304	0.211702	-1.768067	0.1047
D(LRECT(-2))	-0.194858	0.154358	-1.262382	0.2329
D(LRECT(-3))	-0.464941	0.171481	-2.711322	0.0202
CointEq(-1)*	-0.981388	0.120576	-8.139175	0.0000

الملحق رقم(17): تقدير النموذج باستخدام ARDL

Dependent Variable: LTCH
Method: ARDL
Date: 06/07/23 Time: 23:52
Sample (adjusted): 1994 2020
Included observations: 27 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LDEPEX LDEPI LRECT LRECP
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 1250
Selected Model: ARDL(1, 2, 4, 4, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LTCH(-1)	0.018612	0.185518	0.100324	0.9219
LDEPEX	0.271650	0.201978	1.344950	0.2057
LDEPEX(-1)	0.056779	0.233694	0.242963	0.8125
LDEPEX(-2)	-0.704672	0.244578	-2.881181	0.0149
LDEPI	-0.040662	0.173131	-0.234862	0.8186
LDEPI(-1)	-0.397503	0.148201	-2.682184	0.0213
LDEPI(-2)	-0.166988	0.140274	-1.190449	0.2589
LDEPI(-3)	-0.125072	0.127203	-0.983253	0.3466
LDEPI(-4)	-0.371228	0.114104	-3.253431	0.0077
LRECT	0.137176	0.423684	0.323769	0.7522
LRECT(-1)	0.852633	0.552931	1.542023	0.1513
LRECT(-2)	0.179446	0.376712	0.476347	0.6431
LRECT(-3)	-0.270082	0.367046	-0.735827	0.4772
LRECT(-4)	0.464941	0.273996	1.696886	0.1178
LRECP	-0.166274	0.060221	-2.761057	0.0185
C	2.946309	0.615367	4.787890	0.0006

R-squared	0.990401	Mean dependent var	1.202172
Adjusted R-squared	0.977312	S.D. dependent var	0.186015
S.E. of regression	0.028019	Akaike info criterion	-4.024660
Sum squared resid	0.008635	Schwarz criterion	-3.256757
Log likelihood	70.33291	Hannan-Quinn criter.	-3.796322
F-statistic	75.66593	Durbin-Watson stat	2.835071
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.